١٩٣٢

1932/01/02
CO 831/21/5 (1)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى فؤاد حمزة وكيل خارجية مملكة الحجاز ونجد، مؤرخة في ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م، جدة.

يشير راين في رسالته إلى انتهاك المسؤولين والجنود في حكومة مملكة الحجاز ونجد أراضي إمارة شرقي الأردن في شهر سبتمبر (أيلول) عام ١٩٣١م، ويقول إن مثل هذه الانتهاكات يمكن أن تقضي على فرص إحراز تحسن دائم على الحدود بين البلدين. ويقول راين إن الحماس الزائد يضلل بعض المسؤولين في حكومة مملكة الحجاز ونجد ويجعلهم يقومون بأعمال ليست ضمن صلاحياتهم، وقد يؤدي هذا إلى إحراج كبير.

AB 6.02: 7

1932/01/02
FO 371/16012 (1)

رسالة موقعة من فلود J. E. W. Flood، وزارة المستعمرات البريطانية، إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م.

بناء على تعليمات فيليب كنليف-ليستر Sir Philip Cunliffe-Lister وزير المستعمرات البريطانية يشير فلود إلى رسالة وزارة المستعمرات المؤرخة في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣١م ومراسلات سابقة أخرى حول اختراق بعض مسؤولي الملك عبدالعزيز آل سعود أراضي الكويت ويرفق نسخة من رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة ليطلع جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية عليها.

ويذكر فلود أن كنليف-ليستر منزعج من الاحتمالات التي تتوقعها رسالة هارولد دكسون Colonel Harold R. P. Dickson المرفقة طي رسالة المقيم السياسي المذكورة، فهو يعبر عن خشيته من أن تكون تلك الحوادث مقدمة لإجراءات مقاطعة أكثر صرامة يتخذها الملك عبدالعزيز آل سعود. ويدعو وزير المستعمرات إلى النظر في إمكانية قيام هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج بزيارة الملك أثناء وجوده في نجد لتمهيد الطريق أمام محادثات رسمية حول المسائل المعلقة بين نجد والكويت.

1932/01/02
FO 371/16012 (2)

ترجمة باللغة الإنجليزية لرسالة من الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، مؤرخة في ٢٢ شعبان ١٣٥٠هـ الموافق ٢ يناير (كانون

الثاني) ١٩٣١م، والترجمة مرفقة طي رسالة من هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٥ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يوضح الملك أنه كتب رسالة إلى أحمد الصباح شيخ الكويت حول مسائل تخص رعايا الطرفين على الحدود وهو يرسل نسخة من هذه الرسالة إلى الوكيل السياسي للاطلاع عليها والمساعدة في تحقيق ما فيه خير الجانبين.

1932/01/04
CO 831/18/8 (1)

رسالة من ستيرنديل بينت J. C. Sterndale Bennett، وزارة الخارجية البريطانية، إلى بلاكستر K. W Blaxter، وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م، وموقعة من قبل بينت نفسه.

يقول بينت إن الرسالة التي كان بلاكستر قد أرسلها إلى وارنر Warner بتاريخ ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣١م بشأن بعض غارات قبيلة الرولة على شرقي الأردن أحيلت إليه (أي إلى بينت) وهو يرى أن المسألة محلية ومعقدة إلى درجة لا يمكن معها معالجتها دون توجيه من وزارة المستعمرات البريطانية. ويبدي بينت استعداد وزارته لمناقشة أي إجراء تقترح وزارة المستعمرات البريطانية اتخاذه.

AB 6.01: 3

1932/01/11
L/P&S/12/3731 (7)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م وهو يحمل توقيع جاشل E. Gashell (بالمقارنة مع تقارير أخرى يتضح أن الإسم هنا مكتوب بصورة خاطئة وأنه في الواقع جاسترل E. Gastrell) نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخ في ١١ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م.

يفيد الملخص أن الأمير فهد بن تركي آل سعود وأخوه ذعار قاما بزيارة الكويت ومنها توجها إلى البصرة بعد أن زعما أنهما عائدان إلى الأحساء، وقام (عبدالله) النفيسي وكيل الملك عبدالعزيز آل سعود في الكويت بإعلام الملك والأمير عبدالله بن جلوي بالأمر.

PDPG 9: 633-39

1932/01/14
CO 831/17/9 (3)

تقرير حول اجتماع جون جلوب Captain John Glubb والشيخ عبدالعزيز بن زيد في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م أعده بيك Captain Peake قائد الفيلق العربي إلى المقيم البريطاني في عمان، مؤرخ في ١٤ يناير ١٩٣٢م.

يذكر بيك في التقرير أن جلوب اجتمع مع ابن زيد في ٧ يناير ١٩٣٢م، وأن ابن زيد لم يكن قادرا على الإفصاح عن آرائه إلا في حدود التعليمات التي صدرت إليه. ويقول

بيك إن أول موضوع نوقش هو موضوع الغارة على العطون، ويذكر أن ابن زيد وجلوب كانا قد توصلا إلى اتفاق سابق بشأن العرايف من الإبل ولكن ابن زيد عبر فيما بعد عن رأي مخالف لذلك الاتفاق مما جعل جلوب يقرر إلغاء ذلك الاتفاق فيما يخص قبيلة العطون، شريطة موافقة ابن زيد على ترتيب اقترحه بشأن الإبل المنهوبة قبل ١ أغسطس (آب) ١٩٣١م، لكن ابن زيد قدم اقتراحا بديلا لم يقبل به جلوب مما جعل جلوب يسحب عرضه بإلغاء الاتفاق. وحاول ابن زيد دون جدوى إثارة موضوع الإبل المنهوبة بين ١ أغسطس ١٩٣٠م و١٧ يناير ١٩٣١م، كما ذكر مسألة إبل نهبتها قبيلة بني عطية.

ويذكر التقرير من المسائل الأخرى التي بحثت مع ابن زيد مسألة الزكاة التي تفرض على عرب شرقي الأردن في وادي السرحان، وفرض الزكاة على رجل فقد بعض الإبل قبل السماح له باستعادتها، وطلب بعض الجنود النجديين من بني صخر دفع الزكاة عن عام مقدما، كما قدم جلوب احتجاجا على الإهانات التي وجهها مسؤولون نجديون لبعض البريطانيين ومسؤولي شرقي الأردن. وذكر جلوب أن الشرارات لم تعاقب على غاراتها وأن أمير الجوف ما زال لديه أربعون جملا من إبل العطون. ويمتدح التقرير جهود جلوب في التفاوض مع رجل لم يخول أية صلاحيات.

AB 5.15: 556-58

1932/01/15
FO 371/16025 (7)

ترجمة باللغة الإنجليزية لنظام مجلس الوكلاء المنشور في العدد ٣٧٠ في صحيفة «أم القرى» الصادر في ٧ محرم ١٣٥٠ هـ الموافق ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م. وهي مرفقة طي رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٥ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

يحظى النظام بموافقة المقام السامي وهو ينظم تركيبة المجلس، وتنظيمه الداخلي، والوكالات التي تخضع لإدارة رئاسة المجلس، وسلطة أعضائه ومسؤولياتهم الجماعية والفردية، وآلية اتخاذه للقرارات، ومدى إلزامية قراراته للوكلاء المعنيين، وشروط الاحتكام إلى الملك، وصلاحيات رئيس المجلس، وطريقة عمل المجلس، وتحديد مجال عمل ديوان المجلس وعلاقته بالديوان الملكي وبقية الوزارات والوكالات، وتحديد صلاحيات كل منها. وقد أورد هوب-جيل في رسالته التي أرفقت بها هذه الترجمة تلخيصا للائحة وتحليلا لها.

***RSA 4.11: 654-60** *JD 3: 344-46*

#FO 371/16024

1932/01/18
CO 831/17/9 (3)

رسالة من كوكس Colonel C. H. F. Cox المقيم البريطاني في شرقي الأردن، عمّان،

إلى المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن في القدس، مؤرخة في ١٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م.

يرفق كوكس رسالة من بيك Colonel Peake قائد الفيلق العربي مؤرخة في ١٤ يناير تحتوي على تقرير عن الاجتماع الذي تم بين عبدالعزيز بن زيد وجون جلوب Captain John Glubb ومن تقرير جلوب عن الاجتماع نفسه الذي تم فيه بحث موضوع الإبل المنهوبة حتى تاريخ ١ أغسطس (آب) ١٩٣٠م والإبل المنهوبة منذ ذلك التاريخ. ويناقش كوكس هذه المسألة بتفصيل وخاصة فيما يتعلق بالعرايف من الإبل وبقبيلة العطون، متطرقا إلى نتيجة التحقيق الذي أجراه مكدونل MacDonnell، ويعبر عن شكه في أن يتمكن ابن زيد وجلوب في اجتماعاتهما التوصل إلى تسوية للمطالب طالما أن ابن زيد ليس مخولا أي سلطة. وينتقد كوكس موقف الملك عبدالعزيز آل سعود من هذا الأمر ويعبر عن أمله في أن ترى الحكومة البريطانية هذا الموقف على حقيقته. ويرد في الرسالة ذكر قبيلتي الشرارات والحويطات.

AB 5.15: 553-55

1932/01/20-23
FO 371/16012 (1)

مذكرة داخلية تتضمن حاشيتين موقعتين من هيلم A. K. Helm وكريستوفر وارنر Christopher F. A. Warner، وزارة الخارجية البريطانية، ومؤرختين في ٢٠ و٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م كما وقع عليها بالأحرف الأولى جورج رندل George W. Rendel بتاريخ ٢٣ يناير.

تعلق المذكرة على رسالة من وزارة المستعمرات البريطانية مؤرخة في ١٦ يناير بخصوص الموقف على الحدود بين نجد والكويت والتي ترفق نسخة من رسالة هيو فنسنت بسكو Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج المؤرخة في ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣١م والتي ترفق بدورها نسخة من رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، مؤرخة في ٤ نوفمبر. وتشير المذكرة إلى أن المعلومة الخاصة بوفاة فيصل الدويش عولجت في مذكرة منفصلة. ويقول هيلم إن بسكو قد يناقش موضوعي حصار الكويت والغارات السعودية داخل أراضي الكويت عندما يقابل الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد في اليوم التالي أو في اليوم الذي بعده. ويعلق وارنر على المعلومات الخاصة بالحصار التجاري على الكويت.

1932/01/30
CO 831/17/4 (5)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى وكيل وزارة الحرب البريطانية، مؤرخة في ٣٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م.

تشير الرسالة إلى رسالة وزارة الحرب المؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م وتبين أن جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية يرى أنه لا يمكن تبرير قيام السلطات البريطانية في شرقي الأردن بالاستمرار في استخدام مهبط للطائرات وبعض الطرق وهي تعلم أنها واقعة جنوب خط الحدود إذا لم تستأذن الملك عبدالعزيز آل سعود بذلك. ولاينصح وزير الخارجية البريطانية بإجراء مسح جوي يتم بمقتضاه التعريف بالنقطة الغربية للحدود بين نجد وشرقي الأردن. ويقول إن من الممكن تحديد هذه النقطة عن طريق تحديد مواقع عدد من الآبار ثم التوصل إلى الموقع الدقيق للحدود المعمول بها حاليا. ويرد في الرسالة اسم جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton وجون جلوب Captain John Glubb وجبل الطبيق والمدورة.

AB 5.14: 519-23

1932/02/01
FO 371/16012 (1)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ١ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يطلب راين نقل رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج يقول فيها إنه ذكر في مذكرة تقدم بها إلى حكومة الحجاز ونجد ضرورة عدم دخول مسؤولي الحدود أو رجالهم أراضي الكويت دون إذن بذلك. وأورد في المذكرة ذكر أربع حوادث بحيث لا يبقى مجال لسوء فهم المقصود. ويقول راين إن شيخ الكويت في تقديره يحتج على أي تصرف متعال أو أي تحقيقات يقوم بها المسؤولون النجديون أو رجالهم داخل أراضيه كما يشكو من تحركاتهم غير المأذون بها والتي يزيدها سوءا سريتها. ويبدي راين استعداده للعمل بأي اقتراح من المقيم السياسي بشأن ما عرضه على حكومة الحجاز ونجد حول هذا الموضوع.

1932/02/05
FO 371/16019 (3)

تقرير سري من هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخ في ٥ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يفيد التقرير أن لقاء جمع بين الملك عبدالعزيز آل سعود وبسكو في الأحساء بحضور هارولد دكسون Colonel Harold R. P. Dickson وبرايور Captain Prior، وأن من بين المسائل التي جرى الحديث فيها مع الملك عبدالعزيز ويوسف ياسين الحصار الاقتصادي المفروض على الكويت، ومهابط الطائرات على ساحل الأحساء في الحالات الاضطرارية، والاتصالات البرقية والبريدية،

وتسهيلات الجوازات، ومنح لقب قنصلي لممثلي نجد، ودخول الموظفين النجديين للأراضي الكويتية، وإبرام معاهدة لتبادل المجرمين بين البحرين ومملكة الحجاز ونجد. ويفيد التقرير أن مناقشة هذه المسائل تمت في جو ودي للغاية، وأن الملك عبدالعزيز لم يحاول إخفاء مشكلاته المالية الكبيرة، وأنه ذكر أثناء المحادثات كلا من هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby وجلبرت كلايتون Gilbert Clayton، وأملى رسالة إلى الحكومة البريطانية تفيد أنه لا يزال صديقا لها. كما يفيد التقرير أيضا أنه تم توزيع الهدايا على الضيوف البريطانيين قبل مغادرتهم الأحساء.

RFA 1.37: 521-23

1932/02/08
FO 371/16022 (1)

مذكرة أعدها باكستر C. W. Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ فبراير (شباط) ١٩٣٢م وعليها توقيع باكستر.

تفيد المذكرة أن محمود رياض زادة القائم بأعمال مملكة الحجاز ونجد مر على وزارة الخارجية البريطانية لتقديم شكوى وردته من حكومته ضد أندرو راين Sir Andrew Ryan. وذكر زادة أنه تعمد تسليم الشكوى بنفسه ليذكر شفهيا مدى انزعاجه من اضطراره للقيام بهذه المهمة لأنه هو والوزير المفوض لمملكة الحجاز ونجد يعرفان راين معرفة جيدة ويقدران مزاياه. وبما أنه من المفترض أن تكون الشكوى متعلقة بإيواء راين لأحد الرقيق الهاربين فقد تم إبلاغ زادة بأن مثل هذا الإجراء هو حسب تعليمات الحكومة البريطانية، إلا أنه أفاد بوجود شكاوى أخرى ضد راين.

RSA 4.07: 417

1932/02/08
FO 371/16022 (12)

مذكرة أعدت بناء على تعليمات الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، وزير خارجية مملكة الحجاز ونجد، مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية ومرفقة طي رسالة من محمود رياض زادة القائم بأعمال المفوضية الملكية للحجاز ونجد في لندن إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٣٠ رمضان ١٣٥٠هـ الموافق ٨ فبراير (شباط) ١٩٣٢م، والرسالة مكتوبة أيضا باللغتين وتحمل توقيع زادة. وتوجد من النص الإنجليزي للمذكرة والرسالة نسختان إحداهما بخط اليد والأخرى مطبوعة على الآلة الكاتبة.

تشكو المذكرة من سلوك أندرو راين Sir Andrew Rayn الوزير المفوض البريطاني في جدة لوضعه العراقيل في سبيل العلاقات الحسنة بين البلدين وتجاوزه الحد في التصرف مع الملك عبدالعزيز وانتقاده للملك واتهامه إياه بتعكير صفو السلام على الحدود مع شرقي الأردن. وتقول المذكرة إن راين عبر في حديث له مع وكيل الخارجية حضره

سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill عن خشيته من أن تروى على لسانه أشياء لم يقلها كما تروى الآن على لسان جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton.

وتضيف المذكرة أنه لم يعد بإمكان الملك عبدالعزيز وحكومته غض الطرف عن إساءة راين. وتقول المذكرة إن آخر إساءات راين تتعلق بأحد رقيق الملك كان قد لجأ إلى المفوضية البريطانية وقام أندرو راين بإيوائه رغم إبلاغ وزارة الخارجية الحجازية النجدية له أن الاتفاق بين الملك والحكومة البريطانية يقضي بعدم إيوائه. وتتهم المذكرة راين بمحاولة إحداث مشكلات عويصة بين الجانبين.

**RSA 4.07: 418-25*

1932/02/09
CO 831/17/4 (4)

مسودة برقية من فانسيتارت Vansittart، وزارة الخارجية البريطانية، إلى آرثر ووتشوب General Arthur Wauchope المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن، القدس، لإبلاغها إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan، مؤرخة في ٩ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

تقول البرقية إن وزارة الخارجية البريطانية ترى أن من الضروري بحث الوضع في جدة مع راين ولذلك تطلب منه العودة إلى بريطانيا من القدس مباشرة. ويعبر فانسيتارت عن أسفه لما قد يسببه هذا الطلب من إزعاج لراين.

****RSA 4.07: 426***

1932/02/05-09
FO 371/16022 (4)

مذكرة داخلية، وزارة المستعمرات البريطانية، أعد الجزء الأول منها سريدج E. R. E. Surridge بتاريخ ٥ فبراير (شباط) ١٩٣٢م والجزء الثاني بلاكستر K. W. Blaxter بتاريخ ٩ فبراير، وعليها حاشية بخط اليد غير كاملة.

يرحب سريدج بمعارضة وزارة الخارجية لعمل مسح لمنطقة الحدود بين الحجاز ونجد وشرقي الأردن، لكنه يشك في أن مجلس الجيش سيوافق على تحديد تقاطع الطول والعرض في النقطة E بطريقة حسابية كما تقترح وزارة الخارجية. أما بلاكستر فهو يوضح أن مذكرة جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton المرفقة مع معاهدة جدة لا تشير إلى أية خريطة واستغلت وزارة الخارجية هذا الأمر لاستثمار نظريتها المفضلة حول الموضوع. لكن بلاكستر يبين أن ستانلي روبرت جوردان Stanley Rupert Jordan وجورج أنطونيوس هما اللذان أجريا المرحلة الأولى من مفاوضات المعاهدة وأرسلا تقريرا عن سيرها في رسالة إلى أوستن تشيمبرلين Sir Austen Chamberlain مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م، وكان من ملحقات التقرير مسودة للمعاهدة والبروتوكول الخاص بالحدود قدمت للملك عبدالعزيز آل سعود بتاريخ ٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٦م، ويذكر البروتوكول بوضوح

أن الخريطة المشار إليها هي خريطة آسيا الدولية ذات المقياس ١/ مليون.

وفي التعليمات التي أعطيت إلى كلايتون طلب منه بذل جهده لجعل الملك عبدالعزيز يوقع على البروتوكول. ورغم أن مذكرة كلايتون لا تشير إلى الخريطة لكن يمكن الافتراض دون شك أن وصف الحدود استند إلى تلك الخريطة التي ذكرت في مسودة سابقة، وبالتالي فإن حدود الوضع القائم هي نفس الحدود المبينة في الخريطة المرفقة مع مذكرة جون جلوب Captain John Glubb.

ويقترح بلاكستر الكتابة إلى وزارة الخارجية وإبلاغها وجهة النظر هذه وبيان أنه لا ضرورة لإجراء مسح أو تحديد نقاط، وإذا وافقت وزارة الخارجية فسيبلغ المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن بالالتزام بحدود الأمر الواقع كما هي دون تعديل وتذكر الحاشية المكتوبة بخط اليد أن حجج بلاكستر تقوي موقف وزارة المستعمرات إلى حد كبير.

AB 5.14: 545-48

1932/02/08-09
FO 371//16022 (1)

مذكرة داخلية من تشارلز وليم باكستر Charles William Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، إلى لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant، مؤرخة في ٨ فبراير (شباط) ١٩٣٢م، وتتضمن تعليقا من أوليفنت مؤرخا في اليوم التالي.

يطلب باكستر من أوليفنت الاطلاع على المذكرة المرفقة القادمة من حكومة الحجاز التي تحتج فيها على سلوك أندرو راين في مناسبات مختلفة وتطالب باستدعائه، وتقول إن الحكومة الحجازية تنتظر ردا سريعا وحاسما. ويقول باكستر إن القائم بأعمال مفوضية الحجاز ونجد سلمه هذه المذكرة في اليوم نفسه. ويرفق طي رسالته سجلا للمحادثات التي كانت مقتضبة. ويقول إن أوليفنت قد يرغب في مناقشة الإجراء الذي يتخذ، وإلا فسيتم تسجيل هذا المستند ويعامل بالطريقة العادية. ويعلق أوليفنت فيقول إنه أجرى محادثة أولية مع روبرت فانسيتارت Sir Robert Vansittart بخصوص هذا الموضوع. وإنه يجب مناقشة الموضوع مع راين وإنه يطلب من وزارة المستعمرات إرسال صورة من المذكرة (إلى راين).

1932/02/10
FO 371/16023 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لبلاغ رسمي من وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في مكة المكرمة، مؤرخ في ٣ شوال ١٣٥٠هـ الموافق ١٠ فبراير (شباط) ١٩٣٢م، ومرفق طي رسالة من الوزارة إلى سيسيل هوب-جيل Cecil Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة، مؤرخة في ٦ شوال الموافق ١٣ فبراير، وهي بدورها مرفقة طي رسالة من هوب-جيل إلى جون سايمون

Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٧ فبراير ١٩٣٢م.

جاء في البلاغ أن مفوضا مطلق الصلاحية يمثل حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ومفوضا مطلق الصلاحية عن حكومة ملك إيطاليا وقعا معاهدتي صداقة وتجارة بين الدولتين وذلك في جدة بتاريخ ٣ شوال ١٣٥٠هـ الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٢م، وسينشر نصا المعاهدتين فيما بعد.

*AGSA 6.1.11: 145 ***AT 4.20: 163*** *RSA 4.08: 475*

#FO 406/69

1932/02/10
FO 967/50 (2)

معاهدة تجارية مبرمة بين إيطاليا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في جدة في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٣٢م وموقعة من قبل الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير خارجية الحجاز ونجد وملحقاتها وجيدو سولاتزو Guido Sollazzo القنصل الإيطالي في جدة، وقد أبلغها السفير الإيطالي في لندن إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٤ أبريل (نيسان) ١٩٣٢.

تنص المعاهدة على أن تمنح كل من الدولتين الدولة الأخرى وضعية الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالمنتجات التجارية والسفن والرعايا. وتعرب الدولتان عن رغبتهما في إبرام اتفاقية للبريد والبرق، وسينظم التبادل التجاري والصيد البحري على طول شواطئ البحر الأحمر لكل من مستعمرة إريتريا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على أساس الدولة التي تتمتع بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل. وتظل هذه المعاهدة سارية المفعول مدة عشر سنوات من تاريخ إبرامها.

*AGSA 6.1.11: 150-51 ***AT 4.20: 165-66***

#FO 406/69

1932/02/10
FO 967/50 (4)

معاهدة الصداقة المبرمة بين إيطاليا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٣٢م، جدة، وموقعة من قبل الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير خارجية الحجاز ونجد وملحقاتها وجيدو سولاتزو Guido Sollazzo القنصل الإيطالي في جدة. وقد أبلغها السفير الإيطالي في لندن إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٤ أبريل (نيسان) ١٩٣٢. ومرفق بالمعاهدة المذكرات المتعلقة بها والمتبادلة بين الأمير فيصل وسولاتزو، وجميع هذه المذكرات مؤرخة بتاريخ المعاهدة نفسه.

تنص المعاهدة على موافقة كل من الدولتين الموقعتين عليها على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية مع الدولة الأخرى، وأن تتمتع كل منهما بوضعية الدولة الأولى بالرعاية على أساس المعاملة بالمثل، وعلى اعتراف ملكا البلدين كل منهما بالآخر، ويتعهد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بحماية

المسلمين من رعايا إيطاليا في موسم الحج وإعادة ممتلكات من يتوفى منهم.

ويؤكد القنصل الإيطالي في مذكرة موجهة إلى الأمير فيصل على أن المادة الثانية من معاهدة الصداقة المبرمة بين إيطاليا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها والمتعلقة بوضعية الدولة الأولى بالرعاية لا يمكن بأي حال أن تشمل طرفا ثالثا فيما يتعلق بمعاملة الرقيق، حيث إن هذا الموضوع تمت تسويته بين القنصل العام والأمير عن طريق تبادل المذكرات بينهما. ويرد الأمير فيصل بمذكرة تبين استلامه مذكرة القنصل الإيطالي ويشكره عليها.

وفي مذكرة أخرى يؤكد القنصل الإيطالي للأمير فيصل أن الفقرة الثانية من المادة السادسة من معاهدة الصداقة لا يقصد بها سوى وضع طريقة للتعامل مع ممتلكات الحجاج من رعايا إيطاليا الذين يتوفون في الحجاز أثناء موسم الحج، وأن هذه الفقرة لا علاقة لها بممتلكات أشخاص متوفين من غير الحجاج، والذين ستتم معالجة حالتهم على أساس المعاملة بالمثل وطبقا للأعراف الدولية المتفق عليها بين الدول المستقلة.

ويؤكد الأمير فيصل في مذكرة جوابية أن التعامل بين البلدين فيما يتعلق بممتلكات رعايا أحدهما الذين يتوفون في البلد الآخر سيكون على أساس المعاملة بالمثل وطبقا لما هو متبع دوليا، وستقوم حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود بوضع يدها على ممتلكات الإيطاليين الذين يتوفون بأراضيها وتسليمها إلى الممثل الإيطالي في جدة بعد اكتمال الإجراءات القانونية وتحصيل الضرائب المستحقة وذلك في حال عدم وجود وكيل قانوني للمتوفى في المملكة، وتتعهد الحكومة الإيطالية بالقيام بالإجراء نفسه بالنسبة لرعايا الحجاز ونجد وملحقاتها المتوفين في أراضيها.

ويوضح القنصل الإيطالي في مذكرة ثالثة وجهة نظر الحكومة الإيطالية فيما يتعلق بتجارة الرقيق وعتقهم، ويذكر أن الحكومة الإيطالية تشعر بضرورة تعاون مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها - كتعبير عن حسن النوايا - في القضاء على هذه التجارة. كما تشعر الحكومة الإيطالية أيضا بالحاجة لإعطاء الممثل الإيطالي في جدة حق عتق الرقيق الذين يطلبون هذا طواعية، وأن مثل هذا الحق لا يجب اعتباره تدخلا في الشؤون الداخلية لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها.

ويرد الأمير فيصل على مذكرة سولاتزو معربا عن تقدير حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها للاعتبارات الإنسانية التي دفعت حكومة إيطاليا إلى تقديم الطلب الوارد في المذكرة بخصوص الرقيق وتجارته. كما يوضح الأمير أن حكومته أولت اهتمامها لمكافحة تجارة الرقيق غير الشرعية، وأن الملك عبدالعزيز آل سعود حرص منذ توليه العرش على منع دخول الرقيق إلى أراضيه. ويضيف الأمير أن حكومته ستواصل مساعيها في هذا

المجال بمبادرة تلقائية من قبلها، غير أنها لن تمنح إيطاليا حق عتق الرقيق الذين يتقدمون إلى القنصلية الإيطالية حيث إن مثل هذا الإجراء على أراضي مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها هو حق خاص لحكومة الحجاز ونجد وحدها.

*AGSA 6.1.11: 146-50 ***AT 4.20: 167-70*** *RSA 4.08: 479-82

#FO 371/16023 #FO 406/69

1932/02/11-12
FO 371//16022 (3)

مذكرة داخلية تتضمن عددا من الحواشي موقعة من كريستوفر وارنر Christopher F. A. Warner وتشارلز وليم باكستر Charles William Baxter ولانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١١ و١٢ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

تعلق المذكرة على مذكرة وزير خارجية مملكة الحجاز ونجد في لندن المؤرخة في ٣٠ رمضان ١٣٥٠هـ الموافق ٨ فبراير بخصوص سلوك أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة، والمرفقة طي رسالة من محمود رضا زادة القائم بأعمال مفوضية الحجاز ونجد في لندن بنفس التاريخ، والمذكرة الداخلية مؤرخة في ١١ فبراير. ويعلق وارنر في تعليقه على المذكرة المؤرخة في ١١ فبراير أن حكومة الحجاز-نجد ذكرت أربعة أمثلة على سلوك راين الذي تعترض عليه. وفيما يختص بالمثالين (أ) و(جـ) فلا علم للحكومة البريطانية بهما ولكن لا يمكن التصديق أن راين يمكن أن يكون قد استخدم العبارات التي نسبت إليه ولا بد أن هناك خطأ ما، وربما يرجع إلى سوء الترجمة. أما المناسبتان اللتان ذكرتا في المثالين (ب) و(د) فكان راين يتصرف وفق تعليمات محددة من الحكومة البريطانية، وبالنسبة للأول منهما فقد نبه الحكومة البريطانية أن أي اتهام مباشر للملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد بأنه يشجع القيام بالغارات سيكون له رد فعل عنيف. واحتراما لرأيه عدلت مذكرة الحكومة البريطانية التي قدمها، فبدلا من توجيه اتهام مباشر ذكر فيها أن مسؤول حدود نجدي صرح علنا أن الملك عبدالعزيز سمح بشن الغارات وهذا التصريح لقي تصديقا واسع النطاق ولم تقدم أدلة كافية لإثبات عدم صحته. وأن الذي دار بين راين والملك عبدالعزيز حول هذا الموضوع سجل في رسالة من راين في عام ١٩٣١م. ويقول وارنر إن المذكرة السعودية تطلب ردا سريعا وحاسما وإنه قد يكفي إخبار الحجازيين أن راين آت إلى لندن للتشاور، ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق السيد زادة ويجب إخطار سيسيل هوب جيل Cecil G. Hope Gill بهذا الموضوع، ويطلب وضع مسودة برقية إليه. ويوافق باكستر في التاريخ نفسه على ما ذكره وارنر

ويذكر أنه في حال الموافقة عليه سيتم إعداد مسودات للنظر فيها. ويطلب أوليفنت في تعليق مؤرخ في اليوم نفسه عدم ذكر أي شيء عن خطط راين لحكومة الحجاز، والطلب من محمود زادة إذا زاد إلحاحه أن يأتي لمقابلة أوليفنت. كما يطلب إرسال صورة من المذكرة الحجازية إلى المفوضية البريطانية في جدة مع برقية مختصرة إلى هوب-جيل تبين أن راين قد استدعي من القدس إلى لندن لمناقشة الأمور، وأن الحكومة البريطانية ستقرر موضوع الإجازة التي طلبها في رسالة راين المؤرخة في ٢١ يناير (كانون الثاني) في أسرع وقت ممكن. ويطلب باكستر في حاشية مؤرخة في ١٢ فبراير عدم إرسال نسخ من المراسلات إلى الدوائر الأخرى في الوقت الراهن.

1932/02/13
CO 831/18/8 (1)

رسالة من آرثر ووتشوب Arthur Wauchope المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن إلى فيليب كنليف-ليستر Sir Philip Cunliffe-Lister وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٣ فبراير (شباط) ١٩٣٢م، وموقعه من قبل ووتشوب نفسه.

تشير الرسالة إلى رسالة وزارة المستعمرات البريطانية المؤرخة في ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣١م ويطلب المندوب السامي على شرقي الأردن اتخاذ خطوات لتحصيل مبلغ مستحق لحكومة شرقي الأردن على حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها وهو يتعلق بموضوع التحقيق الذي قام به مكدونل MacDonnell حول الغارات بين البلدين.

AB 6.01: 4

1932/02/12-13
CO 831/17/4 (1)

مقتطف من مذكرة أعدها أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة حول مباحثات جرت في عَمَّان وتناولت الوضع المتعلق بالحدود، مؤرخة من ١٢-١٣ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يذكر المقتطف أن المجتمعين ناقشوا المذكرة التي أعطاها المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن لراين والتي يبدو منها أن وزارة الحرب تعترض على الرأي الذي عبرت عنه وزارة الخارجية البريطانية في رسالتها إلى وزارة المستعمرات المؤرخة في ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م. واتفق المجتمعون أن طلب موافقة الملك عبدالعزيز آل سعود على حدود الأمر الواقع المعمول بها بين الحجاز ونجد وشرقي الأردن سيتيح له استغلال الإقرار البريطاني بأن الحدود الفعلية تختلف عما جاء في مراسلات جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton الملحقة بمعاهدة جدة. وعبر راين عن رأيه أن رسالة وزارة الخارجية تعبر عن موقف يمكن الدفاع عنه والأفضل الاعتماد عليها ووافق كوكس

Colonel Cox وزملاؤه على ذلك. ويذكر راين أن المجتمعين اتفقوا على أن أي محاولة لجعل الملك عبدالعزيز يوافق على رأي البريطانيين حول نوايا المتفاوضين على معاهدة جدة سيجعله يقول إن نواياه كانت مختلفة.

AB 5.14: 535

1932/02/12-13
CO 831/17/9 (10)

مجموعة من المقتطفات من مذكرة أعدها أندرو راين Sir Andrew Ryan حول المباحثات التي جرت في عمّان في ١٢ و١٣ فبراير (شباط) ١٩٣٢م، ومن مذكرته عن حديثه مع آرثر ووتشوب General Arthur Wauchope المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن، وتضم المجموعة أيضا مقتطفا من رسالة وزارة الخارجية البريطانية رقم E. 1000/76/25 المؤرخة في ١٥ فبراير.

يتبين من المقتطفات أن مباحثات عمان ضمت بالإضافة إلى راين كلا من كوكس Colonel Cox وبيك Peake وجون جلوب Captain John Glubb. وتناول المجتمعون موضوع بني عطية وجنسيتها ورغم تحفظات جلوب كان الرأي السائد هو أنها قبيلة حجازية باستثناء الأفراد المرتبطين بأراض في منطقة الكرك، وتسجل المقتطفات أنه من غير المحتمل أن يقبل الأمير عبدالله بن الحسين التنازل عن القبيلة بأكملها، كما تذكر المقتطفات أنه لم يكن من الضروري متابعة موضوع المراسلات التي جرت أثناء قيام مكدونل MacDonnell بإجراء تحقيقه والخاصة بعدم السماح لزعماء بني عطية بدخول شرقي الأردن.

وناقش المجتمعون موضوع تحديد جنسيات القبائل وتعهد بيك بإعداد قائمة تبين أسماء القبائل وديرة كل منها ومكان إقامتها ليتم تحديد جنسياتها، مع ملاحظة صعوبة تصنيف قبيلة الشرارات. واختلف راين وكوكس حول ما إذا كان من الأفضل إطلاع الملك عبدالعزيز آل سعود على القائمة بعد إعدادها.

وبحث المجتمعون مسألة المخافر على الحدود بين الحجاز وشرقي الأردن وكان الرأي السائد هو أنه لا ضرورة لإخبار حكومة الحجاز بأي تغيير في مخافر الحدود على جانب شرقي الأردن لكن راين أشار إلى أنه سبق إعلام حكومة الحجاز في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٠م بوجود نية لإنشاء أو إعادة تنظيم مخافر المدورة والأزرق ومْشاش، وطلب من سيسيل هوب-جيل Cecil Hope-Gill الكتابة إلى فؤاد حمزة حول هذا الموضوع.

وبحث المجتمعون ما إذا كان بناء الملك عبدالعزيز مخافر على الحدود يعد تهديدا عسكريا لشرقي الأردن. وذكر جلوب أنه سمع أن النشمي وصل إلى العلا على رأس ثلاثة آلاف رجل لكن جلوب يعتقد أن ذلك بسبب التطورات المتعلقة ببني عطية. وفي حديث راين مع ووتشوب استبعد احتمال

قيام الملك عبدالعزيز بهجوم عبر الحدود استبعادا تاما.

ويشير راين إلى أن جلوب ذكر أن الاجتماعات بينه وبين عبدالعزيز بن زيد كانت تسير على ما يرام إلى أن طرأت قضية العطون، ورغم قلة الصلاحيات المعطاة إلى ابن زيد اعتبر البريطانيون أن استمرار الاجتماعات مفيد. وبرر كوكس تصرف جلوب في قضية ابن سعدنة Ibn Saadina على أساس قوانين شرقي الأردن مما أدى إلى مناقشة للمادة الخامسة من اتفاقية حداء. وتم الاتفاق على ترك مسألة اتفاقية تسليم المجرمين ممن شنوا الغارات معلقة أطول فترة ممكنة.

وبالنسبة للغارات عبر الحدود اتفق المجتمعون في عمّان أن الوضع كان سليما بصورة غير عادية في عام ١٩٣١م، ولكن ناقش المجتمعون تصريح فؤاد حمزة بحدوث خمس غارات من جانب شرقي الأردن قامت بها قبيلة العطون، لكن جلوب أشار إلى معلومات تفيد أن الغارات قام بها بني عطية. وناقش راين مع ووتشوب ضرورة منع العودة إلى الغارات التي قد تنجم عن تدهور الوضع على الحدود أو بتشجيع من الملك عبدالعزيز. وبالنسبة لإصرار فؤاد حمزة على مناقشة دبلوماسية للمبادئ التي ستطبق في المستقبل، أشار راين إلى توجيهات وزارة الخارجية البريطانية الداعية إلى تقليص الجدل الدبلوماسي وتشجيع بحث المواضيع من قبل جلوب وابن زيد. وحول موضوع العمولة على المنهوبات يقول راين إن جلوب أوضح أن الاعتراض على تقاضي الحجازيين هذه العمولة هو بسبب أنه إجراء عشوائي لا ضوابط له.

AB 5.15: 575-87

1932/02/14
CO 831/17/4 (7)

مذكرة تتعلق بحدود الحجاز–شرقي الأردن، ونجد–شرقي الأردن، مؤرخة في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٣٢م وهي موقعة بالأحرف الأولى.

تفيد المذكرة أن الحدود بين شرقي الأردن ونجد موضحة في المادة (١) من اتفاقية حداء التي أبرمت بين السلطان عبدالعزيز آل سعود كسلطان نجد آنذاك وجلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton. أما حدود الحجاز مع شرقي الأردن فلم يتفق عليها رسميا مطلقا، ولكنها وضعت كحدود الأمر الواقع مع الاحتفاظ بالحالة الراهنة. وتضيف المذكرة أنه حول منتصف عام ١٩٣١م اكتشف براون Major Brown أثناء أعمال مسح جوية أن خرائط الحدود غير دقيقة إذ ظهر فيها جبل الطبيق وهو واقع عدة أميال شمالي الخط الحدودي بين الحجاز وشرقي الأردن، كما ظهر أن مهبط الطائرات يقع في أرض الحجاز ولكن الطيران البريطاني ما زال يستعمله. وعند اكتشاف هذا الخطأ رؤي الاستفادة من جون جلوب

Captain John Glubb الذي أعد تقريرا حول الموضوع، تورد المذكرة ملخصا له.

ومن وجهة نظر جلوب أن المتفاوضين قرروا إعطاء الكاف ووادي السرحان للسلطان عبدالعزيز آل سعود كتنازل سياسي ولا يعطى له أكثر من ذلك حتى لا يضر بشرقي الأردن، على أن يعوض أهل الشمال عن مراعيهم الشتوية بالرعي في وادي السرحان، وأعطيت قبيلة الحويطات الطبيق لمشتاهم. ويظهر جلوب أن منطقة جبل الطبيق تشهد كل غارات قبائل نجد والحويطات أيضا ولذلك فهي مهمة من ناحية السيطرة على الأمن.

وتقترح المذكرة وجوب الحفاظ على الحدود الحالية على أن يجرى مسح عن طريق التصوير الجوي كما تبين أنه لا بد من الانتظار حتى تصل وزارة الخارجية ووزارة الحرب إلى قرار مع الحفاظ على الأحوال الراهنة وعدم إثارة شكوك الملك عبدالعزيز حتى لا يثير مسألة العقبة ومعان. وتضيف المذكرة أن نسخة من تقرير جلوب قد أرسلت إلى وزارة الخارجية البريطانية وتلخص موقف تلك الوزارة، كما تلخص موقف وزارة الحرب التي أرسلت لها نسخ من المراسلات ذات العلاقة بالموضوع.

وتفيد المذكرة أن مذكرة جلوب هي حجة جيدة ضد الانسحاب في منطقة وادي السرحان أو المنطقة الجنوبية، وأنه إذا لم تكن هناك ضرورة للانسحاب فلا حاجة لإجراء مسح فوري للمنطقة رغم أن موضوع الحدود بأكمله يجب أن يعالج، كما يجب رسم خط نهائي متفق عليه.

***AB 5.14: 528-34** *ABD 7.2.9: 601-07*

#FO 371/16022

1932/02/14
FO 371/16023 (2)

مقتطف تحت عنوان «نص تصريح الاعتراف الرسمي» من صحيفة «أم القرى» في عددها الصادر بتاريخ ١٤ فبراير (شباط) ١٩٣٢م وهو مرفق طي رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simpn وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٧ فبراير.

يتضمن المقتطف ترجمة لنص تصريح الاعتراف الرسمي الإيطالي بالملك عبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتهما ويذكر التصريح أنه بعد توقيع معاهدتي الصداقة والتجارة بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ومملكة إيطاليا فإن جويدو سولاتزو Guido Sollazzo القنصل الإيطالي في جدة بصفته مفوضا مطلق الصلاحية عن ملك إيطاليا يعلن اعتراف حكومته بعبدالعزيز آل سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها، ويعبر عن اعتزام بلاده تقوية أواصر الصداقة مع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، بالإضافة إلى تقوية العلاقات التجارية بين مستعمرة

إريتريا من جهة ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة أخرى.

AGSA 6.1.11: 145* ****AT 4.20: 163-64* **RSA 4.08: 475-76*

#FO 406/69

1932/02/15
FO 371/16012 (1)

رسالة من هيو فنسنت بسكو -.Lieut Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٥ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يرفق بسكو مع رسالته هذه ترجمة لملحق رسالة مؤرخة في ٢٠ شعبان ١٣٥٠هـ الموافق ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م من الملك عبدالعزيز آل سعود إلى شيخ الكويت وترجمة رسالة مؤرخة بعد يومين منها من الملك عبدالعزيز إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت حول طريقة تسوية النزاعات القبلية على الحدود بين الكويت ونجد. ويشير بسكو إلى اللغة الودية التي يستخدمها الملك ويقول إن شيخ الكويت سيجيب أنه يقبل اقتراحات الملك باستثناء أن حق البحث بين رجال العشائر الكويتية داخل أراضي الكويت يجب أن يقتصر على الفرد من رعايا نجد الذي فقد بعض الممتلكات ولن يسمح بقيام رجال عشائر نجديين آخرين بالمساعدة، وذلك درءا لأي عذر لانتهاك الدوريات النجدية الأراضي الكويتية.

1932/02/16
FO 371/16024 (17)

تقرير سري من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية عن شهري نوفمبر-ديسمبر (تشرين الثاني-كانون الأول) ١٩٣١م، مرفق طي رسالة سرية من هوب-جيل إلى سايمون، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يعلق التقرير على طريقة تهجئة اسم «جدة بالأحرف اللاتينية». وفي الحديث عن الشؤون الداخلية يفيد التقرير أن الملك عبدالعزيز آل سعود تلقى في أوائل شهر نوفمبر مذكرة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام على الحجاز وفؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية تشرح العلاقات بين المسؤولين في الحكومة وأوضاع الشؤون المالية وذلك من جراء ممارسات عبدالله السليمان وكيل المالية العام. وكان رد فعل الملك إبقاء عبدالله السليمان في نجد وإرسال يوسف ياسين إلى جدة محملا بعدد من القرارات تتمثل أساسا في تكوين مجلس للوكلاء وإعلان ميزانية جديدة.

ويورد التقرير طيه ترجمة لنص الأمر الملكي الخاص بالميزانية ويناقش بتحفظ بنودها. ويبين التقرير ردود الفعل في الحجاز إثر قرار الملك إغلاق جميع مصالح وكالة المالية وإعلانه عددا من الإصلاحات. ويذكر التقرير طريقة تقسيم الدخل الحكومي وفق

ما علمه القائم بالأعمال البريطاني من يوسف ياسين وفؤاد حمزة وقد نشرت صحيفة «أم القرى» بلاغا ملكيا بالإصلاحات الجديدة ينص على المساواة بين أصحاب الحقوق، كما نشرت بلاغات أخرى في أعداد لاحقة تدعو إلى ترشيد الإنفاق وتعلن عن تنظيمات جديدة أخرى. ويشير التقرير إلى التفكير في الاستعانة بمستشار أوروبي قد يكون الهولندي جيكوبز Jacobs أو فان ليوين van Leueuwen. ويعلق التقرير مجددا على قلة الاتصال بين وزارة الخارجية الحجازية النجدية والدبلوماسيين الأجانب في جدة من جراء غياب كل من الأمير فيصل أو فؤاد حمزة عن جدة. ومع ذلك فقد تمكن القائم بالأعمال البريطاني من مقابلة فؤاد حمزة مرتين حضر يوسف ياسين إحداهما، كما قام فؤاد حمزة بتوقيع معاهدة صداقة مع فرنسا في جدة.

ويسهب التقرير في بيان تدهور الأوضاع المالية وتدني قيمة العملة وعدم حصول أي تغيير يذكر في مديونية الحكومة وفي سداد الرواتب المتأخرة عدة شهور، وقلة الموارد خاصة بعد حصول نقص كبير في عدد الحجاج وفي حجم الأموال التي يأتون بها. ويرى التقرير أن الأوضاع الاقتصادية في الحجاز بلغت حدا كبيرا من التدهور حيث طالت الأزمة تجار مكة المكرمة وجدة وغلت المعيشة ووصل الأمر بالقبائل في شمالي الحجاز إلى حد قريب من المجاعة ونقصت الماشية والإبل وكثرت الوفيات.

وفي مجال التنمية الاقتصادية يشير التقرير إلى نشاط الأمريكي كارل تويتشل Karl Twitchell في نجد تحت رعاية الملك عبدالعزيز لاستكشاف إمكانات البلاد من المعادن بعد أن ترك زميلا أمريكيا في الطائف للتنقيب عن الذهب، كما تقوم زوجة تويتشل بالإشراف على مضخة الماء في آبار الوزيرية في جدة. ويشير التقرير إلى فرض ضرائب إضافية على عدد من السلع المستوردة. ورغم عدم تسديد الحكومة إلى حد نهاية أكتوبر لأقساطها المستحقة لشركة ماركوني Marconi فقد أكمل بوسيكو Boucicauit بناء محطة المخابرات اللاسلكية في تبوك، كما أعيد تأهيل محطة حائل التركية ونقلت محطة الجوف التركية إلى سكاكا فيما لا يزال العمل معطلا في الرياض نظرا لمعارضة العلماء، وينتظر بدء العمل في الأحساء.

ويشير التقرير إلى صدور قانون يطلب تصديق المفوضية البريطانية في جدة ووزير الخارجية الحجازي النجدي على أي صكوك قانونية واردة من محاكم بريطانية أو من محاكم خاضعة لمستعمرات أو محميات بريطانية أو بلدان خاضعة للانتداب البريطاني. وفي مجال الطرق يؤكد التقرير أن الحكومتين العراقية والحجازية النجدية درستا إمكانية فتح طريق بري للحجاج يربط

النجف بالمدينة المنورة مرورا بالجوف أو بحائل، بالإضافة إلى إشارة صحيفة «أم القرى» إلى دراسة إمكانية فتح طريق بري بين سورية والجوف، مع تعداد مزايا هذا الطريق على حجاج سورية والعراق وإيران.

ويورد التقرير نص اللائحة التي أصدرها المؤتمر الإسلامي المنعقد في القدس من ٦-١٦ ديسمبر حول الطابع الإسلامي لخط سكة حديد الحجاز، ويتطلع إلى معرفة موقف الملك عبدالعزيز من توصية المؤتمر بالتحرك لاسترداد الخط. وقام فؤاد حمزة باسم الملك باستطلاع رأي بريطانيا بشأن إرسال وفد للمشاركة في المؤتمر الإسلامي المنعقد في القدس خاصة وأنه متخوف من جدول أعمال المؤتمر الذي قد يتخذ قرارات معادية لنظامه ومحرجة له. لكن بريطانيا اعتذرت عن إبداء النصح وطمأنت الملك بأنه لن يتم طرح قضايا سياسية في المؤتمر ولن يبحث موضوع الخلافة. وقد قرر الملك عدم إرسال وفد إليه. ويذكر التقرير أن المؤتمرين زاروا قبر الملك الحسين بن علي وتناولوا الغداء على مائدة الأمير عبدالله بن الحسين وأن رشيد رضا من الوفد المصري أبدى بعض التوجهات الوهابية في المؤتمر.

ويتحدث باب المسائل الحدودية عن غارات قامت بها قبائل من شرقي الأردن على أراضي نجد في شهر ديسمبر، وعن خلاف حول تبعية العطون، إحدى بطون الحويطات. لكن التقرير يتساءل حول تبعية العطون غير المحسومة لحكومة الحجاز ونجد أم لشرقي الأردن، ويشير إلى عدم حدوث أي لقاء بين عبدالعزيز بن زيد وجون جلوب Captain John Glubb، وتراخي الحكومة الحجازية النجدية في تسديد حصتها من تكاليف مهمة مكدونل MacDonnell.

ويشير التقرير إلى مراسلات جرت بين أندرو راين Sir Andrew Rayan الوزير المفوض البريطاني في جدة وفؤاد حمزة حول طيار مفقود تابع لسلاح الجو العراقي يدعى وربرتون Squadron-Leader Warburton. كما تبادل الطرفان البريطاني والحجازي النجدي المراسلات حول خرق ثلاث طائرات بريطانية المجال الجوي الحجازي النجدي قادمة من شرقي الأردن. وفيما يخص العراق يشير التقرير إلى وفاة فيصل الدويش، شيخ مطير، الذي كان يتزعم الغارات النجدية ضد العراق والفتنة ضد الملك عبدالعزيز عام ١٩٢٩م. أما بشأن الكويت والبحرين فيشير التقرير إلى تكثيف نشاطات ابن محارب مسؤول الحدود النجدي. وعلى الواجهة اليمنية والعسيرية تنازل الملك عبدالعزيز عن جبل عرو لإمام اليمن، مما مهد لإبرام معاهدة صداقة وحسن جوار وتبادل المجرمين بين الحجاز ونجد واليمن.

وحول العلاقات بين مملكة الحجاز ونجد والإمبراطورية البريطانية يذكر التقرير المباحثات بين القائم بالأعمال البريطاني

ووكيل الخارجية الحجازية النجدية حول المسألة الحدودية مع شرقي الأردن وسلاح الجو الحجازي النجدي ومديونية الملك عبدالعزيز للحكومة البريطانية في كل من لندن والهند ولعدد من الشركات البريطانية والرعايا الخاضعين للحماية البريطانية. ويشير التقرير في هذا الصدد إلى شركتي البرق الشرقية .East Telegraph Co وجيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey and Co. وإلى تحقيق مكدونل. ويذكر التقرير أن مملكة الحجاز ونجد لم تعلن إلى حد نهاية السنة قبولها الدعوة لحضور مؤتمر نزع السلاح.

ويستعرض التقرير بإيجاز العلاقات مع كل من فرنسا وهولندا وألمانيا وروسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك اللتين ليس لهما تمثيل دبلوماسي ويرد في هذا السياق ذكر ايدريانسي Adriaanse وديهاس de Hass ولطف الله وعين الملك حبيب الله خان هويدا الممثلين الدبلوماسيين لهولندا وألمانيا وتركيا وإيران في جدة وذكر كرين Crane.

وفي مجال الطيران يشير التقرير إلى تفكك سلاح الجو الحجازي النجدي بعد تحطم طائرة وإنهاء عقد آخر الطيارين البريطانيين، وإلى حال الطائرات في العنبر المخصص لها. ويناقش التقرير عدة مقترحات للملك عبدالعزيز يطلب فيها المساعدة البريطانية في تأجيره طيارين أو إرسال بعثة طيران تدريبية رسمية، مبينا ردود بريطانيا عليها ومبررات الرفض البريطاني لها. ويشير التقرير إلى خلاف بين المبلغ الذي اقترحه القائم بالأعمال البريطاني كأجرة للمهابط الجوية على ساحل الأحساء إذا قبل الملك عبدالعزيز بتقديم التسهيلات التي طلبتها الحكومة البريطانية منه وتقدير وزارة الطيران البريطانية لهذه الأجرة.

وفي باب الشؤون العسكرية يذكر التقرير أن تركي السديري أمير الجوف نقل مقر إمارته إلى سكاكا وأنه وضع مائة من الهجانة وخمس عربات في وادي السرحان تحت قيادة ابن حمدان. كما يتحدث التقرير عن تدهور أوضاع الجنود في الحاميات الموجودة في الشمال حيث يعاني الجنود من عدم دفع الرواتب ومن الجوع، وينقل التقرير أخبارا تقول إن النفير العام أعلن في نجد وشمالي الحجاز، واحتمال تفكير الملك في تشجيع قبائله على مهاجمة شرقي الأردن كمتنفس من الضائقة المالية الشديدة التي تعاني منها.

ويسرد التقرير عددا من المؤشرات على وجود تململ بين القبائل في نجد والأحساء وعلى تحسب الملك من حدوث قلاقل. ومن الأمور التي سببت هذا التململ الإصلاحات التي تبنتها لجنة محمد الطويل في الأحساء. أما على الجهة العسيرية فيذكر التقرير حدوث صدامات بين خالد بن لؤي وبعض المعارضين

من أهل نجران، ويقال إنه نجح في إخضاعهم. وفي شؤون الحج يشير التقرير إلى عودة ظاهرة الأوراق المالية المزيفة ووجود أعداد من الحجاج النيجيريين المعدمين وضرورة مراقبة الحجاج النيجيريين وأخبار أخرى عامة عن الحج. وفي باب الرق يشير التقرير إلى إعتاق المفوضية البريطانية أحد الرقيق النيجيريين وترحيله واثنين من الرقيق الأحباش وقرار بريطانيا عدم إحياء قسم الاستخبارات الخاص بالرق على الساحل العربي من البحر الأحمر.

وفي باب المتفرقات يشير التقرير إلى زيارة عدد من الشخصيات الأجنبية مدينة جدة وهم فضل الحق الوزير البنغالي السابق ونواب عثمان جار الدولة قائد جيش حيدر أباد والأميرة سنية انشراح والأمير محمد جمال الدين ابن الأمير محمد شفقت. ويذكر التقرير طلب المفوضية البريطانية من السلطات الحجازية النجدية ترحيل الهندي مبارك علي، وعودة أندرو راين وويكلي Wikeley إلى جدة وأحوال الطقس فيها. وفي ملحق خاص يورد التقرير ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لنص نظام الميزانية للسنة الهجرية التي تبدأ في ١ شعبان ١٣٥٠هـ الموافق ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م وتنتهي يوم ٣٠ رجب ١٣٥١هـ الموافق ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٢م.

***JD 3: 303-19** *RFA 1.34: 472*

#R/15/2/8/12

1932/02/16
FO 371/16024 (2)

ترجمة أنظمة الميزانية لمملكة الحجاز عن السنة المالية التي تبدأ في ١ شعبان ١٣٥٠هـ الموافق ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م وتنتهي في ٣٠ رجب ١٣٥١هـ الموافق ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٢م، وتشكل هذه الترجمة ملحقا لتقرير جدة عن شهري نوفمبر-ديسمبر ١٩٣١م المرفق طي رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

تذكر الوثيقة صدور أمر ملكي يصادق على أنظمة الميزانية ويبين المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية والدخل الحكومي، وينص الأمر على ضرورة التقيد بجميع الأوامر والقوانين والأنظمة المالية سارية المفعول ويخول وكالة المالية والمدير العام للخزانة بتطبيق أنظمة الميزانية. ويحتوي الأمر على قائمة بالمخصصات المختلفة بموجب الميزانية الجديدة، وهي تشمل المخصصات الملكية وأقساط الديون الحكومية ومخصصات الأمراء والديوان الملكي ومسؤولي الخزانة ومخصصات قوات الحدود وحصة الحجاز في إدارات الدفاع ومخصصات مكتب النائب العام ومجلس الشورى والمجلس الإداري والدوائر الحكومية وهيئات الأمر بالمعروف

ومخصصات الحرمين الشريفين والأوقاف ومخصصات للمتفرقات.

JD 3: 318-19

1932/02/17
CO 831/17/4 (4)

رسالة موقعة من ويدوز A. E. Widdows إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يذكر ويدوز أن مجلس الجيش البريطاني أمره بإعلام وكيل وزارة الخارجية أنه تلقى رسالته المؤرخة في ٣٠ يناير (كانون الثاني) حول الحدود بين شرقي الأردن وكل من نجد والحجاز وعلم أن جون سايمون John Simon تلقى مشورة بأن الإشارة في اتفاقية حداء إلى خارطة آسيا الدولية يجب أن تفسر أنها تدل على رغبة المفاوضين في أن تظهر الحدود بين شرقي الأردن ونجد على تلك الخارطة حسب التضاريس الطبوغرافية.

ويذكر ويدوز أن المجلس لا يزال على رأيه الذي عبر عنه في رسالته المؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م. ويذكر ويدوز في عرضه الأسباب التي بنى عليها المجلس رأيه تفاصيل تتعلق بإشارة اتفاقية حداء إلى خارطة تبين مواقع الحدود. كما يشير إلى الفقرة الخامسة من رسالة وكيل وزارة الخارجية التي تذكر تفسير جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton لمسألة الحدود على أنها تتصل بخطوط الطول والعرض وليس بالتضاريس الطبوغرافية.

ويقول ويدوز إن مذكرة كلايتون لا تحتوي أي إشارة إلى أي خارطة ويرى مجلس الجيش أنه إذا أحيلت المسألة للتحكيم فسوف يظهر أن مذكرة كلايتون لا تشير إلى أي خرائط أو تضاريس طبوغرافية وأنها تمثل الحقائق دون تعديل. أما بشأن رأي سايمون حول ضرورة الالتزام بالحدود كما تعرفها المذكرة المرفقة باتفاقية جدة، يقول ويدوز إن هذه المذكرة كانت محاولة لتعريف الوضع القائم ولكنها لم تعرفه بصورة صحيحة. ويرى أن مهبط طائرات القوات الجوية البريطانية يقع بالتأكيد إلى الجنوب من الخط الذي تحدده مذكرة كلايتون. ويرى المجلس أن حق القوات الجوية البريطانية باستخدام مهبط الطائرات الذي يقع ضمن أراضي شرقي الأردن، دون موافقة صريحة من الملك عبدالعزيز آل سعود، أمر يقر به في مذكرته التي أرسلها إلى كلايتون والتي يعبر فيها عن رغبته في المحافظة على الوضع القائم.

ويخلص ويدوز أنه في ضوء توصيات سايمون يصبح من الضروري مستقبلا الحصول على موافقة الملك عبدالعزيز على تعريف جديد يمثل بصورة صحيحة حدود الوضع القائم بين الحجاز وشرقي الأردن. ولذلك يتوجب القيام بمسح يهدف إلى تحديد المواقع الجغرافية التي سيشير إليها التعريف المنقح. لكن المجلس لا ينصح بإعادة تعريف الحدود بالاعتماد على نقاط مختارة من الخرائط الموجودة. وينصح

ويدوز أن يجري المسح عن طريق التصوير الجوي لتحقيق الدقة الكاملة.

AB 5.14: 524-27

1932/02/20
L/P&S/12/3712 (3)

التقرير الدوري السري الصادر عن مكتب المقيم والقنصل العام البريطاني في الخليج (بوشهر) عن شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م، وهو يحمل توقيع جاسترل E. Gastrell نيابة عن المقيم السياسي البريطاني، مؤرخ في ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يذكر التقرير أن هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج غادر بوشهر متجها إلى الأحساء عن طريق البحرين لمقابلة الملك عبدالعزيز آل سعود.

PDPG 10: 3-5

1932/02/20
L/P&S/12/3731 (5)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م وهو موقع نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) ويبدو أن الموقّع عليه هو جاسترل Captain E. Gastrell، بوشهر، مؤرخ في ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

يقول الملخص إن هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم البريطاني غادر بوشهر إلى البحرين حيث انضم إليه هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson وتشارلز جيفري برايور Captain Charles Geoffrey Prior الوكيلان السياسيان البريطانيان في الكويت والبحرين وتوجهوا جميعا إلى الأحساء لزيارة الملك عبدالعزيز آل سعود وقد استمرت الزيارة خمسة أيام. وكان الملك قد وصل إلى الأحساء في حوالي ٩ يناير. كما يذكر التقرير أن الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود زار البحرين لتلقي العلاج الطبي، وأن كارل تويتشل Karl S. Twitchell، وهو مواطن أمريكي ينقب عن المعادن في الأحساء لحساب المليونير تشارلز كرين Charles Crane، وصل إلى البحرين.

ويقول التقرير إن محمد الطويل تعهد جمارك الأحساء وإن جميع الرسوم في الحجاز ونجد ضوعفت ثلاثة أضعاف. كما يقول إن تقدما كبيرا جرى في المنشآت اللاسلكية في الحجاز ونجد ويورد قائمة طويلة بالمحطات التي بدأت بالعمل فعلا، وهي محطات جدة والطائف وينبع والوجه والمدينة المنورة والعلا وتبوك والقنفذة وجيزان وأبها (جبل عسير) ورابغ وحائل وبريدة والرياض والأحساء، كما تذكر القائمة إشارة النداء لكل من هذه المحطات.

PDPG 10: 7-11

1932/02/23
FO 371/16022 (4)

مذكرة بعنوان «الوضع في الحجاز وأثره على الحكومة البريطانية» أعدها أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة، مؤرخة في وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٣٢م.

تستعرض المذكرة الوضع في الحجاز ونجد في ثلاثة أقسام يتناول القسم الأول منها المسائل ذات الأهمية للحكومة البريطانية، وهي موضوع الحدود مع شرقي الأردن، وموضوع الحصار الاقتصادي المفروض على الكويت، وطرق الطيران في الجزيرة العربية، وقضية شركة شل، وقضايا مالية أخرى مثل تسوية الديون التي تطالب بها حكومة الهند البريطانية، وحساب شركة التلغراف الشرقية Eastern Telegraph Company وغيرها من المطالب الصغيرة، وموضوع الحج، ومسألة الرق التي حصل تأزم بشأنها في قضية أحد الرقيق المسمى بخيت الذي قال الملك عبدالعزيز إنه أحد رقيقه ولا يخضع لإجراء العتق حسب اتفاق شفوي بين الملك عبدالعزيز وجلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton، ومسألة ترحيل الرعايا البريطانيين أو من تشملهم الحماية البريطانية، وقضية العقبة ومعان، وخط سكة حديد الحجاز، وزيارات قطع البحرية البريطانية لموانئ الحجاز وعسير، ومعاملة الدبلوماسيين الأجانب في جدة.

ويتناول القسم الثاني من المذكرة وضع الملك عبدالعزيز فيقول إنه بدأ بالانحدار وستقف اليمن أو بريطانيا في وجه قيامه بأي محاولات توسعية جديدة، وربما انهار نظام حكمه في حياته. ويعدد راين أسباب تدهور مركز الملك عبدالعزيز السياسي في نظره، وهي تتعلق بعدم الكفاءة الإدارية، وعلاقة الملك مع التيار الوهابي المتشدد، وعلاقاته مع الدول العربية الأخرى ومع المسلمين الآخرين، ونزوعه إلى العزلة، والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها، وعدم وجود مستشارين يساعدونه في بناء دولة حديثة، ويذكر راين في هذا الصدد سلبيات كل من عبدالله السليمان وفؤاد حمزة ويوسف ياسين وحافظ وهبة.

ويعالج القسم الثالث من التقرير وضع الحكومة البريطانية فيذكر انتشار إشاعة مضمونها أن سر بقاء الملك عبدالعزيز هو دعم البريطانيين له. ويبين راين ثلاثة خيارات متوافرة للحكومة البريطانية، وهي دعمه بصورة إيجابية، أو ترك الأمور تسير في مجراها الطبيعي دون مساعدته ولكن مع الإبقاء على علاقات ودية معه، أو اتخاذ موقف متصلب تجاهه. ويرى راين مزايا الخيار الثاني لكنه لا يستبعد الخيار الثالث استبعادا كليا. ويرد في سياق التقرير ذكر هيو فنسنت بيسكو Colonel Hugh Vincent Biscoe وشركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey and Co.

RSA 4.07: 427-30

1932/02/26
L/P&S/12/2064 (2)

مقتطف من عدد صحيفة «أم القـرى» الصادر في ١٩ شوال ١٣٥٠هـ الموافق ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٣٢م وهو مرفق طي رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٩ فبراير ١٩٣٢م.

يتضمن المقتطف نص مـعاهدة الصداقة وحسن الجـوار التي أبرمت فـي أبو عريش بتاريخ ٥ شعبان ١٣٥٠هـ الموافق ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها واليمن. وتنص المعاهدة على أن تحافظ كل من الدولتين على علاقات الصداقة وحسن الجوار وتوثـيق عرى المحبة بينهمـا، كما تتعهد كل من الدولتين أن تسلم للدولة الأخرى بناء على طلبها المجرمين من رعاياها، وأن تعامل كل منهـما رعايا الدولة الأخرى المقيمين على أراضيها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تحال الخلافات التي لا يستطيع الأمراء ولا العمال حلها إلى الملك والإمام.

وتتعهد كل من الدولتين أيضـا بـعـدم سماح كل منهما بدخول المشتبه فيـهـم أو المطلوبين قضائيا من رعايا الدولة الأخـرى إلى أراضيها، وعدم التدخل في الـشـؤون الداخلية للدولة الأخرى. وتحمل المعاهـدة تواقيع وأختام كل من عبدالله بن محمد بن معمر والقاضي عبدالله بن أحمد العرشـي وفهد بن زعير وسحار عبدالله بن علي مناع وعبدالوهاب بن محمد أبو ملحة وأبو طالب بن محمد محجب ومحمد بن دليم أبو لعثة وحمد العبدلي ومحمد بن علي الحازمي.

*ABD 20.2.13: 462-65 *AGSA 4.44: 671-72

***AT 4.19: 151-52**

#FO 406/69

1932/02/28
CO 831/17/9 (4)

مذكرة عن الاجتماع الذي جـرى فـي المبنى الحكومي في (القدس) بتاريخ ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣٢م، وهي غير مؤرخة وغيـر موقعة.

حضر الاجتماع كل من المندوب السامي البريطاني والسكرتير الأول وقائد الـقـوات الجوية وكوكـس Lieut.-Col. C. H .F. Cox وبيـك Lieut.-Col. Peake وجون جـلـوب Captain John B. Glubb وبنـدريـد Flight-Lieutenant Pendred والسكرتيـر الخـاص. وقد شرح جلوب في الاجتماع أن بني عطية يتحركون شمالا باتجاه حدود شرقي الأردن طلبا للكلأ وبحوزتهم ما نهبوه في غاراتهم على قبائل الحجاز، وقد مر أمير تبوك بجماعة منهم قبل وصولهم إلى شرقي الأردن فأخذ عددا كبيرا من إبلهم وأغنامهم عقابا لـهـم على إغارتهم على القبائل الحجازية. لكنـه لم يكن ينوي منعهم مـن دخـول شـرقـي الأردن. وبعد دخولهم أراضي شرقي الأردن

تم إبعادهم عن منطقة الحدود بناء على اقتراح جلوب وهم الآن يخيمون شمالي معان ومعهم مرافقون من الشرطة. وفي ضوء التعهد الذي تم إعطاؤه أثناء التحقيق الذي أجراه مكدونل MacDonnell بمنع بعض أفراد القبيلة من عبور الحدود وطردهم إذا عبروها، اتفق المجتمعون على إرسال برقية إلى القائم بالأعمال البريطاني في جدة ليقوم بإعلام الملك عبدالعزيز بما حدث.

***AB 5.15: 561-64** *ABD 7.2.10: 621-24*

1932/02
FO 371/16023 (2)

ترجمة لمقتطف بعنوان «معاهدة صداقة وتسوية (كذا!) ومعاهدة تجارة بين إيطاليا ومملكة الحجاز ونجد. البلاغ الإيطالي الرسمي الصادر في ١٢ فبراير» من عدد شهر فبراير (شباط) ١٩٣٢م مجلة «أوريانتي موديرنو» *Oriente Moderno*.

يقول المقتطف إنه في يوم ١٠ فبراير ١٩٣٢م، أُبرمت في جدة معاهدتا صداقة وتجارة بين إيطاليا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، ووقعتا من قبل الأمير فيصل بن عبدالعزيز وجويدو سولاتزو Guido Sollazzo القنصل الإيطالي في جدة. وبتوقيع هاتين المعاهدتين تعترف إيطاليا بالملك عبدالعزيز آل سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها وتقيم مع مملكة الحجاز ونجد علاقات ودية وتعاون اقتصادي.

وتنقل المجلة عن الصحيفة الإيطالية «جورنال دي إيطاليا» *Giornale d'Italia* الصادرة بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٢م أن المعاهدتين هما تعبير عن الوظيفة التجارية التي تقوم بها إيطاليا بالنسبة لمستعمرتها في إريتريا كما أنهما اعتراف بالوضع القائم في الجزيرة العربية. وتعطي الصحيفة تفاصيل عن محتوى المعاهدتين منها أن المعاهدة الأولى تنص على الاعتراف المتبادل والصداقة، وإقامة علاقات دبلوماسية، والاعتراف المتبادل بوضعية رعايا كل من الدولتين، وحماية المسلمين من رعايا إيطاليا في موسم الحج. وفترة سريان المعاهدة التجارية عشر سنوات مع تمتع الدولتين خلال هذه الفترة بالوضعية المتبادلة للدولة الأولى بالرعاية. كما تعلق الصحيفة عن مغزى المعاهدتين بالنسبة للسياسة الإيطالية العامة في البحر الأحمر.

***AT 4.20: 161-62** *RSA 4.08: 477-78*

1932/03/02
CO 831/17/9 (2)

رسالة من وارنر C. F. A. Warner، وزارة الخارجية البريطانية، تحمل توقيعه موجهة إلى وكيل وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

يشير وارنر إلى رسالة وزارة المستعمرات المؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣١م ويقول إن جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية طلب منه

إرسال هذه الرسالة لإطلاع فيليب كنليف-ليستر Sir Philip Cunliffe-Lister وزير المستعمرات على طلب تقدم به حافظ وهبة الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد في لندن خلال مقابلة معه في وزارة الخارجية البريطانية بشأن إعادة عدد من الأشخاص من بني عطية إلى الحجاز ونجد بعد أن فروا إلى شرقي الأردن هربا من العقاب. وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية أن أفضل طريقة لمعالجة هذا الأمر هي الاتصال المباشر بين عبدالعزيز بن زيد وجون جلوب Captain John Glubb، لكنها وعدت حافظ وهبة بإطلاع وزير المستعمرات على الموضوع كإجراء استثنائي.

***AB 5.15: 559-60** *ABD 7.2.10: 619-20*

1932/03/05
FO 371/16025 (7)

رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٥ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

تحاول الرسالة تحليل نظام مجلس الوكلاء بعد صدوره وحصول القائم بالأعمال البريطاني على نسخة منه والتي يرفق طي رسالته ترجمة لها. وتفيد الرسالة أن المجلس تنقصه المرجعية الدستورية وأنه لا يتكون من وزراء باستثناء الأمير فيصل رئيس المجلس ووزير الخارجية (المسؤول عن) الداخلية والنائب العام، وأن أعضاءه، وهم فؤاد حمزة وعبدالله السليمان وكيل المالية العام وعبدالله بن محمد الفضل نائب رئيس مجلس الشورى، ليسوا وزراء بل هم وكلاء ولكنهم يقومون بوظيفة الوزراء بطريقة يصعب فهمها. كما تفيد الرسالة أن للمجلس ديوانا يتمثل عمله في إصدار التعليمات والمحافظة على المستندات وتحضير جداول الأعمال والتنسيق مع الديوان الملكي، وهو يتعامل مع يوسف ياسين في هذا الشأن.

ويستلهم المجلس سلطته من الملك ويسير أعماله على طريقة الأغلبية في التصويت المترافقة مع توقيع الوزير أو الوكيل المعني. وبإمكان رئيس المجلس البت في حالات الخلاف في ظروف استثنائية أو إحالتها إلى الملك عبدالعزيز إذا لم يكن الوضع طارئا، ومن المستحب عقد اجتماعات كل ليلة، أو على الأقل كل أسبوع. وفي حال غياب الوزير أو الوكيل المعني فلن يمنع ذلك من مناقشة الموضوع وإن أخفق في بيان آرائه في غضون أربع وعشرين ساعة فإن ذلك يعتبر موافقة ضمنية. ولرئيس المجلس صلاحية إبلاغ المجلس رغبات الملك ورفع اقتراحات مفيدة إليه. وعلى الوزراء تنفيذ الأوامر الخطية التي يمليها الرئيس، كما يتعين على الديوان الملكي وعلى وزارتي الخارجية والداخلية (هكذا) اللتين يتولاهما رئيس المجلس نفسه ووكالات المالية والحرب ومجلس الشورى ومكتب رئيس القضاة وأمراء المناطق مراسلة رئيس المجلس مباشرة.

وتلحظ الرسالة غياب أي تعريف دقيق لديوان رئيس المجلس الذي يهتم كذلك بالشؤون الداخلية، حيث إن المرسوم نفسه يفصل مشمولات وزارة الداخلية ليجمل تحتها الصحة والتربية والبريد والبرق والحجر الصحي والشرطة والمحاكم الشرعية والبلديات. وبهذه الطريقة يمكن للأمير فيصل أن يوقع بصفته النائب العام أو رئيس المجلس أو وزير الخارجية، أو الوزير (المسؤول عن) الداخلية. وبالرغم من حرفية النص، فإن فؤاد حمزة يصر على أن إدارة الحربية لا تزال في يد الملك عبدالعزيز آل سعود.

RSA 4.11: 647-53

1932/03/12
CO 831/17/10 (2)

مذكرة بعنوان «مقترحات حول تحديد تبعية قبائل بدوية» أعدها بيك Captain F. Peake آمر الفيلق العربي، مؤرخة في ١٢ مارس (آذار) ١٩٣٢م، وهي موقعة من قبل بيك.

يفيد بيك بأن تبعية القبيلة موضوع أثير أثناء حديث مع أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة، وهو يرى أن هناك صيغة يمكن أن تستند إليها جنسية القبيلة، إذ أنها مسألة يقررها معياران هما أولا الدولة التي تقع فيها الديرة الأصلية للقبيلة وثانيا الدولة التي تضم المدينة أو القرية التي اعتاد البدو في عهد الأتراك العثمانيين وما قبلهم التوجه إليها لتقديم شكاواهم. وبناء عليه فإن بني عطية هم من قبائل الحجاز إذ إن الأتراك العثمانيين كانوا يدفعون لهم أجرا ليقوموا بحراسة سكة حديد الحجاز ما بين محطتي الرملة ومحطة المعظّم وهذا يشمل أربع عشرة محطة في الحجاز ومحطتين في شرقي الأردن.

ويرى بيك أن أفراد الشرارات الذين يقيمون مع قبيلة أخرى يحملون جنسيتها طيلة فترة إقامتهم معها، أما الشرارات الذين يقيمون بصورة مستقلة فهم ينتمون إلى نجد أو وادي السرحان. ويستثنى أفراد القبائل الذين يمتلكون أراض زراعية في دولة من الدول، فهم في هذه الحالة ينتمون إليها، لذلك فإن أفراد بني عطية الذين يمتلكون أراض في الكرك ينتمون بتبعيتهم إلى شرقي الأردن. ويذكر بيك أن الشيخ سالم أبو دميك Dmeik يأمل في الحصول على أرض في الكرك.

AB 5.16: 609-10

1932/03/12
L/P&S/12/3731 (7)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر فبراير (شباط) ١٩٣٢م وهو يحمل توقيع جاسترل E. Gastrell نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) (لكن اسمه كتب خطأ Gaskell)، مؤرخ في ١٢ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

يتضمن الملخص إشارة إلى عودة الملك عبدالعزيز آل سعود من الأحساء إلى

الرياض. ويفيد الملخص أن آل القصيبي يشعرون بالقلق لضخامة الأموال التي استدانها الملك منهم. وقد طلب محمد الطويل تخفيض المبلغ الذي تعهد بدفعه لقاء تحصيل جمارك الأحساء، كما تم ترتيب جديد بين الطويل والبسام بشأن مشتريات الأسرة السعودية من البحرين. أما توريد الأرز لقبائل نجد فيبقى في يد أسرة القصيبي. وفي تلك الأثناء أقفل مكتب الجمارك في الهفوف وسيتم تحصيل جميع الجمارك في العقير. ويضيف الملخص أن السلطات الحجازية والنجدية تشجع أن يستخدم الحجاج القادمون من البحرين طريق البحر إلى جدة عوضا عن استخدام الطريق البري لقلة علف الإبل. وحصل الشيخ رشيد بن حميد من إمارة عجمان على إذن خاص لاستخدام الطريق البري.

PDPG 10: 21-27

1932/03/12
CO 831//17/9 (2)

مسودة برقية من وزارة المستعمرات إلى آرثر ووتشوب Arthur G. Wauchope المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن، والمسودة مؤرخة في ١٢ مارس (آذار) ١٩٣٢م وعليها توقيع هيلم A. K. Helm، أما البرقية فقد أرخت في ١٣ مارس.

تقول البرقية إنه قبل أن يجيب ووتشوب على برقية جدة إليه رقم ٤٩ بخصوص بني عطية فإن الوزارة تود أن يعلمها بصيغة الرد التي يقترح أن يرسل إلى حكومة نجد والحجاز. وتطلب البرقية تفاصيل عن الموقف تتضمن عدد أفراد قبيلة بني عطية الذين عبروا الحدود، والأسباب التي جعلتهم يفعلون ذلك والظروف التي تم فيها ذلك. وهل كانت معهم أية أسلاب وما مصير هذه الأسلاب. وهل أبعد هؤلاء الأفراد عن منطقة الحدود.

1932/03/15
CO 831/17/9 (1)

مقتطف من رسالة من وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

يشير المقتطف إلى أنه تم الاتفاق في اجتماع عمّان على ضرورة استمرار اللقاءات بين جون جلوب Captain John Glubb وعبدالعزيز بن زيد، وأن الوقت لم يحن للتنازل عن مطالبات الفترة بين ١ أغسطس (آب) ١٩٣٠م-يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م. ويذكر جلوب في تقريره عن اجتماعه مع ابن زيد في ٧ و٨ يناير رفضه لبحث هذه المسألة. وتعبر وزارة الخارجية عن أسفها لهذا لأن ابن زيد كان غير مستعد لمناقشة هذا الموضوع في اجتماع سابق وأن سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill طلب من حكومة الحجاز ونجد أن يكون ابن زيد مهيئا تماما في الاجتماع التالي لمناقشة تلك المطالبات. ويشير المقتطف إلى ضرورة إصدار

تعليمات رسمية إلى جلوب لمناقشة تلك المطالبات مع ابن زيد في أول فرصة.

AB 5.15: 585

1932/03/19
CO 831/17/9 (1)

رسالة من آرثر ووتشوب Arthur Wauchope المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن، القدس، إلى فيليب كنليف ليستر Sir Philip Cunliffe-Lister وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٣٢م وموقعة من قبل ووتشوب.

تشير الرسالة إلى برقية من وزير المستعمرات مؤرخة في ١٣ مارس حول دخول جماعة من بني عطية إلى شرقي الأردن وترفق تقريرا من النقيب جون جلوب Captain John B. Glubb حول العمليات التي قام بها أمير تبوك ضد هذه القبيلة، وحول انتقال قسم منها إلى شرقي الأردن. ويذكر ووتشوب أن ملاحظاته حول البرقية المشار إليها أرسلت إلى وزير المستعمرات برقيا.

***AB 5.15: 565** *ABD 7.2.10: 625-33*

1932/03/19
CO 831/17/9 (8)

تقرير كتبه جون جلوب Captain John B. Glubb عن العمليات التي تعرض لها بنو عطية موجه إلى آمر الفيلق العربي في عَمَّان ومرفق مع رسالة من آرثر ووتشوب Arthur Wauchope المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن في القدس إلى كنليف-ليستر Sir Philip Cunliffe-Lister وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

يذكر التقرير أن بني عطية المخيمين في شمالي الحجاز قاموا بغارات عديدة ضد قبائل الحجاز الأخرى ولم يتمكن أمير تبوك من اتخاذ إجراءات رادعة بحقهم. وبسبب انعدام الأمطار في الجزء من ديرة بني عطية الواقع في الحجاز اضطر هؤلاء إلى مغادرتها في شهر يناير (كانون الثاني). وقد توجهوا (ومعهم حويطات تهامة وبلي) إلى المناطق الوفيرة الأمطار قرب تيماء، كما قرر بعضهم الانتقال إلى فلسطين وشرقي الأردن، حيث يتوافر لهم العمل الموسمي الذي يمكنهم من مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. وقد قرر أمير تبوك انتهاز فرصة تحركهم لشن حملة تأديبية عليهم قبل خروجهم من منطقة سلطته. وبدأ السديري بمهاجمة مخيم جراد بن عطية ثم هاجم المخيم تلو المخيم، وظفر بغنائم كثيرة من الإبل والأغنام، بالإضافة إلى أشياء أخرى نهبها الجنود.

ويقول التقرير إن هدف السديري لم يكن معاقبة القبيلة فحسب بل والحصول منها على أكبر قدر من الغنائم بسبب الوضع الصعب الذي تعاني منه حامية تبوك. ومن جهة أخرى سمح أمير ضباء لحويطات تهامة بشن غارة على بني عطية مما أتاح لهم كسب بعض الغنائم. ويشير التقرير إلى أن جلوب كان قد

توقع العمل التأديبي الذي شنه أمير تبوك ورفع مذكرة أرسلت إلى وزارة المستعمرات البريطانية يقترح فيها كيفية التعامل مع الوضع، ووافق الوزير عليها. لكن ما حدث اختلف في تفاصيله عما توقعه جلوب الذي تصور أن تدخل القبيلة بأكملها أراضي شرقي الأردن هربا من العقاب السعودي.

ويبين التقرير تفاصيل الخطوات التي وافق وزير المستعمرات البريطانية على القيام بها تجاه القبيلة وهي عدم تشجيع القبيلة على دخول أراضي شرقي الأردن، وفي حال دخولها عدم محاولة إخراجها بالقوة وإنما يجب إبعادها عن الحدود، وبعد أن يتم إبعادها عن الحدود، تستعاد منها المنهوبات الموجودة في حوزتها، كما يبين التقرير أن جلوب توجه إلى المدورة لتنفيذ هذه الخطوات، وهناك قدم عدد من رجال بني عطية لمقابلته ومنهم حمد بن فرحان. وقام جلوب بتوبيخ بني عطية وطلب منهم العودة إلى الحجاز من حيث أتوا. وحين أصر رجال القبيلة أن ذلك غير ممكن طلب منهم التوجه إلى شمالي معان والامتناع عن شن الغارات. ويبين التقرير أن طبيعة المنطقة الجبلية أتاحت لبني عطية النجاح في غاراتهم، وقد أكد الأمير عبدالعزيز بن زيد ذلك لجلوب، كما يبين التقرير أن السديري سمح للقبيلة بالانتقال إلى شرقي الأردن، أو إلى جنوبي الحجاز.

AB 5.15: 567-74

1932/03/20
CO 831/17/10 (4)

مذكرة من جون جلوب John Captain B. Glubb إلى بيك Captain F. G. Peake آمر الفيلق العربي، مؤرخة في ٢٠ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

يشير جلوب إلى رسالة قائد الفيلق العربي المؤرخة في ١٢ مارس والمذكرة المرفقة بها حول تعريف جنسية القبائل، ويبدي موافقته على المذكرة لكنه يود الإعراب عن بعض المخاوف المتعلقة بالموضوع. ويبين جلوب أن القبيلتين الوحيدتين المشكوك في جنسيتهما بين نجد وشرقي الأردن هما الشرارات وبنو عطية. ويشير جلوب إلى حاجة بني عطية إلى مناطق رعوية في شرقي الأردن وإلى حقيقة أنهم يعتبرون من بني عمومة القبائل الموجودة في الكرك. ثم يذكر بأن القبيلة برمتها يمكن أن تكون موجودة قرب تبوك في مواسم معينة وقد تكون في مواسم أخرى في الكرك.

ويرى جلوب أن ربع القبيلة ينتمي إلى شرقي الأردن وثلاثة أرباعها إلى الحجاز. ويوضح جلوب أنه حتى في حالة القبائل غير المتنازع على تبعيتها فالأمر ليس سهلا على الإطلاق، ويذكر من هذه القبائل بني صخر والسرحان وحويطات ابن جازي وهي جميعا من قبائل شرقي الأردن وعنزة الحجاز وبلي وحويطات التهامة وهي قبائل حجازية. ويضيف بأنه لا يمكن إثناء البدو عن هجرتهم

إلى أي إقليم يرغبونه إلا باستخدام القوة وإراقة الدماء. ويضرب مثالا على ذلك محاولة استخدام المدرعات والطائرات لمنع قبيلة مطير من دخول الكويت. ويشير جلوب إلى اتفاقية حداء وما تنص عليه بشأن القبائل.

ويخلص جلوب إلى القول إن مسألة الجنسية هي مفهوم مزيف ومحفوف بالمخاطر حين يتعلق الأمر بالقبائل، لذلك يرى التخلي عن هذا المفهوم وكذلك عن فكرة إخراج القبائل من أماكنها بالقوة ومنعها من دخول مكان تقصده وأن تتعاون الحكومتان لمعاقبة المسيئين للسلام عقوبة متساوية في أراضي الدولتين. ويذكر جلوب المبدأ الذي يعتقد أن الملك عبدالعزيز آل سعود يتبعه في معاقبة البدو وفي الاستجابة لأي طلب من الحكومة البريطانية، فهو يحكم على الأمور من منظور سياسي.

AB 5.16: 611-14

1932/03/21
FO 371/16022 (3)

رسالة من جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية إلى حافظ وهبة الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد في لندن، مؤرخة في ٢١ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

تشير الرسالة إلى مذكرة حافظ وهبة المؤرخة في ٨ فبراير (شباط) وتفند الشكوى الموجهة ضد أندرو راين Sir Andrew Ryan وذلك نظرا لخبرة راين الطويلة ولالتزامه بالاحترام واللياقة في تعامله مع الملك عبدالعزيز آل سعود. وتفيد الرسالة أن راين قام ببحث مشكلة الغارات داخل أراضي شرقي الأردن مع الملك عبدالعزيز بناء على تعليمات الحكومة البريطانية، وذكر في حديثه وجود اعتقاد على جانبي الحدود بأن الملك يغض النظر عن هذه الغارات. وأن الذي دعاه إلى التعبير عن سعادته بحضور سيسيل هوب جيل Cecil G. Hope-Gill كشاهد هو إنكار فؤاد حمزة لما تفوه به بشأن عتق رقيق يدعى هارون، ولكنه لم يتهم الحكومة الحجازية النجدية بتحريف أقوال جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton.

وتقول الرسالة إن تصرف راين بشأن أحد الرقيق المسمى بخيت كان سليما. ويقول وزير الخارجية البريطانية إنه يقبل إيضاحات راين لأنها تتطابق تماما مع التقارير التي كان يوجهها إليه أو إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية السابق لذلك فهو يقترح سحب الشكوى حيث أن بقاءها يعني عدم تمكن راين من العودة إلى مباشرة مهماته وعدم تمكن بريطانيا من إرسال أي شخص آخر مكانه.

RSA 4.07: 431-33

1932/03/23
FO 371/16026 (1)

برقية من القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، لندن، مؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

تذكر البرقية أن القائم بالأعمال البريطاني في جدة تلقى مكالمة هاتفية عاجلة من وكيل وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها تفيد أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز ينوي السفر إلى أوروبا لزيارة روما وجنيف وباريس ولاهاي وبرلين ووارسو مصحوبا بفؤاد حمزة. ويرغب هو ومرافقوه زيارة لندن أيضا في حال موافقة الحكومة البريطانية على استقباله، حيث سيصل إلى لندن في النصف الأول من شهر مايو (أيار) ويمضي فيها أسبوعين. ويؤكد فؤاد حمزة أن الملك عبدالعزيز آل سعود لا يزال على صداقته مع بريطانيا رغم الاختلافات الأخيرة.

RSA 4.12: 721

1932/03/26
FO 371/16012 (4)

رسالة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٣٢م ومرفقة نسخة منها طي رسالة من هيو فنسنت بسكو Lieut.- Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي في الخليج إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٣١ مارس.

يبلغ دكسون حادثة اختراق للحدود الكويتية من قبل قوات مسلحة تابعة للملك عبدالعزيز آل سعود، فقد قام ابن خريمس ضابط الحدود النجدي في القطاع الشمالي الشرقي بإرسال ضابط يدعى مبارك ومعه ستة رجال إلى المنطقة السعودية الكويتية المحايدة للإمساك بأي رجال من قبائل نجد ينقلون تموينات من الكويت، ودخل مبارك ورجاله الأراضي الكويتية بتاريخ ١٦ مارس وأمسكوا بثمانية أفراد من قبيلة بني خالد ومعهم بعض المؤن المشتراة من الكويت. وفيما بعد أمسك مبارك برجلين بريئين من العوازم واقتادهما مع إبلهما وأغنامهما. وبسبب غياب أحمد الصباح شيخ الكويت في زيارة للرياض اقترح دكسون أن يقوم نائبه عبدالله الجابر وعبدالله النفيسي بكتابة رسالتي احتجاج إلى ابن خريمس حول الحادثة وقاما بذلك. كما قامت مجموعة من رجال يرافقها ابن عبدالله النفيسي بمواجهة مبارك وطلب تبرير ما قام به.

ويقول دكسون إن مبارك (أبوثنيان) أجاب بعجرفة وقال إنه ينفذ ما تلقاه من أوامر. لكنه غير لهجته حين تحداه النفيسي ووعد برفع الموضوع إلى رئيسه ابن خريمس. ويقول دكسون إنه يروي الحادثة بتفصيل في حال ما إذا تقرر تقديم احتجاج إلى الملك عبدالعزيز لكنه ينصح عدم القيام بشيء قبل معرفة رد فعل ابن خريمس.

1932/03/29
FO 371/16012 (1)

ترجمة رسالة من مساعد بن خريمس في الرقعي إلى عبدالله الجابر الصباح،

مؤرخة في ٢٢ ذي القعدة ١٣٥٠هـ الموافق ٢٩ مارس (آذار) ١٩٣٢م، وهي مرفقة طي رسالة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٦ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م ومرفقة بدورها طي رسالة من هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي في الخليج إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٢٢ أبريل.

يذكر ابن خريمس أنه استلم رسالتي الشيخ عبدالله الجابر ويشكره على تسليم اللص عيد بن مشاوح الملعبي لرجاله. وبشأن البعير الذي كان عيد يركبه يقول ابن خريمس إن ابن عيسى من شقراء أخبره أنه مسروق من هناك لذلك فهو يطلب تسليم هذا البعير إلى سعود الطريفي. وبالنسبة لعبور مبارك أبوثنيان الحدود مع رجاله فيقول ابن خريمس إن ذلك كان خطأ من جانبهم ولم يكن بإيعاز منه، ويعزو هذا الخطأ لجهلهم، ويقول إنه أصدر أوامره بألا يعبر أحد من رعايا نجد الحدود إلا بعد الحصول على إذن.

1932/03/31
FO 371/16012 (1)

رسالة من هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٣١ مارس (آذار) ١٩٣٢م.

يرفق بسكو نسخة من رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مؤرخة في ٢٦ مارس يبلغ فيها عن قيام قوات مسلحة نجدية بانتهاك الأراضي الكويتية، وبما أنه تجري محاولات لتسوية الموضوع مع ضابط الحدود فإن بسكو يقترح عدم طرحه على حكومة الحجاز ونجد في الوقت الراهن. لكن إذا لم تتم التسوية المنشودة فسيبرق إلى الوزير المفوض في جدة لإثارة الموضوع من قبله.

1932/04/05
FO 371/16022 (5)

رسالة من حافظ وهبة الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد في لندن إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٠هـ الموافق ٥ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م والرسالة مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.

يذكر حافظ وهبة أنه قد تلقى مذكرة جون سايمون المؤرخة في ٢١ مارس (آذار) ويشير إلى رغبته في إزالة ما حصل من سوء تفاهم، لذلك فهو يؤكد أن مذكرة حكومة الحجاز ونجد المؤرخة في ٨ فبراير (شباط) لم يقصد منها سوى توثيق العلاقات الحسنة مع الحكومة البريطانية. ويشير حافظ وهبة إلى أن تاريخ علاقات الملك عبدالعزيز مع الحكومة البريطانية تشهد على حرصه

على العلاقات الطيبة معها، وكذلك تعاونه مع مسؤولي الحكومة البريطانية السابقين. ويؤكد حافظ وهبة عدم وجود أي عداوة شخصية بين حكومته وأندرو راين Sir Andrew Ryan ولا مانع لديها من عودته كممثل لبريطانيا، وعودته أمر يرجع للحكومة البريطانية نفسها.

RSA 4.07: 434-38

1932/04/06
FO 371/16012 (3)

ملحوظات كتبها هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، وهي مضمّنة طي رسالة من دكسون إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في الكويت في ٦ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م، والرسالة مرفقة بدورها طي رسالة من المقيم السياسي إلى وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٢٢ أبريل.

تتناول الملحوظات زيارة شيخ الكويت الرياض التي عاد منها إلى الكويت بتاريخ ٣ أبريل. وزاد موكب عودته خمس سيارات تلقاها هدية من الملك عبدالعزيز آل سعود منها سيارة «كاديلاك» فخمة كان الملك بدوره قد تلقاها هدية من الأمريكي تشارلز كرين Charles Crane. وكان استقبال عودته حافلا بمشاعر الفرح والسعادة. وزار الشيخ الوكيل البريطاني في اليوم التالي وحدثه عن رحلته، فوصف له أولا الطريق الذي سلكته السيارات في الذهاب والعودة بشيء من التفصيل.

وذكر أن استقباله في الرياض كان وديا إلى أقصى الحدود وأمضى في ضيافة الملك عبدالعزيز ثمانية أيام في العاصمة ويومين في مخيم في الخفس، والتقى الأمير سعود بن عبدالعزيز، والأميرين محمد وعبدالله أخوي الملك، والأمير ابن مساعد أمير حائل، وكبار أسرة ابن رشيد بما فيهم محمد بن طلال الأمير السابق على جبل شمر. وألقى لدى وصوله خطابا بين فيه الهدف من زيارته ونفى فيه بعض مزاعم الصحف وغيرها.

وأجاب الملك عبدالعزيز بالتأكيد على محبته للكويت وشيخها وأهلها وعلى عمق الصداقة بين آل صباح وآل سعود. وفي سياق محادثاتهما، ذكر الملك عبدالعزيز خوفه الكبير من الأتراك والإيرانيين، وأثنى على الملك فيصل ملك العراق وحمل بشدة على عبدالله أمير شرقي الأردن. كما ذكر أنه ينوي إرسال ابنه فيصل في جولة إلى أوروبا يرافقه فيها فؤاد حمزة وسيتولى يوسف ياسين أمور وزارة الخارجية في غيابه.

وذكر الملك لضيفه أن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby يقوم بجولة في الربع الخالي. وأعرب عن عزمه على زيارة الكويت في العام التالي واصطحاب الشيخ أحمد لأداء فريضة الحج. وسأل مضيفه عن صحة ما قيل عن حصوله على قرض من

بريطانيا وحثه على خفض نفقاته وخاصة بالنسبة للسيارات التي لحظ الشيخ وجود عدد كبير منها. ولم يثر أي من الطرفين مسألة المقاطعة التجارية النجدية المفروضة على الكويت لكن الملك عبدالعزيز ذكر أن رجال دورياته سيئون وهم وراء أي سوء تفاهم يطرأ. وطلب الملك من شيخ الكويت أن يعامل ابن خريمس وكأنه موظف لديه.

ومن الموضوعات الأخرى التي طرحت احتمال وجود النفط قرب الرياض والخفس، وموقف الملك عبدالعزيز من العراق حين ينسحب البريطانيون منها. وسأل الملك عن صحة المقيم السياسي البريطاني والوكيل البريطاني في الكويت. وذكر وصول معدات إلى الرياض لإنشاء جهاز لاسلكي جديد. وعاد بانطباع أن الملك عبدالعزيز رجل عظيم وسيصمد طالما بقي حيا لكن نظامه سينهار فور وفاته، وهو شخص مريض يفتقر إلى اللياقة البدنية. وقد نصحه الشيخ بضرورة ممارسة التمارين الرياضية وعدم تناول الأدوية بكثرة. ووجد الأمير سعود بن عبدالعزيز شابا يثير الإعجاب. كما عاد الشيخ ببعض الانطباعات عن ابن مساعد ومدينة الرياض وصحراء الدهناء.

1932/04/06
FO 371/16012 (5)

رسالة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٦ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م ومرفقة نسخة منها طي رسالة من هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي في الخليج إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٢٢ أبريل.

يرفق دكسون ترجمة رسالة من ابن خريمس إلى عبدالله الجابر ردا على رسالته ورسالة عبدالله النفيسي، ويشرح دكسون بعض ما ورد في الرسالة، ويشير إلى اعتذار ابن خريمس عن تصرف الضابط مبارك (أبوثنيان)، مبينا أن الشيخ أحمد الذي عاد من الرياض راض بهذا الاعتذار وهو ودكسون متفقان بأنه لا ضرورة للقيام بأي إجراء آخر.

أما بالنسبة لما ذكره ابن خريمس عن عدم دخول رعايا نجديين إلى الكويت دون إذن منه فيعتقد أن ابن خريمس أساء فهم المقصود من تعليمات الملك عبدالعزيز آل سعود ويقترح الكتابة إليه لتوضيح الأمر. وذكر أنه بحث بصورة مفيدة حوادث الحدود مع الملك عبدالعزيز الذي أقر أن ضباطه غير جديرين بالثقة وذكر أنه يدرك أن سرايا الحدود تقوم في أغلب الأحيان بسلب المخالفين للمقاطعة لمصلحتهم الخاصة. ورغم أن دكسون يبدي بعض الشك في هذه الأعذار إلا أنه يقول إنه لا مفر من قبولها بالنسبة للقضية الحالية.

**RFA 1.38: 527-29 *RK 7.02: 238-42*

#L/P&S/12/2082 #R/15/1/505

1932/04/11
FO 371/16026 (2)

ترجمة رسالة من الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها إلى الملك جورج الخامس George V مؤرخة في ٥ ذي الحجة ١٣٥٠هـ الموافق ١١ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م وتحمل الخاتم الملكي، والترجمة مرفقة طي رسالة من محمود رياض زادة، المفوضية الملكية للحجاز ونجد في لندن، إلى جورج رندل George Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٤ مايو (أيار) ١٩٣٢م وموقعة من قبل كاتبها.

بعد التحية والتمنيات، يقول الملك عبدالعزيز إنه بدافع من رغبته في تقوية الصداقة بين بلاده وبريطانيا قرر إرسال بعثة سياسية لفترة محدودة يرأسها ابنه الأمير فيصل للتعبير عن مشاعره المخلصة وعواطفه الصادقة. ويؤكد الملك صدق ما سيقوم الأمير فيصل بإبلاغه للملك جورج باسم والده الملك عبدالعزيز من تقدير كبير وتمنيات له بالصحة والرفاهية.

RSA 4.12: 727-28

1932/04/12
CO 831/17/4 (2)

رسالة من روس J. S. Ross ، وزارة الطيران البريطانية، تحمل توقيعه موجهة إلى وكيل وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٢ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م.

تشير الرسالة إلى رسالة وزارة المستعمرات المؤرخة في ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م حول موضوع الحدود بين الحجاز ونجد وشرقي الأردن أن مجلس الطيران البريطاني يتفق مع آراء وزارة الخارجية البريطانية الواردة في رسالتها المؤرخة في ٣٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢م بالنسبة للوضع الراهن على الحدود.

ويود المجلس أن يوضح أن حكومة نجد والحجاز لم تعترض على هذا الوضع. وأن مطابقة خط الحدود بشكل مرض أمر يلبي متطلبات سلطات شرقي الأردن وتمكنها من التحكم بالقبائل والأمن الحدودي. وتبين الرسالة أهمية المهبط الجوي وطريق السيارات الموجودين ضمن الحدود الحالية بالنسبة لأمن القبائل. وتشير الرسالة إلى اتفاق قائد السلاح الجوي البريطاني والمندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن مع هذا الرأي.

AB 5.14: 536-37

1932/04/14
R/15/5/109 (4)

رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Sir Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م.

تقول الرسالة إن شيخ الكويت لم تكن لديه أي نية لإثارة قضية المقاطعة التجارية

النجدية المفروضة على الكويت أثناء لقائه مع الملك عبدالعزيز آل سعود الذي تم في الرياض، ورغم تلهف رعاياه لحل هذه المسألة فهو حريص على عدم إغضاب الملك عبدالعزيز. ولمح الملك عدة مرات مؤخرا أن علاقاته مع الشيخ أحمد ستكون أفضل إذا عالج مشكلاته بنفسه دون جر الحكومة البريطانية لمساندته. ومن جهة أخرى قام النفيسي ممثل الملك عبدالعزيز بزيارة الوكيل البريطاني وحثه على بذل جهوده لإنهاء المقاطعة، كما بلغه تحيات الملك وسعادته بالجهود التي يبذلها الوكيل للتوصل إلى تفاهم بين الكويت ومملكة الحجاز ونجد.

ويعتقد الوكيل البريطاني أن موقف شيخ الكويت ناتج عن الدعايات المناهضة لبريطانيا المنتشرة في الكويت والتي تصور بريطانيا بصورة من بدأ يفقد السيطرة على زمام الأمور كما أنه ناتج عن البطء في معالجة الأمور التي تخصه وتخص الكويت وعن خوفه من مملكة العراق ومملكة الحجاز ونجد مما جعله يسعى إلى تحالف سري مع الملك عبدالعزيز.

ويتعرض الوكيل البريطاني لموضوع النفط في الكويت مشيرا إلى مراسلات سابقة بين المقيم السياسي في الخليج وحكومة الهند. ويقول إن هولمز Holmes –الذي يصفه بأنه واحد من أكبر مروجي الدعايات المعادية لبريطانيا– يتابع تملقه لشيخ الكويت في رسائل شبه أسبوعية. كما يذكر الوكيل كلا من كوكس Cox وميلونز Mellons.

RK 7.02: 234-37

1932/04/15
FO 967/51 (1)

مقتطف من صحيفة «الديلي ميل» *The Daily Mail* اليومية البريطانية، مؤرخ في ١٥ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م.

أوردت الصحيفة صورة للأمير فيصل بن عبدالعزيز مع تعليق يقول إن الأمير يقوم بجولة في عدد من البلاد الأوروبية وسيزور لندن في الشهر التالي. والمقتطف مأخوذ من وكالة فرنش French للمقتطفات الصحفية في لندن وباريس.

RSA 4.12: 737

1932/04/18
FO 371/16026 (2)

رسالة من فانسيتارت R. Vansittart، وزارة الخارجية البريطانية، إلى كلايف وجرام Colonel Sir Clive Wigram، قصر بكنجهام Buckingham Palace، مؤرخة في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م، وموقعة من قبل كاتبها.

تستفسر الرسالة إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لاستقبال وفد مرسل من قبل الملك عبدالعزيز ومكون من الأمير فيصل بن عبدالعزيز وفؤاد حمزة. وتشير الرسالة أن وزير الخارجية البريطانية يرى أن من الحكمة سياسيا الموافقة على ذلك نظرا

لاستقرار الأوضاع إلى حد كبير في أراضي الملك عبدالعزيز ولأهميتها للحجاج القادمين من بلاد تابعة للسيطرة البريطانية ولحسن موقعها بالنسبة لمحطات الوصل الجوية بين الهند وأستراليا. وتشير الرسالة إلى الذكريات الودية التي يحملها الملك عبدالعزيز لكل من بيرسي كوكس Sir Percy Cox وجلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton. كما تفيد الرسالة أن موافقة الملك جورج الخامس George V على استقبال الأمير فيصل سيكون لها أثر عميق في نفس الملك عبدالعزيز.

RSA 4.12: 722-23

1932/04/20
FO 371/16026 (1)

رسالة من هاردينج A. H. Harding، قلعة وندزور Windsor Castle، لندن، إلى لي R. G. Leigh، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م، وتحمل توقيع هاردينج.

تفيد الرسالة أن كلايف وجرام Colonel Sir Clive Wigram قد أخبر فانسيتارت R. Vansittart أن الملك جورج الخامس George V وافق على مقابلة الأمير فيصل بن عبدالعزيز خلال زيارته بريطانيا في الأسبوع الثاني من شهر مايو (أيار). ويطلب هاردينج معرفة الموعد الدقيق لوصول الأمير. كما وافق الملك البريطاني على حضور الأمير إلى البلاط الملكي يوم ١١ مايو، وعلى هاردينج اتخاذ التدابير اللازمة لذلك مع كبير الأمناء.

RSA 4.12: 724

1932/04/20
L/P&S/12/3731 (9)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر مارس (آذار) ١٩٣٢م وهو موقع نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) ويبدو أن الموقّع هو جاسترل Captain E. Gastrell، مؤرخ في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م.

يذكر الملخص أن شيخ الكويت توجه مع بعض أعضاء أسرة الصباح إلى الرياض بالسيارة لزيارة الملك عبدالعزيز آل سعود. ويذكر الملخص أيضا أن أسرة القصيبي تعاقدت مع طبيب هندي يدعى عبدالماجد للعمل في القطيف حيث يجري الإعداد لافتتاح مستوصف فيها.

PDPG 10: 37-45

1932/04/22
FO 371/16012 (1)

رسالة من هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م.

يرفق بسكو نسخة رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ومرفقاتها فيما

يخص اختراق الأراضي الكويتية من قبل قوات نجدية مسلحة، مبينا أن شيخ الكويت راض بالاعتذار الذي تقدم ابن خريمس به ولا يرى ضرورة للقيام بأي شيء آخر، ويعرب بسكو عن موافقته على هذا الرأي.

1932/04/23
FO 371/16026 (1)

رسالة من السفارة البريطانية في روما إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م.

تشير الرسالة إلى وصول بعثة الملك عبدالعزيز آل سعود إلى روما يوم ١٩ أبريل (نيسان) برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز وقد استقبلها ملك إيطاليا، كما حضرت الاستعراض الفاشي يوم ٢١ أبريل. وزار الأمير وزارة الخارجية الإيطالية في اليوم التالي لتبادل المعاهدتين المصادق عليهما بعد توقيعهما في جدة يوم ١٠ فبراير (شباط). وتضيف الرسالة أن الزيارة تخلو من أي أهمية سياسية من وجهة النظر الإيطالية حسبما قال جواريليا Guariglia الأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالية.

RSA 4.12: 725

1932/04/27
CO 831/17/9 (2)

مقتطف من مقال منشور في عدد صحيفة «التايمز» *Times* الصادر في ٢٧ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م بعنوان «الغارات العربية على الحدود: رياضة قبلية».

يتحدث المقال عن الغارات القبلية والأسلوب الذي تتبعه ويصفها بأنها مشاهد مثيرة لا تنطوي على خطر كبير. ويضيف أن من الطبيعي في الجزيرة العربية أن يعيش المرء في حال حرب مع جيرانه فلكل قبيلة ثارات، والأمور تختلف من آن لآخر. ويقول إن من الخطأ المبالغة في أهمية الغارات أو النظر إليها على أنها أكثر من نوع من أنواع الرياضة التي يمارسها البدو أو تسلية شعبية.

AB 5.15: 588-89

1932/04/27
FO 371/16024 (25)

تقرير سري من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية عن أشهر يناير وفبراير ومارس (كانون الثاني وشباط وآذار) ١٩٣٢م، مرفق طي رسالة سرية من هوب - جيل إلى سايمون، مؤرخة في ٢٧ أبريل (نيسان) ١٩٣٢م.

ورد في التقرير أن الملك عبدالعزيز آل سعود غادر الرياض يوم ٢ يناير متوجها إلى الهفوف عاصمة الأحساء حيث التقى رسميا المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وبمناسبة عيد تولي العرش تلقى الملك عبدالعزيز برقية تهنئة من ملك بريطانيا. ويلحظ التقرير أن

الملك كرر الاحتفالات رغم موقف علماء نجد منها إلا أنه سمح بها على نطاق ضيق وببهرجة أقل حتى لا تلفت الانتباه. ورغم عودة الوزير المفوض البريطاني من إجازته فإن حجم الاتصالات المباشرة بين المفوضية ووزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد ممثلة في شخص الأمير فيصل أو فؤاد حمزة لم يكن بشكل كاف.

ويناقش التقرير تطورا دستوريا مهما وهو إصدار نظام مجلس الوكلاء بناء على أمر الملك بإنشاء هذا المجلس الذي يتحمل المسؤولية الجماعية عن الحكومة والمسؤولية الشخصية عن كل وزارة ووكالة. ويورد التقرير طيه في ملحق خاص ترجمة باللغة الإنجليزية لنظام المجلس الذي يعزو صياغته لفؤاد حمزة وكيل الخارجية. ومن أهم ما نتج عن هذا القرار تجميع أربع إدارات في يد الأمير فيصل وهي النيابة العامة على الحجاز ورئاسة مجلس الوكلاء ووزارة الخارجية والشؤون الداخلية.

أما بقية أعضاء المجلس فهم وكيل وزارة الخارجية ووكيل المالية العام ونائب رئيس مجلس الشورى ومدير الأقسام المالية. ويرفق التقرير جدولا بتفصيلات ميزانية الحجاز. ويقارن التقرير بين الحجاز وإنجلترا في عهد الملك تشارلز الثاني Charles II.

ويذكر التقرير تعيين الهولندي فان ليوين van Leeuwen مستشارا ماليا. كما يذكر التصريحات المنشورة في صحيفة «أم القرى» النافية لحصول حكومة الحجاز ونجد على قروض أجنبية وعن عدم استعدادها لقبول أي تدخل ينال من استقلالها، كما يشير التقرير إلى تحسن سعر صرف الريال العربي الجاري نظرا لقرب موسم الحج، وسوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية في المدن والبوادي.

وفي مجال التنمية الاقتصادية يشير التقرير إلى سفر الأمريكي كارل تويتشل Karl Twitchell ومساعده موزلي Mosely، وترك تويتشل وراءه تقارير وتوصيات عديدة غير معلنة عن كيفية التعامل مع الثروات المعدنية في نجد والأحساء. لكن من المعلوم أنه أوصى بحفر آبار إرتوازية على طول الطريق الذي يربط جدة بالرياض والهفوف وإنشاء مرفأ في رأس تنورة على ساحل الأحساء.

ويذكر التقرير أن عائدات الجمارك في جدة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الهجرية بلغت ما يعدل ٢٧٤٠٠ جنيه ذهبي، وبلغت في ينبع حوالي نصف ذلك المبلغ، ويشير إلى أن محمد الطويل تعهد جمارك الأحساء، وكان محمد الطويل رئيسا للوزراء أثناء حكم الملك علي بن الحسين. ورغم عدم تسديد الحكومة أقساطا عديدة من مستحقات شركة ماركوني Marconi تعود مخلفاتها إلى شهر أغسطس (آب) فإن بوسيكو Boucicault أتم العمل في إنشاء محطة للاتصالات اللاسلكية في كاف أو قريات

الملح وبدأ الكردي بيه العمل في محطة مكة المكرمة. أما عن مد الـطرق فإن المفاوضات بين الطرفين الحجازي النجدي والعراقي حول شروط فتح الطريق الذي يربط المدينة المنورة بالعراق وتشغيلها لم تحقق تقدما ملموسا.

وفي مجال التشريعات يشير التقرير إلى استكمال نشر صحيفة «أم الـقـرى» نـص القانون التجاري لكنه يرى أن البلد في حاجة الآن إلى جهاز قضائي وجهاز محاماة على درجة كبيرة من الكفاءة، ويذكر أيضا صدور تعليمات خاصة بالصعود إلى السفن مشيرا إلى مسألة دبلوماسية ثانوية نجمت عنـهـا. كما يشير التقرير إلى تأسيس جمعية أوقاف الحرمين الشريفين التي شكلت لجنة من عشرة أعضاء برئاسة الشيخ عبدالله بن عبدالقادر الشيبي الذي ينتسب إلى عائلة عريقـة مـن سدنة بيت الله الحرام هدفها هو المطـالـبـة بمستحقات أوقاف الحرمين بالطرق المشروعة في كل مكان فيه مسلمون.

وبإذن من الملك عبدالعزيز وتحت إشرافه قام هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby بعبور الربع الخالي الذي يعتبره الملك عبدالعزيز خاضعا لسيادته، ويبين التقـريـر المعالم والمحطات الجغرافية للطريق ومصاعب الرحلة، ويذكر أن فلبي تلقى برقيات تهنئة أحدها من برترام توماس Bertram Thomas.

ويسهب التقرير في بيان المسألة الحدودية بين الحجاز ونجد وشرقي الأردن مشيرا إلى عدم استقرار الوضع من حيث الغارات وعقم اجتماعات عبدالعزيز بن زيد مع جون جلوب Captain John Glubb وزيارة أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى القدس مرورا بعـمّان حيث قابـل المقيم البريطاني وناقش معه بشكـل ضـاف جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومنها تبعية كل من العطون وبني عطية للحجـاز ونجد أم لشرقي الأردن، والوضع العسكري أو شبه العسكري على الحدود، والغـارات القبلية عبر الحدود وتعاون عبدالعزيز بن زيد وجلوب، والمفاوضات الدبلوماسـيـة بـين المفوضية في جدة ووزارة الخارجية الحجازية النجدية حول شرقي الأردن، والحاجة إلـى تعاون أوثق على جميع المسـتـويـات بـين السلطات البريطانية في جدة وفي القدس، وطبيعة قوات شرقي الأردن، وهيئة التحكم في البادية تحت إمرة الأمير شاكر بن زيد، ومسألة اللاجئين الدروز في نجد والعلاقات التجارية والاتصالات اللاسلكية بين الحجاز ونجد وشرقي الأردن.

وفي عمّان قابل راين الأمير عبدالله بن الحسين وتركز النقاش حول مسألة الاعتراف بحكم الملك عبدالعزيز حيث إن عدم استقرار الأوضاع في الحجاز ونجد يفسر تردد الأمير عبدالله في الإسراع بالاعتراف في الوقـت الذي يسعى فيه إلى استرداد عرش الحجاز. ويرد في هذا السياق ذكر كوكـس Colonel

Cox والمندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن. وبصورة مفاجئة تم استدعاء رايـن إلى لندن للتشاور.

ويشير التقرير إلى حظر مؤقت عـلـى صادرات الحبوب من شرقي الأردن وأثر ذلك على الحجاز ونجد. ومن الحـوادث الـتـي نغصت العلاقات بين الحجاز ونجد وشرقي الأردن سلوك قوات نجدية تحت إمـرة ابـن حمدان المعادي لبعض أفراد قوات الفيـلـق العربي في شرقي الأردن. كما لا يزال هناك نزاع بريطاني حجازي نجدي حول عدم تسديد حكومة الحجاز ونجد قسطها من تكاليف مهمة مكدونل MacDonnell. ويذكر التقرير هجرة أعداد من بني عطية إلى داخل حدود شرقي الأردن رغم الإجراءات العسكرية التي اتخذها أمير تبوك وذلك إما لغرض الرعي والماء أو هربا من عقاب الملك عبدالعزيز، وما ترتب عن وجود هؤلاء في شـرقـي الأردن مـن مشاكل دبلوماسية بين الحكومتين الحجازيـة النجدية والبريطانية. ويأمل التقرير فـي أن يؤدي وصول الممثل الدبلوماسي العراقي إلى تخفيف العبء على المفوضية البريطانية فيما يخص شؤون العراق.

ويذكر التقرير أن الملك قابل هيو فنسنت بسكو Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج في الهفوف ويذكر المسائل التي بحثها المقيم البريطاني مـع الملك أو مع يوسف ياسين مستشاره السياسي. وكان برفقة بسكو كل مـن هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكـيل الـسيـاسي البريطاني في الكويت وتشارلز جيفري برايور Captain Charles Geoffrey Prior الـوكـيـل السياسي البريطاني في البحرين. وتضـمنت هذه المسائل موضوعات عديدة مثل الحصار التجاري على الكويت، وتخصيص مكان في الأحسـاء لهبوط الـطائرات البـريطانيـة في الحالات الاضطرارية، والاتـصالات البرقية والبريدية بين الأحساء والبحرين، وتسهيلات السفر بالنسبة لرعايا الملك عبدالعزيز القاصدين العراق أو الهند، واحتمال إيجاد قنصلية لرعايا مملـكة الحجاز ونجـد في كل مـن البحريـن والكويت، ودخول رجـال الملك عبدالعزيز وجنوده الأراضـي الكويتـية دون تصريـح، واحتمال إبرام معاهـدة يتم بمقتضاها تسليم الفارين من كل من البحرين ومـملكة الحجاز ونجد. وخلال اللـقاء عبر الملك عن رغـبته الشديدة في إقامة علاقات سلام مع بريطانيا والبلاد المجاورة للمملكة.

ولدى عودة دكسون إلى الكويت بحث مع حاكمها اقتراحات الملك عبدالعزيز لرفع الحصار التجاري المفروض ضد الكـويـت، لكن الشيخ لم يكن متفائلا من فكرة تعيين محكمين للنظر في الموضوع. وزار شـيـخ الكويت الملك عبدالـعـزيـز مـن ١٦-٣١ مارس. كما يشير التقرير إلى مغادرة مجموعة من الحجاج الكويت بقيادة الشيخ صـبـاح

الناصر الصباح من أبناء عمومة شيخ الكويت. ويذكر التقرير احتجاج السلطات البريطانية على دخول رجال نجديين مسلحين إلى الأراضي الكويتية وسوء التفاهم الذي نتج عن هذا الاحتجاج والذي يعزوه التقرير لفؤاد حمزة. ويشير التقرير إلى احتمال احتجاج الملك عبدالعزيز على اتفاق تم بين حكومة البحرين وشركة الهند البريطانية.

وعلى المسار اليمني العسيري يشكك التقرير، استنادا إلى مؤشرات في الصحافة اليمنية الرسمية وفي تصريحات الإمام يحيى للقائم بالأعمال الهولندي في جدة، في جدية الطرفين في الالتزام بالمعاهدة المبرمة بينهما. وفي تلك الأثناء يكتنف الغموض الأوضاع في عسير ولكن يعتقد أن الأمير خالد بن لؤي نجح في قمع تمرد بعض القبائل العسيرية فيما زادت القلاقل وبدأ الوضع يفلت من الزمام.

وفي باب العلاقات الخارجية يشير التقرير إلى تراجع السلطات الحجازية النجدية عن شكواها من راين الوزير المفوض البريطاني وذلك أمام صرامة الرد البريطاني، وإلى موافقة الحكومة البريطانية على استقبال بعثة رسمية حجازية نجدية تضم الأمير فيصل وفؤاد حمزة في رحلة أوروبية مطولة تشمل روما وجنيف وباريس ولندن، ولاهاي وبرلين ووارسو وموسكو بالإضافة إلى أنقرة وطهران وبغداد.

وعلى الصعيد الدولي وافقت حكومة الحجاز ونجد على الانضمام إلى اتفاقية روما لعام ١٩٠٧م المؤسسة للنظام الصحي الدولي وإلى حلف باريس (أو حلف كيلوج Kellogg) وعلى حضور مؤتمر نزع السلاح في جنيف وحضور المؤتمر العالمي الخامس للبلديات في لندن. إلا أنها رفضت حضور المؤتمر العالمي عن التربية التجارية المقرر عقده في لندن. ويستعرض التقرير العلاقات مع إيطاليا (التي وقعت معاهدة صداقة مع مملكة الحجاز ونجد) وألمانيا وهولندا وروسيا السوفييتية وتركيا (التي استشارت بريطانيا حول طلب الملك عبدالعزيز منها تزويده بطيارين وبعثة تدريبية على الطيران).

ويرد في هذا السياق ذكر ديهاس De Haas وايدريانسي Adriaanse وفان در ميلن Van der Meulen وفان ليوين Van Leeuwen والإمام يحيى إمام اليمن، وفريد بيه السفير التركي في لندن. ويذكر التقرير رغبة صدقي باشا رئيس الوزراء المصري في تعيين ممثل قنصلي كفء في جدة، كما يذكر أن حافظ عامر لم يعد من إجازته ولا توجد أخبار عن تقدم في العلاقات الحجازية المصرية.

ويخص التقرير بالذكر المشاكل التي اعترضت الممثل العراقي المعين الدكتور ناجي الأصيل حول تحديد مكان إقامته: هل هو في جدة كما تصر السلطات الحجازية النجدية أم في مكة كما تصر السلطات العراقية؟. ويذكر التقرير أن الأمير فيصل النائب العام في الحجاز رفض قبول أوراق اعتماد

الأصيل، ويقول إن الأمر قد يكون بسبب سوء فهم بين الملك عبدالعزيز ونوري السعيد. ووصل إلى جدة أحمد شاه خان وزير البلاط في أفغانستان لأداء فريضة الحج والتفاوض على معاهدة مع الملك عبدالعزيز.

ويشير التقرير إلى سعي الأمريكي تويتشل الذي يعمل لحساب تشارلز كرين Charles Crane إلى إقناع الملك بتطوير قدرات مملكة الحجاز ونجد الاقتصادية بشراء معدات أمريكية وتوظيف خبراء أمريكيين في صناعة المناجم. وزار جدة أستاذ بولندي بهدف تحصيل مبلغ يتعلق بالأسلحة البولندية الموردة إلى الحجاز عام ١٩٣٠م. وفي باب الطيران يذكر التقرير عدد الطائرات في سلاح جو مملكة الحجاز ونجد، ويشير إلى نشاطات الجمعية العربية للطيران، مع ذكر أن فؤاد حمزة هو نائب رئيس الجمعية. وبشأن السماح للطائرات البريطانية بالهبوط في بعض جزر ساحل الأحساء التابعة للملك عبدالعزيز يورد التقرير تناقضا في الموقف بين تشدد فؤاد حمزة وتفهم الملك الذي بحث الموضوع مع بسكو أثناء لقائهما في الهفوف. ويذكر التقرير خرق بعض الطائرات البريطانية المجال الجوي الحجازي النجدي في قريات الملح وجزيرة جنا بصورة اضطرارية موردا اسم الطيار وربرتون Squadron-Leader Warburton، كما يذكر احتجاجا من حكومة الحجاز ونجد على بعض الاختراقات الجوية البريطانية.

ويقدم باب الشؤون العسكرية إحصائيات رسمية حجازية نجدية عن تركيبة القوات النظامية وغير النظامية الحجازية النجدية وأوجه إنفاقها ويذكر أن حمدي بيه هو مدير الشؤون العسكرية وأن عبدالله السليمان هو مسؤول الإمدادات والتموين. كما يغطي التقرير توزيع القوات في الإمارات الشمالية وأنشطتها. ويشير التقرير إلى زيارة سفن بريطانية وفرنسية وإيطالية جدة ويرد في هذا الصدد ذكر فاركوار Lieut.-Commander A. R. Farquhar قائد السفينة البريطانية «بنزانس» *Penzance*.

وفي باب الحج يعلق التقرير بصورة سلبية على أساليب حكومة الحجاز وأهلها في التعامل مع الحجاج ويتحدث بتفصيل عن المشكلة التي تعرض لها الحجاج الهنود بسبب عدم توضيح طريقة حساب الرسوم المفروضة من قبل الحكومة عليهم، والاتصالات التي أجرتها المفوضية البريطانية في جدة مع السلطات الحجازية بهذا الشأن، والإعلانات المتناقضة التي نشرتها في الهند حكومة الهند البريطانية والحكومة الحجازية، والتي أدت إلى وصول مزيد من الحجاج ممن لا يحملون أموالا كافية لدفع الرسوم المفروضة. ويتعرض التقرير لبعض شؤون الحجاج النيجيريين والصوماليين.

وفي باب الرق يخصص التقرير حيزا كبيرا لمناقشة ملابسات حادثة أحد الرقيق المسمى بخيت التابع للملك عبدالعزيز

وأبعادهـا. هذا مع ذكر الأدوار التي لـعبها عدد من المسـؤولين في مملكة الحـجاز ونجد وكل من راين وهوب-جيل وفاركوار وسيجر Captain Seager وويكلي Wikeley. ويذكر التقرير أيـضا تحرير المفوضية لبعـض الرقيق الآخرين، وهروب ثلاثة من الرقيق من حاشية الأمير فيصل بن عبدالعزيز. ويذكر أيضا زيارة دوروثي ميلز Lady Dorothy Mills لجدة.

JD 3: 323-47

1932/04/27
FO 371/16024 (1)

جدول أولي للمصروفات المـتـوقـعـة لحكومة الحجاز خلال العام المالي ١٣٥٠-١٣٥١هـ الموافق ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م إلى نهاية نوفمبر (تشرين الثانـي) ١٩٣٢م، وهو الملحق الثاني لتقرير جدة عن أشهر يناير وفبراير ومارس (كانون الثـانـي وشباط وآذار) ١٩٣٢م المرفق طي رسالة من سيسيل هوب-جـيـل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمـون Sir John Simon وزير الخارجـيـة البريطانية، مؤرخة في ٢٧ أبريل (نيسـان) ١٩٣٢م.

يتضمن الجدول المصروفات التقديـريـة مقسمة إلى ستة بنود هي (١) المخصصـات الملكية، (٢) مخصصات الأمراء والقصـور والديـوان والخـزانـة، (٣) قـوى الحـدود والإدارات الدفاعية، (٤) المواصلات، (٥) أقساط الديون، (٦) الإدارة، ويقسم البنـد الأخير حسب الدوائر المختلـفـة، وتـقـدر المصروفات بالقروش وبالجنـيـه الـذهـبـي الإنجليزي مع توضيح أن الجنيه يعادل ١١٠ قروش، ويبلغ مجموع المصروفات المتوقعة ٨٣٥ ألف جنيه ذهبي.

JD 3: 347

1932/05/05
FO 371/16026 (1)

رسالة من السفارة البريطانية في باريس إلى جون سـايمـون Sir John Simon وزيـر الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٣٢م وموقعة بالنيابة عن السفير.

تذكر الـرسالة برقـية القائـم بالأعمال البريطاني في جدة رقم ٤٧ المؤرخة في ١١ أبريل (نيسان) وتشير إلى وصول الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلـى باريس يوم ٢ مايو وكان رئيس المراسم الفرنسية في استقباله كما استقبله رئيس الجمهورية الفرنسية وقدم الأمير له رسالة من الملك عبدالعزيز. ويرافق الأمير فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية. وقد حضر الأمير فيصل تدريبات عسكرية في ساتوري Satory. وأقام بول رينو Paul Reynaud نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المستعمرات الفرنسي مأدبة عشاء على شرف الأمير بتاريخ ٤ مايو. كما تفيد الرسالة أن الأمير فيصل سـيكون في ضيافة الحكومة الفرنسية حتى يوم ٦ مايو.

RSA 4.12: 726

1932/05/06
FO 371/16022 (4)

مذكرة عن العلاقات العامة بين الحكومة البريطانية وحكومة الحجاز ونجد وعن أسباب الاحتكاك بينهما من وارنر C. A. Warner، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ مايو (أيار) ١٩٣٢م وموقعة من قبل وارنر.

تفيد المذكرة أن الملك عبدالعزيز يحس بتغير مواقف بريطانيا منه وهو أمر كلفت البعثة الحجازية النجدية بإثارته كما ذكر ذلك فؤاد حمزة وكذلك ذكره الملك عبدالعزيز نفسه في محادثات مع أندرو راين Sir Andrew Ryan. وتشير المذكرة إلى أن البعثة ستسأل ما إذا كانت الحكومة البريطانية لاتزال راغبة في المحافظة على صداقتها مع حكومة الحجاز ونجد. وتؤكد المذكرة أنه لم يحدث أي تغيير في الواقع رغم وجود نقاط الخلاف وأن ظنون الملك هذه ربما تعود إلى سوء فهم وأن الخلاف حول بعض التفاصيل لا يؤثر على سياسة بريطانيا العامة وأن مناصرة بريطانيا للهاشميين لا يعني معاداتها له.

وتحدد المذكرة مسائل يحتمل حدوث احتكاك بشأنها، منها الحدود مع شرقي الأردن، وعتق الرقيق، والشكاوى التي أثيرت مؤخرا ضد راين وعدم تسديد الملك عبدالعزيز لديونه المستحقة عليه لحكومة الهند البريطانية أو تسويته لحساباته مع شركة شل Shell، وشركة التلغراف الشرقية Eastern Telegraph Company. وتوصي المذكرة بإعطاء تطمينات للبعثة حول حسن نوايا الحكومة البريطانية، حيث إنه من المحتمل عدم التوصل إلى اتفاق مع البعثة حول أي من الموضوعات التي قد تثيرها.

RSA 4.07: 439-42

1932/05/06
FO 371/16026 (1)

رسالة موقعة من كلايف وجرام Sir Clive Wigram، قصر بكنجهام Buckingham Palace، إلى فانسيتارت Sir R. Vansittart، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

تفيد الرسالة أن الملك جورج الخامس George V سيستقبل الأمير فيصل بن عبدالعزيز ومعه فؤاد حمزة يوم ١٩ مايو، ورغم معرفة فؤاد حمزة باللغة الإنجليزية فإن الملك يعتقد أن دوجلاس هيوم Douglas Home يجب أن يحضر الاستقبال كمترجم.

RSA 4.12: 730

1932/05/06
FO 371/16026 (1)

رسالة من لانسلوت أوليفنت Lancelot Oliphant، وزارة الخارجية البريطانية، إلى كلايف وجرام Sir Clive Wigram، قصر بكنجهام Buckingham Palace، مؤرخة في ٦ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

تفيد الرسالة أن وزارة الخارجية البريطانية تلقت نسخة من رسالة الملك عبدالعزيز إلى

الملك جورج الخامس George V عن طريق المفوضية الملكية للحجاز ونجد في لندن، كما سبق لفانسيتارت Vansittart أن ذكر في رسالته المؤرخة في ٥ مايو. ويرسل رندل طي رسالته هذه ترجمة للرسالة تلقاها أيضا من المفوضية. وذكر الوزير المفوض أن الأمير فيصل سيسلم ترجمة رسمية للرسالة حين استقبال الملك جورج الخامس George V له.

RSA 4.12: 729

1932/05/07
FO 967/51 (1)

مقتطف من عدد صحيفة «نيوز كورير» *News Courier* الصادر في ٧ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

المقتطف عبارة عن صورة الأمير فيصل بن عبدالعزيز وهو يغادر قصر الإيليزيه Elysee في باريس بعد زيارة مجاملة قام بها الأمير للرئيس الفرنسي الراحل بول دومير Paul Doumergue. والمقتطف مأخوذ من وكالة فرنش French للمقتطفات الصحفية في لندن وباريس.

RSA 4.12: 738

1932/05/09
FO 371/16026 (3)

محضر الاجتماع الثاني مع وفد مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الذي عقد بمقر وزارة الخارجية البريطاني، يوم ٩ مايو (أيار) ١٩٣٢م. وحضر الاجتماع من جانب مملكة الحجاز ونجد فؤاد حمزة والوزير المفوض للمملكة في لندن ومن الجانب البريطاني لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant وجورج رندل George W. Rendel ووارنر C. F. A. Warner.

يفيد المحضر أن فؤاد حمزة ذكر أن الملك عبدالعزيز آل سعود طلب من الوفد إثارة عدد من النقاط أولها معرفة موقف بريطانيا العام من مملكة الحجاز ونجد، وهو موضوع سبق للملك أن طرحه في حديث مع أندرو راين Sir Andrew Ryan. والنقطة الثانية هي الحصول على مساعدة مالية من بريطانيا والحصول على ريع الأوقاف داخل الأراضي الخاضعة للنفوذ البريطاني. والنقطة الثالثة هي استعداد الملك عبدالعزيز للتوصل مع شرقي الأردن لترتيبات مشابهة لما تم التوصل إليه مؤخرا مع العراق. ويطلب الملك المشورة البريطانية بشأن ما ينبغي عمله تجاه النشاطات السوفييتية.

أما رد لانسلوت أوليفنت فقد بيّن أنه رغم التزامات بريطانيا مع البلدان المجاورة لمملكة لحجاز ونجد فإن مواقفها من الملك عبدالعزيز آل سعود لم تتغير، وأن الأمل ضعيف في تقديم مساعدة مالية من قبل الحكومة البريطانية أو من المصارف البريطانية. وذكر أوليفنت أن بريطانيا لا تملك أي سلطة على الأوقاف الإسلامية في أراضيها ولكنها مستعدة للقيام بتحريات

محددة. وترحب الحكومة البريطانية باستعداد الملك عبدالعزيز لتسوية قضية الحدود مع شرقي الأردن.

أما بالنسبة لمسألة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي فسيحال الموضوع إلى وزير الخارجية البريطانية. وقد أوضح فؤاد حمزة أن أحد المهندسين الأمريكيين (والمعتقد أنه يشير إلى تويتشل Twitchell) قدم تقارير عن الموارد المعدنية في الحجاز ونجد إلا أن الملك عبدالعزيز يفضل التعامل مع البريطانيين. ورد أوليفنت أن الشركات البريطانية قد تتردد في استثمار أموالها في تطوير هذه الموارد في الوقت الراهن.

RSA 4.12: 731-33

1932/05/10
FO 967/51 (1)

مقتطف من عدد صحيفة «الديلي ميل» *The Daily* Mail اليومية البريطانية الصادر في ١٠ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

تبرز الصحيفة صورة للأمير فيصل بن عبدالعزيز قبل استقبال الملك جورج الخامس George V له في قصر بكنجهام Buckingham Palace يوم ٩ مايو. وتحمل الصورة عنوان «زائر الملك» ويبدو الأمير فيصل فيها بلباسه العربي الرسمي. والمقتطف مأخوذ من وكالة فرنش French للمقتطفات الصحفية في لندن وباريس

RSA 4.12: 739

1932/05/10
FO 967/51 (2)

مقتطف من عدد صحيفة «الديلي اكسبرس» *The Daily Express* اليومية البريطانية الصادر في ١٠ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

المقتطف عبارة عن خبر بعنوان «الأمير فيصل من مكة» مع عنوانين فرعيين يقولان «إنه يبدو ويمشي كملك» و«له عينان جريئتان سوداوان» ويصف المراسل الصحفي وصول الأمير فيصل وحاشيته إلى فندق بارك لين Park Lane Hotel، مشيرا في إعجاب إلى هيئته الملكية وملابسه الفضفاضة وشجاعته القتالية. كما يقول إن مساعدي الأمير وأتباعه قدموا في أثره وجميعهم يتسمون بالرجولة ويرتدون الملابس نفسها. ويصف المراسل الأمير بأنه ولد ليتولى الحكم وأنه يحمل علائم الاعتزاز بالنفس والهدوء الشرقي. والمقتطف مأخوذ من وكالة فرنش French للمقتطفات الصحفية في لندن وباريس.

RSA 4.12: 740-41

1932/05/11
FO 371/16012 (1)

رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١١ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

يقول هوب-جيل إنه أرسل ترجمة باللغة الإنجليزية لخطاب الملك الذي ألقاه أثناء مأدبة أقيمت لرؤساء بعثات الشعوب الإسلامية قبل ثلاثة أيام من وقفة عرفات والذي نشرته صحيفة «أم القرى.» لكنه علم فيما بعد أن ما نشرته الصحيفة لم يكن خطاب الملك كاملا. ويضيف هوب-جيل أن الخطاب لم يقابل بالاستحسان وتعرض لنقد كبير وخاصة قول الملك إنه يخشى الأجنبي مرة لكنه يخشى من يدعون الإسلام ثلاثة آلاف مرة. وغضب الممثلان السياسيان التركي والعراقي من إشارة الملك إلى العهود السابقة وما ارتكبته من إراقة دماء وآثام. وكان يعاني من ضائقة مالية شديدة أصبحت هاجسا يؤرقه. ويذكر هوب-جيل أن الملك بقي على غير المألوف خارج جدة في زيارته الأخيرة لها. ويضاف إلى هواجسه هذه تدهور صحته فقد لاحظ هوب-جيل تغيرا كبيرا في وجه الملك منذ رآه قبل عام ونصف. وأكد الدكتور ناجي الأصيل الانطباع بأن الملك معتل صحيا ومنشغل ذهنيا بالمشاكل المحيطة به والتي لا يجد حلا لها. ويختتم هوب-جيل الرسالة بالقول إن الملك كان حين التقى به في ١ مايو لبقا ولكنه منشغل الفكر، ولم يكن لديه ما يود قوله.

1932/05/13
FO 371/16026 (2)

محضر الاجتماع الثالث مع وفد مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، الذي عقد بمقر وزارة الخارجية البريطانية، يوم ١٣ مايو (أيار) ١٩٣٢م. وقد حضر الاجتماع من جانب مملكة الحجاز ونجد فؤاد حمزة والوزير المفوض للمملكة في لندن ومن الجانب البريطاني لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant (رئيسا للجلسة) وجورج رندل George W. Rendel ووارنر C. F. A. Warner.

أكد الجانب البريطاني على العلاقات الودية بين البلدين، ثم أوضح استحالة حصول مملكة الحجاز ونجد على قرض من الحكومة البريطانية لكن المصرف الإمبراطوري لبلاد فارس The Imperial Bank of Persia قد يكون له اهتمام بالموضوع، وإلدريد Eldred مدير المصرف مستعد لاستقبال فؤاد حمزة. وذكر أوليفنت أنه تم إرسال بيانات إلى الهند وفلسطين بشأن الأوقاف، وسوف تتم متابعة الموضوع.

وأعرب أوليفنت عن سرور الحكومة البريطانية بإمكانية إبرام اتفاقيات بين مملكة الحجاز ونجد وشرقي الأردن مماثلة لتلك التي أبرمت بين مملكة الحجاز ونجد والعراق. وأبدى الجانب البريطاني عدم ممانعة بريطانيا من أن يتعامل الملك عبدالعزيز مع الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد الإشارة إلى الخلاف الكبير في الآراء والمعتقدات بين الجانبين. وقد رد فؤاد حمزة بالإعراب عن شكره للتأكيدات البريطانية حول العلاقات الودية بين الطرفين، كما أعرب عن خيبة أمله من

رفض بريطانيا تقديم القرض المطلوب، مما يعني ضرورة البحث عنه لدى جهات أخرى.

وبالنسبة لمسألة الحدود مع شرقي الأردن فإن حكومة الحجاز ونجد تنتظر ما سوف تضيفه الحكومة البريطانية بهذا الشأن، وقال فؤاد حمزة إنه من غير المحتمل حدوث أي تغيير يذكر في سياسة المملكة الحجازية النجدية تجاه الاتحاد السوفييتي. وذكر فؤاد حمزة بناء على تعليق من رندل اقتراحا كان قد ذكره حول إعادة الحكومة البريطانية النظر في قرارها بشأن إرسال بعثة تدريبية من سلاح الجو البريطاني إلى مملكة الحجاز ونجد. ورد الجانب البريطاني بتأكيد على أن هذا الموضوع يجب أن يتم بحثه.

RSA 4.12: 735-36

1932/05/14
FO 967/51 (1)

مقتطف من عدد صحيفة «ستار» *Star* الصادر بتاريخ ١٤ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

المقتطف عبارة عن صورة للأمير فيصل بن عبدالعزيز ولشخصين آخرين أحدهما على ما يبدو هو الشيخ فؤاد حمزة والآخر مرافق بريطاني. ويقول التعليق على الصورة: «الأمير فيصل الابن الثاني لملك الحجاز ونجد وهو يغادر فندقه في لندن لزيارة قصر بكنجهام Buckingham Palace حيث استقبله الملك». والمقتطف مأخوذ من وكالة فرنش French للمقتطفات الصحفية في لندن وباريس.

RSA 4.12: 742

1932/05/16
FO 371/16026 (1)

برقية من الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود إلى الملك جورج الخامس George V، مؤرخة في ١٦ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

تعبر البرقية عن شكر الأمير فيصل وهو يغادر بريطانيا للملك البريطاني على ما لقيه من حفاوة وحسن ضيافة أثناء زيارته، ويقول إنه غادر بريطانيا وهو يحمل أسعد الذكريات. ويعرب عن تمنياته للملك والمملكة البريطانية بطول العمر والسعادة.

RSA 4.12: 743

1932/05/17
L/P&S/12/3737 (3)

مذكرة داخلية أعدها مورلي A. F. Morely، الدائرة السياسية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٧ مايو (أيار) ١٩٣٢م، وعليها توقيعه، وعليها هوامش وحاشيتان بخط اليد مؤرختان في ٢٣ مايو الأولى موقعة بالأحرف الأولى فقط وتحمل الثانية توقيع والتون Walton.

تصف المذكرة رغبة وزارة المستعمرات البريطانية في إعطاء الحدود بين الكويت والعراق صبغة نظامية. وتعتمد الوزارة الحدود التي قام راينر Rayner بتعريفها في العام السابق. ويرى مورلي أنه لا مانع من قيام حاكم الكويت باتصال مباشر مع حكومة العراق، فهو يتصل بالملك عبدالعزيز مباشرة في بعض الأحيان، ولكن في أحيان أخرى

تتولى الحكومة البريطانية التصرف باسمه. وتورد المذكرة تعليق فؤاد حمزة على هذا بأنه لا يصح أن تمثل الحكومة البريطانية الكويت. ويبحث المحضر في طبيعة العلاقة بين بريطانيا والكويت ويناقش إيجابيات وسلبيات إعلان حقيقة هذه العلاقة، ويقول إن الحجازيين والعراقيين يعلمون تلك العلاقة وإنه من غير المحتمل أن يولي الحجازيون اهتماما كبيرا لما يجري في جنيف.

وتشير الحاشية الأولى إلى أنه بعد بحث الموضوع مع والتون تم إعداد مسودة برقية لسؤال حكومة الهند البريطانية عن رأيها في الموضوع. ويقول والتون في حاشيته إنه لا يجد اعتراضا كبيرا على إعلان علاقة بريطانيا مع الكويت.

***AB 7.07: 246-48** *RK 7.04: 372-74*

1932/05/18
FO 371/16022 (1)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simon، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٣٢م ومرسلة من وزارة الخارجية البريطانية.

يرفق راين التقرير السنوي للمفوضية البريطانية في جدة عن عام ١٩٣١م مبينا أنه قام بكتابة معظم التقرير في لندن، ويقول إن التقرير اعتمد إلى حد كبير على المراسلات التي وجهها هوب-جيل Hope-Gill الذي ناب عن راين في غيابه إلى سايمون ووزيري الخارجية البريطانية اللذين سبقاه، وخاصة تقارير جدة نصف الشهرية. كما يذكر راين أن فرلونج Furlonge ساهم في هذا التقرير بالملحق الخاص بتجارة الحجاز.

***FOARA 1: 153** *RSA 4.10: 563*

#L/P&S/12/2085

1932/05/18
FO 371/16025 (2)

رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

مرفق طي الرسالة ترجمة منقحة باللغة الإنجليزية لما يسميه بدستور عام ١٩٢٦م والذي يقول إنه معروف عادة باسم «التعليمات الأساسية» وذلك لإدخالها في ملخص للقوانين الدستورية في العالم، وهو اقتراح أشار إليه أندرو راين Sir Andrew Ryan في رسالته المؤرخة في ٣ يوليو (تموز) ١٩٣١م. ويبين هوب-جيل أن وليم لينسكيل بوند William Linskell Bond كان قد أرسل في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٩م ملخصا لدستور عام ١٩٢٦م.

وتفيد الرسالة أن أول تغيير مهم كان يوم ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م عندما أصبحت نجد وملحقاتها مملكة تم توحيدها

مع مملكة الحجاز. ففي يونيو (حزيران) ١٩٢٧م تم إنشاء لجنة للتفتيش والإصلاح الإداري، وفي يوليو ١٩٢٧م تم تعديل البنود الخاصة بمجلس الشورى ثم استبدالها في يوليو ١٩٢٨م. وفي ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٨م نشرت «أم القرى» تنظيما غير مؤرخ تقام بموجبه وكالة عامة للمالية. وفي أكتوبر ١٩٣٠م تم تعديل هيئة شؤون الحج.

وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م أنشئت وزارة الخارجية تبعها إنشاء مجلس الوكلاء في يناير ١٩٣٢م. ويرفق هوب-جيل مع الرسالة ترجمة لنصوص الأوامر والمراسيم الملكية والأنظمة التي صدرت بموجبها هذه التعديلات والإضافات حسبما نشرتها صحيفة «أم القرى». كما يرفق طي الرسالة نص أول ميزانية سنوية للحجاز، نشرت في جريدة «أم القرى» في ١٦ يناير.

RSA 4.11: 661-62

1932/05/18
FO 371/16022 (72)

التقرير السنوي عن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها عام ١٩٣١م من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة (الموجود في لندن لدى تقديم التقرير) إلى جون سايمون John Simon وزير الخارجية البريطانية، وهو مرفق طي رسالة من راين إلى سايمون، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

يبدأ التقرير بمقدمة تذكر أن وضع الملك عبدالعزيز آل سعود الدولي في عام ١٩٣١م لم يكن جيدا، بسبب تصلبه في تطبيق المذهب الوهابي، وموقفه من فكرة الوحدة العربية، وموقفه من مسألة الرق. ويذكر التقرير اضطرار الملك عبدالعزيز للاعتراف بحق الإمام يحيى في مركز عسكري مهم في جنوبي عسير. لكنه يقول إن الملك نجح في تفادي العواصف السياسية التي تعرض لها خلال العام، ومركزه في نهاية العام يبدو في حال جيد لولا الوضع الاقتصادي المتردي والفقر المدقع في بلاده. ويعزو التقرير هذه الأوضاع إلى تدهور الاقتصاد العالمي والانخفاض الهائل في عدد الحجاج. ويبيّن التقرير الأزمة المالية الشديدة التي حدثت في فبراير (شباط)، ويتحدث عن حال أشبه بالمجاعة بين بعض القبائل. كل هذه العوامل أدت إلى إضعاف قبضة الملك عبدالعزيز على البلاد وبلوغها حافة التمزق لولا عدم وجود منافسين قادرين على إزاحته.

ويستعرض التقرير مكونات مملكة عبدالعزيز، فيبدأ بنجد وملحقاتها ليقرر أنها مزيج من بعض الواحات والمراكز الحضرية المستقرة وقبائل البدو الرحل. ويذكر في هذا الصدد استمرار قوة حكم آل سعود في الأحساء تحت إمارة عبدالله بن جلوي. أما الحجاز فإن إدارته تختلف تماما عن نجد،

حيث يستند إلى تراث إداري عريق على نمط أوروبي أدخله العثمانيون.

وقد مثل هذا الوضع تحديا كبيرا وجديدا للملك عبدالعزيز، إذ بقدر ما نجح في إخضاع القبائل وفرض الأمن، فإنه واجه صعوبة في إدارة البلاد نتيجة لعدم خبرته وانعدام المشورة الجيدة في بطانته وتردي الأوضاع الاقتصادية. وقد أقر الملك عبدالعزيز باختلاف الحجاز وخصوصيته.

أما في عسير فإن الوضع غير واضح رغم المعاهدة التي عقدها الملك عبدالعزيز مع الإمام يحيى في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣١م. ويخلص التقرير إلى القول بأن ضعف الملك عبدالعزيز يعود إلى أسباب اقتصادية عالمية خارجة عن إرادته وفهمه أدت إلى أسوأ وضع مالي مرت به بلاده حتى الآن.

ويتحدث التقرير عن العلاقات الخارجية لمملكة الحجاز ونجد، فيتناول أولا علاقاتها مع دول الجزيرة العربية بدءا بالعراق. ويشير التقرير إلى توصل الملك عبدالعزيز والعراق إلى توقيع معاهدة حسن جوار وملحق للتحكيم مرفق بها، ومعاهدة لتبادل المجرمين في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٣١م. وقد كانت المبادرة عراقية إذ أبرق الملك فيصل بن الحسين إلى الملك عبدالعزيز في ٧ فبراير باقتراح قيام نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بزيارة جدة لوضع اللمسات الأخيرة على المعاهدة، ولقيت هذه المبادرة ترحيبا من الملك عبدالعزيز. وبالرغم من تأجيل الزيارة وإعلام حكومة الحجاز ونجد عن التأخير بصورة غير مباشرة عن طريق فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني في بغداد وأندرو راين، وكذلك بالرغم من إعلان العراق أن هدف الزيارة بحث إقامة تحالف عربي، وهو أمر يتحفظ عليه الملك عبدالعزيز، توجه نوري السعيد إلى جدة في ٥ أبريل (نيسان) ليوقع بعد يومين على المعاهدة المذكورة. وكان دور بريطانيا يتمثل في التشجيع والمباركة.

وتنص المعاهدة على تبادل دبلوماسي وقنصلي وتكوين هيئة دائمة للحدود، وعلى إمكانية الاتفاق مستقبلا في مسائل اقتصادية وقنصلية ومسائل أخرى تتعلق بالإقامة والجنسية والقبول بالتحكيم في الخلافات، وإنشاء لجنة تحكيم متفق عليها من قبل الطرفين، وتبادل المجرمين غير السياسيين. أما المسائل التي لم تشملها المعاهدة وتم البت فيها فهي أولا مسألة التعويض عن الخسائر الناجمة عن الغارات. وقد طالبت العراق بمبلغ ثلاثين ألف جنيه استرليني استلمت منها سبعة آلاف جنيه، ووافق الملك عبدالعزيز على تحمل هذا الدين لكنه طلب تأجيل دفعه.

والمسألة الثانية هي المخافر والآبار العراقية في البادية، ويبدو أن هذه المسألة قد أسقطت. أما فيما يخص ابن مشهور فقد سحبت السلطات البريطانية نفسها من هذه المسألة ونجح نوري

السعيد في تهميشها، ولا يزال ابن مشهور في سورية لكن علاقته مع نوري الشعلان شيخ الرولة ليست طيبة. وتتعلق المسائل الأخرى التي جرت مناقشتها بالجمارك والجوازات وأوقاف الحرمين الشريفين والتعاون العلمي والتقني ولكن يبدو أنه لم يتم التوصل إلى شيء ملموس بشأنها. وقد أعلم نوري السعيد في شأنها حكومة الحجاز بالاتفاق الذي تم بين العراق وشرقي الأردن، وبعزمه إرسال طه الهاشمي ومندوب عراقي آخر إلى اليمن، وطيَّب خاطر الملك عبدالعزيز بشأن تعيين الدكتور عبدالله الدملوجي وزيرا للخارجية العراقية، وناقش مشروع الطريق البري للحجاج ومسألة اللاجئين الدروز التابعين لسلطان الأطرش.

ويعلق التقرير على اختيار الممثلين الدبلوماسيين بين البلدين، مبينا أن العراق اختار ناجي الأصيل ووقع اختيار الملك عبدالعزيز على رشيّد باشا، وسيشغل كل منهما منصب القائم بالأعمال والقنصل العام لبلده في البلد الآخر. وقد ساد الهدوء على حدود البلدين بعد الزيارة، رغم تخوف العراق من حشد لقوات نجد قيل إنه تم لمواجهة أعمال مسح خط أنابيب النفط والسكة الحديدية في العراق.

وعن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع شرقي الأردن يشير التقرير إلى أنه رغم انخفاض الغارات الحدودية، فإن الخلافات بين الطرفين ازدادت من حيث الحجم والحدة. ويشير التقرير إلى أن المذكرة البريطانية الموجهة إلى وزير الخارجية في مملكة الحجاز ونجد بتاريخ ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٠م لم تلق جوابا، ولم يسمح مرض فؤاد حمزة بالخوض في المسألة مجددا. إلا أن مقابلة راين مع يوسف ياسين في ٣ فبراير ١٩٣١م كانت مرضية وإيجابية من وجهة النظر البريطانية.

لكن تقرير جون جلوب Captain John Glubb عن شناعة الغارات التي شنت على قبيلة الحويطات في خريف ١٩٣٠ أثار سخط بريطانيا، فكلفت راين إرسال مذكرة شديدة اللهجة إلى الملك عبدالعزيز بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣١م ومذكرة أخرى إلى وزير خارجيته تفند المزاعم حول شخص جلوب وتطالب بالرد في مدة لا تتجاوز الأربعة أيام. وقد ركزت المذكرة على ضرورة وفاء الملك عبدالعزيز بتعهداته، ولقاء جلوب مع عبدالعزيز بن زيد، مفتش البادية في مملكة الحجاز ونجد، للنظر في الغارات السابقة بداية من أغسطس (آب) ١٩٣٠م وترتيب مسألة الإرجاع الفوري للممتلكات المنهوبة إلى أصحابها، مع تبادل المعلومات وإعادة ما ينهب مستقبلا. كما طالبت المذكرة بضرورة إعطاء ابن زيد جميع الصلاحيات التنفيذية اللازمة والتبرؤ من أفعال النشمي أمير الجوف السابق وتصريحاته بصورة علنية لا تدع مجالا للشك.

وعبرت المذكرة عن استعداد بريطانيا للتعاون في تسهيل عبور الإبل والبضائع المنهوبة لوادي السرحان في طريقها إلى

أصحابـها. وفي مواجهة مـباشرة بين راين والملـك عبدالـعزيز في ٢ مـارس (آذار) تم التلميح ضمنيا إلى غض الطرف عن المغيرين، مما أدى به فـي اليوم التـالي إلى القيـام برد فوري أكد فيه على ضرورة الاتفاق على المبادئ قبل اللقاء بين جلوب وابن زيد، وعلى ضرورة النظر في المطالب النجدية ضد غارات قبائل شرقي الأردن، والموافقة على تبادل المعلومات حول الغـارات الكبيرة مـع ضرورة المشورة والموافقة الأولـية من المراجع الرسميـة حتى تكون قرارات جلوب وابن زيد ملزمة. كما قرر الملك عـبدالعزيز عدم السـماح بإرجاع الممتلكـات المنهوبة حتى يبدأ شرقـي الأردن بالمثل، مع إصراره عـلى أن وادي السرحان تابع له ومطالبته بتسليمه المجرمين النجديين الفارين إلى شرقي الأردن.

ويذكر التقريـر حيرة بريطانيا، فهي لا ترى من الحكمـة احتلال وادي السرحان أو سحب الوزيـر المفوض البريطـاني من جدة مؤقتا، بل ترى ضرورة التركيز على الجوانب الإيجابيـة الواردة في رد الملك عبدالـعزيز. وبعد سلـسلة من المراسلات الرسـمية اتفق الطرفان على ضرورة عقد جلوب وابن زيد لاجتـماع أولي عـام والبدء بـعمل اتـصال لاسلكي، وعلى ضرورة شجب الحكومتـين علنا للـغارات، وتفويض جلوب وابن زيـد بالإشراف عـلى إعادة فوريـة للممـتلكات المنهوبة، وعلى نقاط أخرى. وتم اللقاء بين جلوب وابن زيد في ٣ يونيو (حزيران) فـي آبار حازم على الحدود من جانب شرقي الأردن كما عقد اجتماع ثان في ١٥ أغسطس.

ورغم حسن تعاون ابن زيد فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق يذكر. ويقدم التقرير النص الإنجليزي لصيغة بريطانية حول تبادل مجرمي الغارات، وهي صيغة لـم تـرض المـلـك عبدالعزيز. ويبين التقرير أن التوصـل إلـى اتفاق رسمي بين حكومتي الحـجـاز ونجـد وشرقي الأردن غير ممكن لعدم قبول كل من الأمير عبدالله أمير شرقي الأردن وبريطانيا بأن يكونا الطرف الثاني في الاتفاق.

ورغم سعي الملك عبدالعزيز لتهـدئـة الغضب البريطاني فإنه لم يبد أي استعـداد في تفويض سلطات لابن زيد، وحاولـت وزارة خارجية الحجاز ونجد إعادة المسألة إلى المجال الدبلوماسي، فقد طلب فؤاد حمـزة مناقشة «مبادئ إضافية» مع هـوب-جـيـل Hope-Gill تنبني عليها المفاوضات المستقبلية حول الحدود. كما أعلنت مذكرة رسمية من وزير خارجية الحجاز ونجد بتاريخ ١٠ سبتمبر (أيلول) عن موافقة على النتائج التي توصل إليها مكدونل M. S. MacDonnell أثناء مهمته حول مسألة الحدود وتساءلت عن كيـفـيـة التعامل مع الغارات التالية لتاريخ ١ أغسطس ١٩٣٠م والإجراءات اللازم اتخاذها بالنسبة للغارات المستقبلية. ولمحت المـذكـرة إلـى مسؤولية جلوب عن الاحتكاكات الحدودية.

وفي وزارة الخارجية البريطانية، عُقِد مؤتمر ضم ممثلين عن وزارات مختلفة وحضره راين وكوكس Colonel Cox وجلوب. وبناء عليه كُلِّف القائم بالأعمال البريطاني في جدة بإرسال الرد الرسمي البريطاني يوم ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) الذي تضمن التشديد على ضرورة استئناف اللقاءات بين جلوب وابن زيد والتعاون الكامل بين السلطات الحدودية وتوسيع مجال هذا التعاون، مع تجاهل مسألة الاتفاقات الرسمية مع شرقي الأردن وعزل جلوب. وتتميز الخطوط العامة لسياسة بريطانيا بما جاء في رسالة من وزارة الخارجية إلى القائم بأعمالها في جدة بتاريخ ٢٧ نوفمبر حيث أبرزت ضرورة حل المشاكل بين المسؤولين الحدوديين، واستبعاد الطابع الدبلوماسي عن طريق المفوضية في جدة، وعرض مطالب حكومة الحجاز ونجد مكتوبة على المندوب السامي على فلسطين الذي يعتبر موقفه أساسا للرد البريطاني شريطة موافقة الوزير المفوض في جدة على ذلك.

ويستعرض التقرير بعض المشاكل المطروحة ومنها سلسلة المقالات التي نشرها يوسف ياسين في «أم القرى» والتي تستهدف شخص الأمير عبدالله ومنها مشكلة تتعلق بمصادرة بعير من إبل ابن جازي شيخ الحويطات. ويخلص التقرير إلى القول إنه رغم تناقص حجم الغارات فالمشكلة السياسية أصبحت مستحيلة الحل تقريبا، نظرا لاعتباطية الحدود التي تفرض مفاهيم غربية على واقع حياة البدو الرحل، ولابد من إعادة تعريف الحدود بحيث يكون وادي السرحان في جانب شرقي الأردن. ويستنتج التقرير أن الأزمة الحدودية أصبحت لعبة سياسية كبيرة بين مطامع الأمير عبدالله في استرجاع الحجاز ومطامع الملك عبدالعزيز في ضم شرقي الأردن. ويبيّن التقرير استعمال القبائل الحدودية (الحويطات وبني عطية) كبيادق في هذه اللعبة.

ويشير التقرير إلى ضيق صدر الحكومة المركزية البريطانية بمهاترات البدو وحرصها على التخلص من هذه الأعباء وإناطتها بالإدارات المحلية، مع ضرورة التنسيق بهذا الشأن بين الوزير المفوض البريطاني في جدة والمندوب السامي البريطاني في القدس. ومن المؤسف حسب قول التقرير أنه لا شئ يخفف من موقف الملك عبدالعزيز تجاه جلوب وأن ابن زيد في موقف ضعيف، ويتحدث التقرير عن نقص في التنسيق بين السلطات البريطانية في شرقي الأردن. ثم يعرج على القرار البريطاني في مسألة المستحقات والتعويضات بناء على الاستنتاجات التي توصل مكدونل إليها والتي تدعو إلى تبني حل وسط يتم بموجبه إلغاء مطالب الجانبين.

وفي مذكرة رسمية بتاريخ ١٢ أغسطس أبلغت الحكومة البريطانية هذا القرار إلى حكومة الحجاز ونجد. ويبيّن التقرير سخط

الجانبين المتنازعين على هذا القرار البريطاني، وقد أصر الملك عبدالعزيز على المطالبة بالتعويضات عن الاعتداءات السابقة ورفض دفع نصف قيمة تكاليف مهمة مكدونل. ثم ينتقل التقرير إلى تقويم تلك المهمة فيرى أن أكبر مزية لها تتمثل في إرسائها أرضية قانونية يمكن الاعتماد عليها فيما يخص كل الغارات السابقة لتاريخ ١ أغسطس ١٩٣٠م.

ويقدم التقرير إحصائيات عن عدد الغارات بين ١ أغسطس ونهاية العام نفسه مع ذكر بعض التفاصيل عن بعض هذه الغارات وعن طريقة تعامل الملك عبدالعزيز وحكومة شرقي الأردن مع المسائل المتعلقة بها، كما يذكر اتهام السلطات البريطانية في شرقي الأردن للحكومة المركزية في لندن بالتسامح واللين مع الملك عبدالعزيز في هذا الأمر.

وينتقل التقرير إلى مسألة العقبة ومعان ليلحظ أنها بقيت معلقة طيلة عام ١٩٣١م، ويشير أيضا إلى مسألة الدروز اللاجئين في نجد فيذكر فشل اقتراح تبناه نوري السعيد باستضافتهم في العراق، كما يذكر أن سلطان الأطرش زعيم الدروز طلب الإقامة في شرقي الأردن، لكن المسألة بقيت معلقة. ثم يتطرق التقرير إلى مسألة الجمارك بين حكومة الحجاز ونجد وحكومة شرقي الأردن.

وينتقل التقرير إلى علاقات مملكة الحجاز ونجد مع اليمن وعسير فيشير إلى أن ضم عسير من قبل الملك عبدالعزيز زاد من احتمال المواجهة بينه وبين الإمام يحيى. ويشير أيضا إلى تخوف إيطاليا وبريطانيا من هذه الإمكانية وسعيهما إلى تهدئة الوضع عن طريق الوساطة بين الطرفين. لكن نظرا لعدم وجود مؤشرات قاطعة عن احتمال المواجهة، قررت بريطانيا عدم اتخاذ أي اجراء في الوقت الراهن.

ويشير التقرير إلى الغموض السائد حول الوضع، فرغم المهمة التفاوضية لأعوان الملك عبدالعزيز لدى الإمام يحيى حدث تطور خطير في أغسطس عندما احتل هذا الأخير جبل عرو. ونظرا لعدم اكتراثه باحتجاج الملك عبدالعزيز تسارعت الأحداث في اتجاه الحرب، واستفسر الملك عبدالعزيز من بريطانيا عن موقفها في حال اندلاع الحرب فتعهدت بملازمة الحياد مع النصح بعدم الانزلاق في الحرب.

أما إيطاليا فقد تعاطفت مع الإمام يحيى. وينقل التقرير عن بلاغ حجازي نجدي في ١٤ ديسمبر أن ممثلي الجانبين المكلفين بالتفاوض وصلا إلى طريق مسدود مما أدى إلى لجوء الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز ليقوم بالتحكيم. ثم أعلن بلاغ آخر في ٢٢ ديسمبر أن الجانبين وقعا معاهدة صداقة وحسن جوار وتبادل للمجرمين.

ويرى التقرير في تحليله لموقف الملك عبدالعزيز أن قبوله بمثل هذا الحل دليل على ضعف وضعه، وقد يكون ذلك بسبب تخوفه من دعم إيطاليا لليمن. وعلى الرغم من

المؤشرات التي تدل على سيطرة الملك عبدالعزيز على الوضع في عسير، فإنه يعاني من معارضة بعض القبائل لحكمه (خاصة المسارحة)، وقيل إن المعارضة القبلية أخرت تقدم قوات خالد بن لؤي في شمالي عسير. ويبيّن التقرير تركيز إيطاليا على معارضة القبائل في عسير لحكم الملك عبدالعزيز، كما يشير إلى الدور الذي يلعبه السيد أحمد السنوسي الذي يقيم في الحجاز.

أما عن موقف بريطانيا فقد طلب وزير الخارجية البريطانية من الوزير المفوض البريطاني في جدة عدم الاعتراف بضم الملك عبدالعزيز لعسير (المقاطعة الإدريسية). ويعلق التقرير على الوضع القانوني لمعاهدة ١٩١٧م بين بريطانيا وعسير، ثم يبين أن موقف الحكومة البريطانية تبدل، وحاولت الحصول على موافقة إيطاليا على اعتراف الدولتين معا ورسميا بالترتيبات الجديدة، وإزاء عدم تجاوب إيطاليا قررت بريطانيا تأجيل الاعتراف الرسمي بوضع عسير الجديد لكنها شعرت أنها لا تستطيع الامتناع عن التخاطب مع حكومة الحجاز ونجد حول مسائل تخص المنطقة، ولذلك ردت بالإيجاب على مذكرة من حكومة الحجاز ونجد تطلب المعونة البريطانية في مد خطوط لاسلكية بين جيزان وعدن وخدمات بريدية بين جيزان وجزيرة كمران.

وفي الحديث عن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع دول جنوبي شبه الجزيرة العربية وجنوب شرقيها يشير التقرير إلى عدم وجود أي دليل على تدخل الملك عبدالعزيز في شؤون مشيخات هذه المنطقة، بالإضافة إلى عدم وجود مشاكل كبيرة تتعلق بالحضارمة المقيمين في الحجاز ويعطي التقرير بعض التفاصيل حول طريقة التعامل مع الموضوعات الخاصة بهؤلاء. وأما بشأن سلطنة مسقط وعُمان فيتهم التقرير هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby بتحريض الملك عبدالعزيز على حماية نفسه ضد أي مطالب متطرفة للسلطنة، وذلك بعد نجاح برترام توماس Bertram Thomas في عبور الربع الخالي، لكن الملك عبدالعزيز لم يأخذ المسألة بشكل جدي حتى الآن.

وينتقل التقرير إلى علاقات مملكة الحجاز ونجد مع البحرين والكويت فيشير إلى وجود عدد من المشاكل القائمة التي لم تحل بعد بين الملك عبدالعزيز وكل منهما رغم التقارب الذي حدث بينه وبين الكويت. ويرى التقرير أن أكبر عائق أمام تسوية المسائل الخليجية هو موقف الملك عبدالعزيز العدائي لشخص هيو فنسنت بسكو Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج. ولذلك اقترح راين أن يقوم بسكو بزيارة نجد لكن تعذر ذلك، كما تعذر الأخذ باقتراح الملك عبدالعزيز أن تكون الزيارة إلى جدة. وأعرب الشيخ حافظ وهبة الوزير المفوض للحجاز ونجد في لندن في اجتماع له مع بسكو عن أمله في أن

يتم لقاء بين الأخير والملك عبدالعزيز قريبا حين يتوجه الملك إلى الأحساء.

ومن جهة أخرى أثارت الكويت مسألة مطالب مالية لها على نجد تبلغ قيمتها مائة وعشرة آلاف جنيه استرليني. وتم النظر في هذا الموضوع وموضوعات أخرى في مؤتمر عقد في وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ أغسطس جمع ممثلين عن وزارات بريطانية مختلفة وحضره راين وبسكو وهارولد دكسون Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. وأوصى المؤتمر على عدم تحويل الكويت إلى محمية بريطانية وعدم ضمها إلى العراق في الوقت الراهن، وعلى قيام بسكو ودكسون بزيارة مجاملة للملك عبدالعزيز لمناقشة غير رسمية للمسائل المعلقة، على أن تتم متابعة المفاوضات رسميا بين الملك عبدالعزيز والمقيم بحضور شيخ الكويت. كما أوصى المؤتمر بالضغط على الملك عبدالعزيز لحمله على فك الحصار الاقتصادي على الكويت، وعدم الخوض في مطالب تسوية التعويضات عن الغارات المستقبلية لأن العرف القبلي كفيل بحلها، وعدم الضغط على الملك عبدالعزيز بشأن ديونه للكويت وعدم الخوض في جنسية البحرينيين والكويتيين المقيمين في مملكة الحجاز ونجد. ويبين التقرير أن هذه التوصيات جعلت جميع المسائل خاضعة لما سيترتب من نتائج عن الاجتماع الأول بين الملك عبدالعزيز وبسكو، وبالتالي لم يجر تقدم في أي منها بعد.

ثم يعرج التقرير على مشروع مرفأ رأس تنورة ومشروع الطريق البري بين الأحساء والحجاز لخدمة الحجاج وتأثيرهما المحتمل على البحرين. ويشير التقرير إلى عدد من المسائل منها تضايق الكويت من اعتداءات مسؤولين حدوديين نجديين على أراضيه، ومنها إرسال المفوضية البريطانية في جدة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه استرليني إلى بوشهر نصيب الكويت من المبلغ الذي دفعته حكومة الحجاز ونجد، وقرار السلطات البريطانية السكوت عن سوء معاملة البحرينيين في الأحساء تجنبا لتوتر الموقف مع الملك عبدالعزيز، وضرورة دراسة الوضع القانوني لرسوم العبور البحرينية.

وينتقل التقرير إلى علاقات مملكة الحجاز ونجد مع الدول الواقعة خارج الجزيرة العربية، مبتدئا بالإمبراطورية البريطانية. وبالنسبة لعلاقات الملك عبدالعزيز مع الحكومة البريطانية يلحظ التقرير حدوث تدهور تدريجي فيها طيلة سنة ١٩٣١م، ويعزو ذلك إلى سوء فهم الملك عبدالعزيز لصداقة بريطانيا (خاصة في مسألة الحدود مع شرقي الأردن) وإلى عدد من المشاكل الأخرى، بالإضافة إلى كره الملك عبدالعزيز وبعض مستشاريه لشخص راين. ويشير التقرير إلى ذهول الملك عبدالعزيز وحيرته أمام تصلب وحدة الموقف

البريطاني من مسألتي الحدود مع شرقي الأردن وتأخر تسديد مستحقات شركة البرق الشرقية The Eastern Telegraph Company.

ويبيّن التقرير انفراج الوضع شيئا ما في مباحثات جرت بين يوسف ياسين وراين التي تساءل فيها الملك عبدالعزيز عن وضع علاقاته الحالية مع بريطانيا. ومع عودة فؤاد حمزة من إجازة مرضية بدأت محاولة جدية لتحسين العلاقات مع بريطانيا. فبعد لقاءين بين راين وحمزة، تم لقاء راين بالملك عبدالعزيز في ١٧ يونيو. وطلب الملك خلال هذا اللقاء مساعدة بريطانية، وأكد على أهمية صداقته للبريطانيين. كما طلب أن تتخلى بريطانيا عن دعم الهاشميين، وحرص على معرفة وجهة نظر الحكومة البريطانية تجاهه.

أما رد راين فتميز بالتحفظ من تقديم وعود قاطعة وذلك لعدم استعداد الحكومة البريطانية لتقديم دعم مالي للملك عبدالعزيز أو التخلي عن رعايتها للنظامين الهاشميين من أجله. وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات إلى أسوأ الحدود نظرا لتدهور الأوضاع الداخلية للملك عبدالعزيز، وعدم اهتمام المصارف البريطانية بالاستثمار في مملكته، واستياء الملك من لهجة راين وأسلوبه، وعوامل أخرى. ويذكر التقرير في هذا الصدد حادثة تتعلق بعدم محافظة الأمير فيصل بن عبدالعزيز بصفته وزيرا للخارجية على موعد بينه وبين راين. وعلى الرغم من ذلك لم تخرج العلاقات من إطار الاحترام المتبادل الذي وصل أحيانا إلى مستوى الحرارة. فكانت لهجة الملك عبدالعزيز مع راين تتسم بالاحترام، وكان مستعدا لاستقبال بسكو في جدة، كما كان ممتنا لدور بريطانيا في نجاح المفاوضات مع العراق، كما تلقى تهنئة شخصية من الملك جورج الخامس George V بمناسبة الذكرى الثامنة لاعتلائه عرش الحجاز.

ويستبعد التقرير وجود أي تأثير أجنبي وراء تدهور العلاقات بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا. ويتطرق التقرير إلى وضع العقبة ومعان فيذكر أن فؤاد حمزة أثار هذا الموضوع لكنه لم يلق تشجيعا من راين. وينتقل التقرير إلى مسألة خط سكة حديد الحجاز، فيبين أن الملك أعلمه أنه قد أجل الخوض في هذه المسألة لكن ذلك لا يمنع من القيام بجهود لتحديد الحقوق الإسلامية. ومن جهة أخرى قامت الحكومة البريطانية بإعادة النظر في موقفها من الخط في ضوء الإشارة المتكررة له على أنه وقف إسلامي. ويتحدث التقرير عن المؤتمر الإسلامي المنعقد في القدس في ديسمبر ١٩٣١م، فيذكر أن الحكومة السعودية تلقت دعوة من مفتي القدس لإرسال ممثل عنها إلى المؤتمر، ولكن الملك لم يتحمس للمؤتمر وجدول أعماله وقرر أن يقاطعه، واستشار فؤاد حمزة القائم بالأعمال البريطاني حول الموضوع لكن قرار مقاطعة المؤتمر صدر عن الملك قبل تلقي الرد البريطاني.

ويخصص التقرير مساحة مهمة لتقويم شخصية هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby ووضعه، كما يشير إشارة عابرة إلى حافظ وهبة ودوره كوزير مفوض لحكومة الحجاز ونجد في لندن. ويستعرض التقرير في عجالة علاقة الملك عبدالعزيز بالسلطات البريطانية في كل من الهند وسنغافورة مشيرا إلى تردد الملك عبدالعزيز في القبول بشروط هذه السلطات للموافقة على تعيين قناصل له في بومباي وسنغافورة، مما أدى فيما بعد إلى إسقاطه للمسألة. كما يشير التقرير إلى التوصل إلى اتفاق بين الملك عبدالعزيز وكل من حكومة الهند والسلطة البريطانية في فلسطين حول الحوالات النقدية والبريدية بعد صعوبات كبيرة.

وحول علاقات مملكة الحجاز ونجد مع فرنسا وسورية يشير التقرير إلى توصل الجانبين الفرنسي والحجازي النجدي ممثلين في جاك روجيه ميغريه Jacques Roger Maigret القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ويوسف ياسين ثم فؤاد حمزة عن مملكة الحجاز ونجد إلى توقيع معاهدة بين مملكة الحجاز ونجد وفرنسا في ١٠ نوفمبر متزامنة مع اتفاقية حول علاقات مملكة الحجاز ونجد مع سورية ولبنان. ويفترض التقرير أن المعاهدة مع فرنسا لا تختلف عن معاهدة جدة الموقعة بين بريطانيا والملك عبدالعزيز إلا في تنازل فرنسا عن البند الملزم للملك عبدالعزيز بالتعاون في محاربة تجارة الرقيق. ويبين راين أنه لا يعلم كيف عولجت مسألة جنسية الجزائريين المقيمين في المدينة المنورة. ولا يغفل التقرير الزيارة الخاطفة التي قام بها دوفيل Rear-Admiral Deville القائد العام للبحرية الفرنسية في الشرق إلى جدة في ١٨ فبراير.

ويرى التقرير بالنسبة لعلاقات مملكة الحجاز ونجد مع إيطاليا أن المفاوضات بين الجانبين، والتي مثل إيطاليا فيها القنصل سولاتزو Sollazzo، ظلت متعثرة نظرا للحذر المتبادل ولموقف إيطاليا المعادي لضم الملك عبدالعزيز لعسير (المقاطعة الإدريسية) بالإضافة إلى عمق علاقتها مع الإمام يحيى إمام اليمن. كما يسهب التقرير في تحليل مخاوف إيطاليا من ردود الفعل الإسلامية، خاصة في الحجاز ونجد، على احتلالها ليبيا (واحة الكُفرة) واتجاه الأنظار إلى شخص السيد أحمد السنوسي ودور بريطانيا تحت تأثير إيطاليا، في منع سفره إلى السودان.

ويبيّن التقرير في حديثه عن العلاقات الهولندية الحجازية النجدية الطابع التجاري والمالي لتلك العلاقات وغياب أو ضعف البعد السياسي رغم عمق الصداقة بين البلدين. ويشير التقرير إلى طلب الملك عبدالعزيز وساطة الحكومة الهولندية لحمل الشركة الهولندية للتجارة The Netherlands Trading Company على مساعدته وإلى احتمال قيام مستشار هولندي بإعادة تنظيم

اقتصاد الحجاز. إلا أن الطابع المميز للسياسة الهولندية تجاه الملك عبدالعزيز هو تجنب الدخول معه في اتفاقيات رسمية أو إبداء أي مقاومة تذكر لسياساته. وتم استبدال القائم بالأعمال الهولندي القديم فان در ميلن Van Der Meulen بقائم بأعمال جديد هو إيدريانسي Adriaanse. ويشير التقرير إلى حرص الملك عبدالعزيز على المحافظة على صداقته مع هولندا حيث مول عودة حوالي تسعين حاجا معدما من حجاج جاوا. ويختتم التقرير بالإشارة إلى تحول وكالة خطوط بلوفانل Blue Funnel Lines البريطانية والهولندية التي كان يديرها الهولندي المسلم فان دو بول Van de Poll إلى شركة إنجليزية هولندية تحمل اسم الوكالات الدولية International Agencies.

وفيما يتعلق بعلاقات مملكة الحجاز ونجد مع روسيا السوفييتية يبيّن التقرير غياب أي نشاط سياسي أو ايديولوجي يذكر للروس وتركيز الوزير المفوض الروسي في جدة توراكولوف Touracoulov بالمقابل على حث الملك عبدالعزيز على رفع القيود المفروضة على التجارة مع روسيا وقد نجح توراكولوف في إبرام صفقة بنزين وكيروسين مع حكومة الحجاز ونجد. ولكن لا يبدو أن هوراس سالكيند Horace Salkind، الموظف الذي خلف الوزير الروسي، نجح في إقناع الجانب الحجازي النجدي برفع هذه القيود. كما فشلت محاولات البواخر الروسية في استقطاب الحجاج القادمين من العراق وإيران.

ويتحدث التقرير عن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع ألمانيا فيشير إلى تعيين تاجر ألماني يدعى ديهاس Herr de Haas قنصلا على رأس البعثة الدبلوماسية الألمانية. ويبيّن التقرير فتور علاقات مملكة الحجاز ونجد مع بولندا، ويذكر أن إمكانية أن يكون الملك عبدالعزيز قد سدد الديون المستحقة عليه لبولندا أمر مشكوك فيه جدا. وبالنسبة للسويد لا يجد التقرير ما يذكر سوى تراجع حكومة الحجاز ونجد عن طلبها المساعدة التقنية السويدية في شكل بعثة للتنقيب عن المعادن. ونظرا لعدم وجود علاقات بين مملكة الحجاز ونجد والدانمارك فقد تدخلت المفوضية البريطانية للاستفسار لدى وزارة خارجية الحجاز ونجد عن مصير مغامر دانماركي اعتنق الإسلام وتاه في شمالي الحجاز.

ويسهب التقرير في تحليل العلاقة بين الحجاز ونجد ومصر، مبيّنا في البداية طابع الغموض الذي يكتنفها والنفور المتبادل بين الطرفين. ويذكر التقرير استبدال أحمد الأشموني القنصل المصري في جدة بقنصل جديد هو حافظ عامر الذي يقال إنه مدعوم من قبل أمين يحيى أخي وزير الخارجية المصرية. ويشدد التقرير على النزاع حول المحمل، بين استعداد مصر لإرساله من جديد وإصرار الملك عبدالعزيز، تحت تأثير علماء

نجد، على استبعاده. كما يشير التقرير إلى وساطة الوزير المفوض البريطاني في جدة لحل أزمة اندلعت بين الجانبين إبان وصول توملين Admiral Tomlin رئيس الإدارة المصرية للموانئ والمنارات إلى ميناء جدة دون إشعار مسبق. وبالمقابل يذكر التقرير عدم تكرر المشاكل الطبية المرتبطة بحج ذلك العام بين الجانبين، كما يشير إلى ظهور بوادر عن اهتمام كل من الأمير لطف الله وبنك مصر بالاستثمار في الحجاز ونجد.

أما عن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع الجمهورية التركية فيبيّن التقرير قلة اهتمام الحكومة التركية بشؤون الحجاز ونجد، وهو ما يتجلى في قلة نشاط سني بيك Seni Bey القائم بالأعمال التركي وبديله لطف الله بك. كما يبيّن التقرير قلة اهتمام الحكومة الإيرانية أيضا بشؤون الحجاز ونجد وهو ما يتجلى في كثرة غياب القائم بالأعمال الإيراني. بينما يقول إن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع أفغانستان طيبة رغم الاستقبال الرسمي الذي خص به الملك عبدالعزيز الملك الأفغاني المخلوع أمان الله أثناء زيارته للحجاز لأداء مناسك الحج، وقيام أمان الله بتوزيع منشور يهاجم الملك نادر خان. ويعود حسن العلاقات بين البلدين إلى اعتراف الملك عبدالعزيز عام ١٩٣٠م بحكم الملك نادر خان.

وفي هذا الإطار يشير التقرير إلى قدوم وفد حكومي أفغاني لأداء مناسك الحج وإلى حسن استقبالهم من قبل سلطات الحجاز ونجد، لكن هذه الحرارة لم تترجم فعليا تجاه فقراء الحجاج الأفغان. وجدد تكليف القائم بالأعمال التركي في جدة برعاية المصالح الأفغانية.

وعن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع الولايات المتحدة الأمريكية يشير التقرير إلى عدم وجود تمثيل دبلوماسي أمريكي في الحجاز رغم إقدام الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام على الاعتراف رسميا بحكم الملك عبدالعزيز الذي قد يكون بسبب تسويق الشركة الشرقية المحدودة (شركة فلبي) لبعض البضائع الأمريكية مثل سيارات فورد، وقد يكون بسبب زيارة الثري الأمريكي تشارلز كرين Charles R. Crane لجدة.

وفي الحديث عن وضع مملكة الحجاز ونجد إزاء النظام العالمي العام وعصبة الأمم يقول التقرير إن موقف الملك عبدالعزيز يتميز بمزيج من العزلة الدينية وعدم الثقة في الغرب، والحرص على إثبات نفسه كقوة مستقلة على قدم المساواة مع القوى الأخرى، والسعي إلى تحقيق أهداف محددة. ويعزو التقرير عدم انضمام مملكة الحجاز ونجد إلى معظم المعاهدات الدولية إلى عدم وجود أي مسؤول يهتم بالمسائل الدولية باستثناء فؤاد حمزة المرهق بالعمل. ويذكر التقرير شعور حكومة الحجاز ونجد بالنقص الشديد إزاء الهيئات الصحية الدولية، وبالتالي عزمها على التصديق مع بعض التحفظات على الاتفاقية العالمية للصحة

لـعـام ١٩٢٦م The International Sanitary Convention وتعبيرها عن الرغبة في الحصول على مقعد لها في مجلس الحجر الصحي في الإسكـندريـة The Alexandria Quarantine Board. وجرت مـحاولـة لإقناع حـكومة الحجاز بالالتزام باتفـاقية روما لعام ١٩٠٧م واتصل راين بيوسف ياسين لهذا الغرض مما أدى إلى الخلـط بين هذه المعاهدة ومـعاهدة عام ١٩٢٦م. ويذكر التقرير فحوى مباحثات دارت بهـذا الشأن بين فـؤاد حمزة وراين. ويتحدث التقرير أيضا عن رغبة حكومة الحجاز ونجد في الانضمام إلى اتفاقية تجارة الأسلحة لـعـام ١٩٢٥م Arms Traffic Convention وتخوف آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية من المسؤوليات الجسام التي ستترتب على الحكومة الحجازية النجدية من ذلك ومن عدم قدرتهـا على الاضطلاع بهذه المسؤوليات. ثم يتناول التقرير بالتفصيل موقف بريطانيا من رغبة الملك عبدالعزيز في انضمام دولته لعصبة الأمم، مستعرضا ما تم من اتـصالات بين الحـكومتـين البريـطانيـة والحجازية النجدية حول الموضوع ومشيرا إلى مزايا مثل هـذا الانضمام وعيوبه. فهـو من جهة يضمن تعاون الحجـاز ونجد في مسائل الاتصالات الجوية والمراقبة الصحـية، ولكن من جهة أخرى فإن تخلف مملكة الحجاز ونجد وممارستها للرق، وعدم وضوح حدودها مع اليمن وشرقي الأردن، وضمها للحجاز التي كانت أيام الهاشميين من الدول المؤسسة لعصبة الأمم تشكل عوائق أمام هذا القبول.

ويبـيّن التقرير الـرأي الـوسـط الـذي توصلت إليه بريطانيا وهو لزوم تقديم الكيان الجديد المكون من الحجاز ونجد وملحقاتهـا طلبا جديدا للالتحاق بعصبة الأمم، وإلغاء العضوية السابقة لمملكة الحجاز في العـهـد الهاشمي في العصبة، مع وعد بريطاني بدعم الطلب الحجازي النجدي. وبالرغم من عدم انضمام مملكة الحجاز ونجد لعصبة الأمم فقد شارك ممثلها حافظ وهبة في مؤتمر الحد من تصنيع العقاقير المخدرة Conference for the Limitation of the Manufacture of Narcotic Drugs المنعقد في جنيف عام ١٩٣١م ووقع على توصياته. كما حصل على دعوة لتمثيل بلاده في مؤتمر نزع السـلاح Disarmament Conference في فبراير ١٩٣٢م.

ويشير التقرير إلى تلقي حكومة الحجاز ونجد دعوة من حكومة الولايات المتـحـدة الأمريكية للالتزام بحلف كيلـوج Kellogg Pact؛ ودعوتين أخريين من الحكومة الهولندية لحضور المؤتمر الدولي للمستشرقين في ليدن International Conference of Orientalists in Leyden ومن الحكومة البريطانية لحـضـور المؤتمر العالمي الخامس للسلطات المحلية Fifth International Conference of Local Authorities الذي سينعقد في لندن. ويختتم التقرير بشئ من التفاؤل الشديد الحذر فـي

إمكانية نجاح مملكة الحجاز ونجد في النقلة النوعية من وضع الدولة المتخلفة المنعزلة إلى وضع المشاركة الدولية.

وينتقل التقرير إلى الشؤون الداخلية فيتحدث أولا عن الوضع العام مشيرا إلى كثرة الشائعات حول وجود قلاقل في مناطق مختلفة من نجد وحائل وعسير، ولكنه يؤكد أن الملك عبدالعزيز يحكم قبضته على زمام الأمور، فالباقون من آل رشيد تحت سيطرته التامة كما توفي فيصل الدويش في الرياض خلال العام. ويسهب التقرير في تحليل الأوضاع الاقتصادية المتردية التي هددت بقيام تململ كبير في الحجاز قابل للتحول إلى تمرد على نطاق واسع. ثم يحلل كيفية تعامل الملك مع الوضع باستعمال الشدة حينا واللين حينا آخر، ومن ذلك شدته في معاملة السائقين المضربين، وسماحه بإحياء عادة الرقصات الشعبية مما أدى إلى شيء من التقارب النجدي الحجازي، ودعوته إلى قيام مؤتمر وطني للحاضرة يعقد سنويا.

ويفصل التقرير كيفية انعقاد هذا المؤتمر، وطريقة عمله. وقد صنف التقرير توصيات المؤتمر الأول الذي انعقد في شهر يونيو إلى أمورٍ تهم الأخلاق العامة، وتنظيم الحج، وتحسين عمل المحاكم الشرعية بالإضافة إلى عدد كبير من المسائل الاقتصادية والمالية. ويبيّن التقرير الطابع الاستشاري وغير التنفيذي لهذه التوصيات، لكنه يولي أهمية بالغة للجوانب المالية. ولعل من أهم التوصيات المالية الدعوة إلى استبدال دولارات ماريا تيريزا (الريال الفرانسي) تدريجيا بعملة مملكة الحجاز ونجد، والدعوة إلى الاستعانة بخبراء أجانب مسلمين لتطوير الاقتصاد. كما يشير التقرير إلى امتصاص الملك عبدالعزيز غضب علماء نجد وذلك بنشر لومهم له على إسرافه في الاحتفال باعتلائه العرش، وبتعهده بإلزام الناس بأداء صلاة الجماعة ومحاربة بيع التبغ واستعمال أجهزة جرامافون (الشنطة).

ثم ينتقل التقرير إلى وصف تردي الأحوال المالية والإدارية في الحجاز، وعجز الحكومة عن السيطرة على الأوضاع، وتضافر جهود الأمير فيصل وفؤاد حمزة وفلبي بنقد إدارة عبدالله السليمان الذي يتحمل بشكل مباشر مسؤولية سوء تصرفه. وترتب على الأزمة الناجمة عن هذه الجهود عدد من الإصلاحات الدستورية أهمها تكوين مجلس وكلاء برئاسة الأمير فيصل وإنشاء وزارة (كذا) للداخلية، بالإضافة إلى عدد من الإصلاحات المالية. ويستعرض التقرير سياسة الملك عبدالعزيز في تحقيق توازن بين مختلف القبائل الحجازية التي تفاوتت أوضاعها ووصل بعضها إلى حد المجاعة.

أما عن الجانب الإداري فيبيّن التقرير تجميع كل السلطات في يد الملك عبدالعزيز وعدم كفاءة وزارة الخارجية، التي فشل

مشروع فتح فرع دائم لها في جدة، نظرا لمرض فؤاد حمزة وانشغال الأمير فيصل عن الاهتمام بالشؤون الخارجية، وقلة الكفاءات التي يمكن الاعتماد عليها. كما ينتقد التقرير بشدة هيمنة عبدالله السليمان على المسائل المالية وسوء تصرفه فيها، بحيث تمثل إدارته دائرة نفوذ لا تقاوم في صلب الحكومة. وينتقل التقرير إلى دراسة تنظيم الإدارات المحلية مشيرا إلى تحجيم سلطات أمير جدة، وتعيين شخصين من عائلتي السديري أميرين على الجوف وتبوك قرب حدود شرقي الأردن بعد عزل النشمي عن الإمارة الأولى منهما.

وفي الحديث عن الشؤون المالية والاقتصادية والتجارية يبيّن التقرير من خلال الأرقام التدهور الكبير في الأوضاع الاقتصادية لمملكة الحجاز ونجد، نتيجة النقص الفادح في عدد الحجاج وأثره على دخل الحكومة من الضرائب والجمارك ودخل التجار الحجازيين. ثم يشير إلى عجز الحكومة عن تسديد التزاماتها المالية سواء في الداخل أو في الخارج. وإزاء هذا التأزم في الأوضاع سعى الملك عبدالعزيز جاهدا ولكن دون جدوى للحصول على دعم مالي من أوروبا وذلك بإرسال عبدالرحمن القصيبي في مهمة خاصة لهذا الغرض، ومن بريطانيا على وجه الخصوص من خلال جهود حافظ وهبة. ويحمل التقرير الحكم مسؤولية الإنفاق الكبير، ويضع اللوم الأكبر على أساليب وكيل المالية العام مشيرا إلى قيامه بمصادرة مخزونات بنزين شركة شل Shell المصرية وشركة ستاندرد أويل Standard Oil الأمريكية.

ويستعرض التقرير مجموع الإصلاحات المالية التي أمر الملك بها عندما وصلت الأزمة إلى حد الانفجار، ومنها إغلاق خزينة الحجاز وإيقاف جميع الدفعات ونقل خدمات عبدالله السليمان إلى الأحساء لمساعدة اللجنة التي يترأسها محمد الطويل، وإيجاد منصب جديد للمدير العام للخزينة أنيط بعهدة أحد أفراد عائلة الفضل، وتخصيص الميزانية أربع حصص للرواتب، وتسديد الديون العائمة، والاحتياطي، ومصاريف فوق العادة ضمن خطط التطوير. لكنه ينتقد جدوى هذه الإصلاحات إذ لم تؤد إلى نتائج ملموسة سواء في الداخل أو في تسديد الديون الخارجية. كما يشير التقرير إلى فشل محاولة تعيين مستشار اقتصادي هولندي، وزيادة الرسوم تحت مسميات كثيرة.

ولا يهمل التقرير الحديث عن ركون السلطات الحجازية النجدية إلى سياسة الزيادة في الضرائب والاستدانة من أهل المدن وبعض القبائل. كما يستعرض التقرير عددا من الأزمات في ميزان صرف العملات الأجنبية مقابل الريال الفضي السعودي، الذي نقصت قيمته أمام الجنيه الذهبي الاسترليني رغم محاولات الحكومة تثبيته بمنع تصدير الذهب

والتعاون مع المصرف الهولندي، وفرض قروض عالية على التجار المسلمين.

ويحمل التقرير الحكومة الحجازية النجدية مسؤولية العجز التام عن فهم الظروف المالية العالمية، وعدم القدرة على التعامل معها وما ترتب عن ذلك من تناقض في سياساتها. ثم يقدم التقرير إحصائيات عن أسعار صرف العملات الأجنبية مع الريال العربي الجاري والإجراءات الحكومية لفرض تداول هذا الريال في نجد وعسير، موضحا عدم شعبية هذه العملة. ويصور التقرير الحد المأساوي الذي آل إليه الوضع في المدن ولدى القبائل ووصول البلاد إلى حافة المجاعة. ويخصص التقرير مساحة كبيرة للحديث عن نتائج مهمة جيولوجي أمريكي، وهو كارل تويتشل Karl Twitchell، أدت إلى تفاؤله بوجود مصادر مياه جوفية قابلة للاستغلال الزراعي والشرب على امتداد الساحل الغربي بين جدة وينبع، بالإضافة إلى إمكانية العثور على النفط والذهب وعدد كبير من المعادن. ويبدي التقرير بعض التخوف من هيمنة الأمريكيين بدلا من البريطانيين على عمليات استغلال الثروات المعدنية لمملكة الحجاز ونجد.

وبالنسبة للميدان الزراعي يشكو التقرير من قلة المعلومات المتوافرة ويتحفظ حول تفاؤل حافظ وهبة بشأن نجاح الملك عبدالعزيز في توطين البدو في قرى زراعية. ويقر التقرير ببعض الإنجازات في مجال الطرق مبينا اهتمام الأمريكيين بهذا الموضوع، ولكنه يبيّن الحاجة إلى المزيد من التحسينات مشيرا في الوقت نفسه إلى الغموض الذي يكتنف العديد من مشروعات الطرق المرتبطة بنقل الحجاج. كما يلحظ التقرير الزيادة الملحوظة في استعمال السيارات بدلا من الإبل، والوقع السيء لذلك على أصحاب الإبل والحرفيين المرتبطين بهم. وينوه التقرير بالإنجاز الكبير في مجال الاتصالات اللاسلكية حيث تم ربط أجزاء البلاد بالتعاون مع شركة ماركوني Marconi البريطانية. لكن هذا الإنجاز لا يمتد إلى الموانئ التي لم يطرأ عليها تحسين يذكر. ويشدد التقرير على ضرورة تطوير ميناء جدة، مشيرا إلى وجود اهتمام بهذه المسألة لدى السلطات في الحجاز وبعض الجهات الأخرى.

وبشأن حجم التجارة في الحجاز يشكو التقرير من قلة المعلومات المتوافرة عنه، ولكنه يبيّن بصفة عامة قلة الصادرات وكثرة الواردات، وإن كان قد تقلص حجمها نظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية ولارتفاع رسوم الجمارك. أما تجارة نجد فالمعلومات عنها أقل، عدا ارتباطها بموانئ البحرين والكويت (رغم الحصار الذي يفرضه عليها الملك عبدالعزيز) ومسقط ودبي. ثم يقدم التقرير إحصائيات عن حركة السفن في ميناء جدة لعام ١٩٣١م. ويختتم هذا الجزء بالإشارة إلى امتناع بريطانيا عن إبرام معاهدة تجارية مع حكومة الحجاز ونجد.

ويتحدث التقرير عن التنظيم العسكري فيشير التقرير إلى فشل نسبي لمحاولات تنظيم قوات الملك عبدالعزيز على غرار الجيوش العصرية، نظرا لاستبعاد فوزي القاوقجي واستبداله بحمدي (الياور) وهو رجل كردي (عراقي) تنقصه الخبرة والكفاءة. ويستعرض التقرير تدهور أوضاع القوات الجوية في مملكة الحجاز ونجد من جراء صراعات داخلية بين الطيارين والميكانيكيين وعدم وجود البديل ويذكر في هذا الصدد الخلاف بين الطيارين البريطانيين الباقين وهم موريس Morris ونورث North ولو Lowe، وقرار الملك عبدالعزيز تحويل الإشراف على الطائرات الأربع ومواد أخرى إلى لجنة من الضباط والخبراء العسكريين.

ويبيّن التقرير شعور الحكومة الحجازية النجدية بالإحباط نتيجة فشل كل محاولات الاستفادة من الطائرات في جيزان لردع الإمام يحيى. كما يحلل التقرير أسباب فشل المفاوضات بين مملكة الحجاز ونجد وبريطانيا حول إمكانية تقديم بريطانيا طيارين جدد، فيعزوها إلى الخلافات حول رواتب الطيارين وطبيعة عملهم ورفض بريطانيا قبول أي بعثة لطلبة مملكة الحجاز ونجد في المملكة المتحدة أو السماح بمشاركة الطيارين البريطانيين في الصراعات الداخلية أو الحروب الخارجية (خاصة مع اليمن) وتخوف بريطانيا من إغضاب مسلمي الهند. ويقوّم التقرير أوجه الخسارة والربح من وجهة النظر البريطانية من هذا الفشل في الاتفاق على تطوير بريطانيا لقوات الملك عبدالعزيز الجوية فيخلص إلى القول إن إيجابياته تغلب على سلبياته.

ويعرج التقرير في عجالة على موافقة بريطانيا، بعد الانفراج النسبي لأزمة الحدود بين شرقي الأردن والحجاز، على طلب حكومة الحجاز ونجد تزويدها بعدد كبير من القنابل. لكنه يسهب بالمقابل في الحديث عن رغبة بريطانيا في موافقة الملك عبدالعزيز على تحليق الطائرات فوق أجوائه في الأحساء. وبهذا الشأن يفيد التقرير أن بريطانيا أسقطت مشروع الرحلات الجوية لنقل اللؤلؤ بين البحرين والعراق ولكنها مصرة على ضرورة تأمين بعض التسهيلات للطائرات البريطانية المدنية والعسكرية التي تضطر إلى النزول في أراضي الملك عبدالعزيز وما يترتب على ذلك من توفير مهابط في أماكن مناسبة. ثم يشير التقرير إلى فحوى المفاوضات بين الجانبين مبينا فشلها.

وفي صدد الحديث عن الشؤون القانونية يشير التقرير إلى عدم الانتظام في نشر القوانين والنظم الخاصة بمملكة الحجاز ونجد، ومع ذلك فهو يقدم بإيجاز مضمون عدد من النظم الخاصة بالجنسية وتصديق الوثائق وتصاريح الحج وامتلاك السلاح والتجارة والمحاكم الشرعية والأوقاف والإدارة المدنية. وبالنسبة للصحافة يؤكد التقرير هيمنة الحكومة على

توجهات صحيفة «أم القرى» ويذكر سلسلة المقالات التي كتبها يوسف ياسين يهاجم فيها عبدالله بن الحسين أمير شرقي الأردن، كما يشير إلى قلة المنشورات الصادرة عن المكتب الصحفي الرسمي. ويذكر التقرير توقف هاري سينت جون فلبي عن كتابة مقالاته وزيارة أمين الريحاني ويونس بحري العراقي مدينة جدة، وقيام توفيق شريف بنشر مقالات في الهند تهاجم حكم آل سعود، كما يذكر أن حافظ وهبة يقوم بين الحين والآخر بكتابة المقالات وإلقاء المحاضرات التي تتحدث عن الملك عبدالعزيز بصورة إيجابية. ولا يضيف التقرير أي جديد لما جاء في تقرير عام ١٩٣٠م عن التربية والتعليم.

ويقدم التقرير أرقاما عن عدد الحجاج للفترة بين ١٩٢٧-١٩٣١م، تبيّن تقلصها الملحوظ الذي يعزوه التقرير إما إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الهند وماليزيا ومصر، أو إلى منع بعض الحكومات لرعاياها من الحج مثل موقف فرنسا من مسلمي شمالي إفريقيا وموقف الحكومة الإيرانية. ثم يعلق التقرير على سلامة الاوضاع الصحية لحج عام ١٩٣١م، فيعزوها إلى قلة عدد الحجاج واعتدال الطقس لا إلى تحسن الخدمات الصحية. وبالمقابل يشدد التقرير على المصاعب المالية التي عانى منها الحجاج في السنوات السابقة خاصة من جراء الرسوم التي فرضتها حكومة الحجاز ونجد. وفي تقويمه الإجمالي يبين التقرير أنه رغم نجاح الحكومة في ترحيل الحجاج فقد واجهت مشاكل بالنسبة لأعداد كبيرة من المعوزين منهم.

ثم يشير التقرير إلى عدد من المسائل والترتيبات المتعلقة بالحج والتي شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات المفوضية البريطانية في جدة. ويختتم التقرير هذا الجزء بالتعليق على الأبعاد السياسية لحفل تكريم رؤساء بعثات الحجيج ومنهم الملك الأفغاني أمان الله، والأمير التركي العثماني أحمد (توحيد) Prince Ahmed Tevfid (sic!)، وعبدالكريم الغزنوي العضو في مجلس حاكم البنغال. ويلحظ التقرير غياب المحمل المصري.

يبيّن التقرير توجه بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، لأسباب اقتصادية وسياسية نحو قلة الاهتمام، وحتى اللامبالاة، بمكافحة تجارة الرقيق في البحر الأحمر، مقابل شدة حرص الملك عبدالعزيز على استقلاله وعدم رغبته في التقارب بهذا الشأن مع الطروحات الأوروبية. ثم يفصل التقرير العوائق التي تعرقل عملية عتق الرقيق اللاجئين إلى المفوضية البريطانية في جدة وترحيلهم. ومما يزيد في تعقيد المسألة استغلال تجار الرقيق للحج لاستقدام الرقيق والمتاجرة بهم. ثم يقدم التقرير إحصائية للرقيق الذين تم عتقهم في المفوضية خلال العام.

وفي باب الشؤون البحرية يفيد التقرير أن حكومة الحجاز ونجد لا تمتلك قطعا بحرية.

ثم يبيّن نشاط قطعتين بحريتين بريطانيتين في مكافحة عـمليات تهريب الرقيـق في البحر الأحمر وزيارتهما لجـدة، خاصة في موسم الحج، مقابل الغياب الدائم للبحرية الفرنسية في البحـر الأحمر، واقتصارهـا على زيارة واحدة لجدة. أما إيطاليا فلم تقترب من المياه الحجازيـة طوال العام. ويستـعرض التقرير مضمون التوصيات التي تلت المداولات التي دارت بين مختلف الدوائر البريطانية لتحديد موقف بريطانيا من مسألة عدد زيارات السفن الحربية البريطانية للموانئ الحجازية وكيفيتها ومواقعها، ومسألة حق تفتيش السفن في المياه التابعة للنفوذ الفرنسي أو الإيطالي ومياه الحجاز وعسير، بالإضافة إلى مسألة تحية الأشخاص البارزين. ويشير التقرير إلى عدم إمكانية زيارة السفن الحربية البريطانية للموانئ الصغيرة في مملكة الحجاز ونجد.

ويبحث التقرير مسائل متنوعة ذات علاقة بالمصالح البريطانية فيفيد بتسليم بريطانيا عمليا دون الاعتراف رسميا بـحق حكومة الحجاز ونجد القانوني في التعامـل مع كل الأجانب المقيمين على أراضيها دون تقديم أي امتيازات لهم. ويبيّن التقرير عدم ارتياح تلك الحكومة لأي تدخل من قبل المفوضية البريطانية خاصة في مـسائل تتـعلق بـالمسلمـين أو الحجيـج الخاضعين للسيادة البريطانية. ويشير بارتياح إلى ندرة الحالات التي احتاجت فيها المفوضية إلى مثل هذا التدخل.

ثم يعلق التقرير على حالات تـدخـل المفوضية البريطانية بما يمس عمليات ترحيل الرعايا البريطانيين وشروط ذلك وكيفيتـه. ويمر التقرير بسرعة على مسـائـل قـانـون الجنسية، وتحديد مفهوم الأشخاص الخاضعين للحماية البريطانية، مع بيان تجنب المفوضية التدخل لحساب البحرينيين والحضارمة وحل هذه المشاكل محليا. كما يشير التقرير إلـى غياب أي تعاون فاعل بين الأوساط القانونية البريطانية والحجازية النجدية، وإلى تسليـم بريطانيا بحق المحاكم المحلية المطلق في البت في قضايا وراثة ممتلكات الرعايا البريطانيين الذين يموتون في مملكة الحجاز ونجد.

ويشير التقرير أيضا إلى تدخل المفوضية في السعي لدى حكومة الحجاز ونجد لتسوية عدد من الديون المستحقة لحكومة الهند، وعدد من الشركات والأشخاص التابعـين للحماية البريطانيـة. وفي هذا المضمار يولي التقـرير اهتماما خاصا بمعاناة السائقين الذين زج بهم في السجن لقاء مطالبتهم بمستحقاتهم، مبيّنا تدخل المفوضية بنجاح نسبي في حق عشرة من السائقين الخاضعين للحمايـة البريطانية. ويخصـص التقرير مـساحة كبيرة لـتفصيل ملابـسات مـصادرة الـسلـطات الحجـازية مخزونات شركتي شل وستاندرد أويل وأسبابه وأبـعاده ومـا نـتـج عنـه مـن مـراسلات واحتجاجات رسمية بين الحكومتين الحجازية النجدية والبريطانية. كما يبيّن التقرير تدخل

المفوضية لدى السلطات الحجازية النجدية، بما في ذلك الملك عبدالعزيز نفسه، لحساب المصرف الإمبراطوري الفارسي Imperial Bank of Persia وعدد من المصالح التجارية الهندية، ضد شركة الفضل المفلسة. ويختتم التقرير بإشارة عرضية لأوضاع كل من المقبرة الأوروبية والنادي الأوروبي في جدة.

وقد أضيف إلى التقرير ملحقان، يقدم الأول منهما قائمة بالمعاهدات وغيرها من الاتفاقيات التي أبرمها الملك عبدالعزيز مع الدول العربية والأجنبية مرتبة تاريخيا من عام ١٩١٠م إلى نهاية عام ١٩٣١م. وهي مستقاة من قائمة رسمية أعدها فؤاد حمزة وزود المفوضية البريطانية بها. أما الملحق الثاني فهو من إعداد فرلونج G. W. Furlonge القنصل المساعد بالمفوضية، وهو عبارة عن مذكرة عن تجارة الاستيراد في الحجاز.

ABD 6.2.8: 662-66* ****FOARA 1: 153-224* **RFA 1.31: 435 *RFA 1.33: 447-49 *RFA 1.34: 467-68 *RSA 4.10: 563-634*

#L/P&S/12/2085

1932/05/18
R/15/5/109 (4)

رسالة من فلود J. E. W. Flood، وزارة المستعمرات البريطانية، إلى وكيل وزارة الهند البريطانية، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

تذكر الرسالة أن فيليب كنليف-ليستر Sir Philip Cunliffe-Lister وزير المستعمرات البريطانية يود إعلام صامويل هور Sir Samuel Hoar وزير الهند أنه نظر في موضوع الحصار الاقتصادي الذي فرضه الملك عبدالعزيز آل سعود على الكويت في ضوء رسالة هيو فنسنت بسكو Colonel Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج وهو يقترح بحث الموضوع مع حكومة الحجاز ونجد عن طريق المفوضية البريطانية في جدة، وذلك بتذكير الملك عبدالعزيز أنه طرح ثلاثة حلول لرفع حصار مملكة الحجاز ونجد على الكويت وهي إنشاء نقطة جمارك نجدية على مشارف الأراضي الكويتية على أن تضمن الكويت مرور كل البضائع بها، أو إنشاء نقطة جمارك نجدية عند مدخل مدينة الكويت، أو دفع الكويت للملك عبدالعزيز آل سعود مبلغا سنويا محددا يعتبر حصته من مدخول الجمارك. لكن يوسف ياسين ذكر فيما بعد أن الحلين الأولين غير عمليين ولم يقبل شيخ الكويت بالحل الثالث.

وذكر الملك عبدالعزيز لبسكو أن الحل الوحيد في رأيه هو تعيين محكمين من تجار الجانبين للتوصل إلى حل وسط. وتبين الرسالة موافقة شيخ الكويت على هذا الاقتراح وتأمل أن يوافق الملك عبدالعزيز على تشكيل اللجنة المقترحة وأن يقوم بتعيين ممثليه فيها. وفي هذه الحالة يمكن لممثلي الكويت في اللجنة اقتراح الإجراء الذي تقدم

بسكو به، وهو يقضي حسبما فهمه وزير المستعمرات البريطانية بزيادة جمارك الكويت بنسبة معينة ودفع جزء من الدخل الناجم عن هذه الزيادة إلى الملك عبدالعزيز، كما يقيم الملك مركزا جمركيا خاصا به يتقاضى فيه رسوما على البضائع لدى دخولها الأراضي النجدية.

وتبين الرسالة مزايا هذه الخطة وما ستعود به من خير على كلا البلدين. ومن جهة أخرى يطلب كنليف-ليستر من المفوضية البريطانية في جدة إثارة موضوع مطالب شيخ الكويت من الملك عبدالعزيز الوارد ذكرها في رسالة بسكو المؤرخة في ٥ فبراير (شباط) ١٩٣٢م. ويود كنليف-ليستر من وزير الهند إعلامه ما إذا كان يوافق على الإجراء الذي يقترحه، أي على بحث الموضوع مع حكومة الحجاز ونجد بالطريقة المبينة في رسالة فلود.

AB 9.07: 163-66

1932/05/19
FO 371/16026 (1)

برقية من الملك عبدالعزيز آل سعود، مكة المكرمة، إلى الملك جورج الخامس George V، مؤرخة في ١٩ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

تعبر البرقية عن امتنان الملك عبدالعزيز آل سعود لملك بريطانيا عن حسن استقباله لابنه الأمير فيصل خلال زيارة الأمير لبريطانيا. ويعبر الملك عبدالعزيز عن سروره الكبير بقيام صداقة بينه وبين الملك جورج بمناسبة هذه الزيارة، ويعد بالعمل على تقوية هذه الصداقة ودعمها.

RSA 4.12: 744

1932/05/20
L/P&S/12/3731 (6)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر أبريل (نيسان) ١٩٣٢م وهو يحمل توقيع تشونسي Lieut. F. C. L. Chauncy نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخ في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

يفيد الملخص أن الملك عبدالعزيز آل سعود غادر الرياض متوجها إلى مكة المكرمة، وأن أسرة القصيبي قامت بشراء قارب ذي محرك لحساب الملك عبدالعزيز. ويضيف الملخص أن خبيري اللاسلكي بوسيكو Boucicault وكالدر Calder وصلا إلى البحرين ثم توجها إلى الأحساء لإقامة محطات لاسلكية فيها، وأن شيخ الكويت ومرافقيه عادوا من زيارتهم للرياض.

PDPG 10: 59-64

1932/05/25
FO 371/16026 (2)

رسالة من المفوضية البريطانية في لاهاي إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

تفيد الرسالة أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وصل إلى امستردام بالطائرة يوم ١٦ مايو وكان في استقباله الدكتور شلتوس Dr. Scheltus مدير مكتب وزير الخارجية الهولندية. وفي اليوم التالي توجه الأمير وفؤاد حمزة إلى لاهاي لمقابلة يونكير بيلسرتس فان بلوكلاند Jonkeer Beelserts van Blokland في وزارة الخارجية الهولندية ثم قابل الملكة في مساء اليوم نفسه. كما أنه زار معرض جزر الهند الشرقية الهولندية The Netherlands East Indies Exhibition وتناول طعام الغداء مع مدراء شركة الملاحة البخارية الهولندية The Netherlands Steamship Company على ظهر إحدى البواخر. وكذلك زار الشركة الهولندية للتجارة The Netherlands Trading Company وتلقى رسائل ودية من ملك بريطانيا ومن جون سايمون عن طريق المفوضية البريطانية في هولندا وكان ضيف حفل العشاء الذي أقامه على شرفه وزير الخارجية الهولندية قبل مغادرته هولندا متوجها إلى برلين في ١٩ مايو.

RSA 4.12: 745-46

1932/05/26
FO 371/16013 (1)

برقية من المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن إلى وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٢٦مايو (أيار) ١٩٣٢م.

يبين المندوب السامي البريطاني أنه تلقى معلومات من مصادر يصفها بأنها موثوقة، أن بين مائتين إلى أربعمائة رجل من رجال قبيلة بلي والقبائل الحدودية الأخرى عبروا العقبة قادمين من سيناء ومتجهين إلى الحجاز على ظهور الإبل ومعهم عائلاتهم بهدف التحريض على إشعال الفتنة بين القبائل الحجازية ضد الملك عبدالعزيز آل سعود.

RSA 5.02: 51

1932/05/29
FO 371/16024 (7)

تقرير من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى جون سايمون Sir John Simon وزير الخارجية البريطانية عن شهر أبريل (نيسان) ١٩٣٢م، مرفق طي رسالة سرية من هوب-جيل إلى سايمون، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٣٢م.

جاء في التقرير أن الملك عبدالعزيز آل سعود غادر الرياض إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج واستقبله الأمير فيصل في عشيرة وعدد كبير من أهالي مكة في السيل. ويوجز التقرير الكلمة التي ألقاها الملك على شرف رؤساء بعثات الحج كشف فيها، حسب كاتب التقرير، عن شعوره بعدم الاستقرار وحاجته إلى الأموال.

ويذكر التقرير أن الملك زار جدة، واستقبل رؤساء البعثات الأجنبية. وسافر الأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام على الحجاز إلى أوروبا وشغل منصبه مؤقتا أخوه

محمد فيما أصبح يوسف ياسين وزيرا للخارجية بالوكالة في غياب فؤاد حمزة.

ويبين التقرير أن حكومة الحجاز بددت الشائعات حول ملابسات محاولة الحصول على قرض من بريطانيا مقابل منحها امتيازات، وشاركت في هذا الجهد صحيفة «أم القرى» التي جددت الدعوة لمن شاء من المسلمين على مختلف طبقاتهم للاستثمار في الحجاز شريطة عدم المساس باستقلاليته أو شرفه.

وفي تلك الأثناء لم تتحسن الأوضاع المالية فيما وصل المستشار المالي الهولندي المعين فان ليوين van Leeuwen لاستلام وظيفته. أما الأوضاع الاقتصادية فلئن تحسنت قليلا في المدن نتيجة موسم الحج فإنها ظلت على ترديها لدى البدو نظرا للجفاف الذي ضرب شمالي الحجاز وأجبر القبائل على الرحيل إما إلى شرقي الأردن أو إلى الجنوب من تيماء بحثا عن الماء والكلأ. وفي باب المسائل الحدودية يشير التقرير إلى الخلاف الحجازي النجدي مع شرقي الأردن حول وجود بني عطية داخل شرقي الأردن ورفض سلطات شرقي الأردن إعادتهم إلى الحجاز. أما العلاقات مع اليمن فيذكر التقرير بشأنها برقية تعزية من الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى عن وفاة ابنه سيف الإسلام محمد.

وفي باب العلاقات الخارجية يشير التقرير إلى بعثة الأمير فيصل إلى أوروبا التي رافقه فيها فؤاد حمزة وانطلقت من جدة ووصلت إلى إيطاليا ورافقها سولاتزو Sollazzo القنصل الإيطالي في جدة وزوجته، واستقبلها ولي العهد الإيطالي في نابولي والملك فكتور عمانوئيل King Victor Emmanuel في روما، وأخذت صور للأمير فيصل مع موسوليني Signor Mussolini واطلع على تقدم الصناعة الإيطالية، ثم سافر إلى سويسرا. وفي تلك الأثناء عاد إيدريانسي Adriaanse القائم بالأعمال الهولندي إلى جدة قادما من صنعاء حيث حل ضيفا على الإمام يحيى، واعتذر الملك عبدالعزيز للملك فيصل بن الحسين أنه ليس من الممكن أن يستقبل ممثلين دبلوماسيين في مكة المكرمة.

ولا يجد التقرير في شؤون الطيران ما يستحق الذكر، وفي المجال العسكري يشير إلى خلو شمالي الحجاز من المشاكل بين القبائل نظرا لهجرة الكثيرين هربا من الجفاف. وفي الجنوب تم استبدال الأمير ابن شويعر في إمارة جيزان بالأمير ابن زعير من إمارة القنفذة لتحقيق تحكم أفضل في القبائل العسيرية. كما يشير التقرير إلى زيارة لجدة قامت بها السفينة الحربية البريطانية «هاستنجز» *Hastings* التي يقودها القبطان ساندفورد Captain C. S. Sandford ومشاركتها الناجحة في مسابقات الحج.

وفي شؤون الحج يشير التقرير إلى مصادفة كون يوم عرفات هو يوم الجمعة وما

ارتبط بذلك من معتقدات حول مضاعفة الأجر سبع مرات، لكنه يشكك في صحة الأرقام الرسمية حول عدد الحجاج. ويقدم التقرير إحصائيات لأعداد الحجاج القادمين من خارج الجزيرة تبين وجود تناقص تدريجي مطرد من عام ١٩٢٧م إلى عام ١٩٣٢م. ويردفها بأرقام عن أعداد الحجاج من داخل الجزيرة وخاصة من اليمن. ويذكر التقرير حدوث تدافع على مغادرة الأراضي المقدسة لدى انتهاء موسم الحج، كما يذكر نجاح مسابقات السفن المرتبطة بموسم الحج كل عام.

وفي باب الرق يشير التقرير إلى عتق بعض الرقيق، وإلى تبادل للرسائل أعقب المعاهدة الحجازية النجدية الإيطالية شدد فيه الإيطاليون على ضرورة تعاون السلطات الحجازية النجدية في مجال محاربة تجارة الرق وعتق الرقيق فيما شدد الحجازيون على ضرورة احترام سيادة الملك داخل أراضيه وعدم تمكين أي قوة أجنبية (عدا بريطانيا) من حق عتق الرقيق. ويذكر التقرير حادثة تتعلق ببعض الرقيق الذين اشتراهم رجل يدعى محمد إبراهيم مكواي ثم اشترى بعضهم الشريف إبراهيم الرفاعي من ميدي.

ويورد التقرير قائمة بالشخصيات الإسلامية التي أدت فريضة الحج في هذا الموسم وهم الشيخ إسماعيل الأزهري مفتي السودان، وأرملة نواب محمد نصرالله خان من بوبال، وسردار صاحب سليمان كاسوم حاجي متها عضو مجلس الدولة الهندي، والسلطان صالح بن غالب القعيطي سلطان المكلا، وبابو فضل الحي سكرتير لجنة الحج في كراتشي، ونواب أمير الدين أحمد خان بهادر نواب لاهور سابقا، ونواب نظمة جانج بهادر من حيدر أباد، ونواب فخر يار جانج من حيدر أباد، ونواب محمد أكرم الدين خان من حيدر أباد، وأحمد شاه خان وزير دولة ملك أفغانستان وابن عمه، ونواب شمس شاه من كالات، وخان بهادر نواب عبدالله من عليكرة، ومحمد بن عيسى آل خليفة ومبارك وعبدالله ابنا الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة من البحرين، وفان در بول Van der Poll الهولندي، وعدد من الوطنيين الهنود البارزين منهم إقبال شايداي وإسماعيل الغزنوي وأحمد الدين بن نظام الدين، وعبدالرحمن المليباري، ومحرر «الأمين»، وحضرة موهاني، ومولوي نظير أحمد خجاندي. ويقول التقرير إن زلاتكو بالوكوفتش Zlatko Balokovic عازف الكمان الكرواتي وزوجته الأمريكية وبارون فليتوود Baron Fleetwood عازف البيانو السويدي زاروا مدينة جدة. ويورد التقرير خبر وفاة جونز F. V. Jones موظف الأرشيف في المفوضية البريطانية في جدة.

***JD 3: 349-55** *RFA 1.33: 459-60 *RFA 1.39: 533*

#R/15/2/8/12